التحوّل في تمويل التعليم:
مجموعة أدوات للنشطاء

الشعارات والصور

شكر وتقدير 3
المقدمة 4
عالم ما بعد كورونا: الاستجابة للأزمات الحالية والمستقبلية 6
مقاومة سياسات التقشف: الركائز الأربع 7
الوحدة 1. المشاركة 9
ملخص الوحدة 9
الحصة العادلة: 20٪ من الميزانية أو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي 10
ما هي المنافسات الأخرى على الحيز المالي في الميزانية؟ 14
النقص في الإنفاق الحكومي 16
الوحدة 2. الحجم 21
ملخص الوحدة 21
حجم الميزانية العامة: لماذا يهم؟ 21
العمل بشأن العدالة الضريبية 22
إجراء بشأن الديون 30
اتخاذ إجراء بشأن التقشف: 32
نحو اتخاذ إجراء لتحويل العقلية 34
الوحدة 3. الحساسية 36
ملخص الوحدة 36
حقوق الملكية من خلال تمويل التعليم 36
استخدام صيغة التمويل لمعالجة أوجه عدم المساواة (الجغرافية) 39
الموازنة المراعية للمنظور الجنساني 40
الميزانية الشاملة لذوي الإعاقة 42
ميزانيات عدم المساواة والتعليم: الاستثمار في مستويات مختلفة من التعليم 46
الوحدة 4. التدقيق 49
ملخص الوحدة 49
تتبع الميزانية على مستوى المدرسة 56
مراجعة الإنفاق العام على مستويات مختلفة وتحديد الثغرات 57
الخلاصة والدعوة إلى العمل 58
الملحق الأول: "أساسيات الميزانية" 59
الملحق الثاني: الاختصارات 61

شكر وتقدير

تم البحث في مجموعة الأدوات هذه وكتابتها بواسطة ووكر جو (مستشار مستقل). كان المشروع بقيادة ماريا رون بالسيرا.

تم تقديم مدخلات واسعة النطاق من قبل ماريا رون بالسيرا وديفيد آرتشر (منظمة أكشن أيد الدولية) ، ولويس إدواردو بيريز (الحملة العالمية للتعليم) ، وأنطونيا وولف وجنيفر أولريك (إديوكيشن إنرناشيونال) ، وتمارا مونتالفو (حملة أمريكا اللاتينية من أجل الحق في التعليم) ، مرسيدس مايول لاسال (المنظمة العالمية لتعليم الطفولة المبكرة) ، شارلين بيانكي ، مومني رولا وباولا رازكوين (اليونسكو).

شكر خاص على المساهمات موصول أيضاً إلى ليز نيلسون و أليسون شولتز (شبكة العدالة الضريبية) لدعم أرقام الضرائب ، وإلى مجموعة من التحالفات التعليمية الوطنية التي ساهمت بقصصها وخبراتها في العمل على قضايا تمويل التعليم.

تم بناء مجموعة الأدوات هذه أيضاً على العملية الشاملة المتضمنة في 2016 "قضايا التمويل: مجموعة أدوات حول التمويل المحلي للتعليم "، والتي مرت بعملية استشارية واسعة ، والشكر والتقدير موصول إلى كل من ساهم في ذلك.

مجموعة الأدوات هذه عبارة عن مشروع مشترك بين تحالف Tax-Ed ، بتمويل من "التعليم بصوت مرتفع". يشمل التحالف ؛ منظمة أكشن إيد إنترناشال و إديوكيشن إنرناشيونال الحملة العالمية للتعليم وشبكة العدالة الضريبية والتحالف العالمي للعدالة الضريبية.

المقدمة

هذه نسخة محدثة ومكيفة ومختصرة لمنشور عام 2016 صادر عن الحملة العالمية للتعليم ومنظمة أكشن إيد الدولية وإديوكيشن إنرناشيونال - "قضايا التمويل: مجموعة أدوات حول التمويل المحلي للتعليم ".[1] وتهدف مجموعة الأدوات هذه إلى دعم المجتمع المدني للدعوة والحملات من أجل التمويل الكافي لتفعيل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتأمين الحق في التعليم.[2]

تم تكييف هذه النسخة المحدثة ، في منتصف أهداف التنمية المستدامة ، على خلفية عالم تغير بشكل كبير منذ الإصدار الأول. كما أنها تحدد رؤية أكثر جرأة لتمويل التعليم ، متأثرة بالاتفاقيات الأخيرة في قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم (الإطار 3) ، والتي تتجذر في ضمان أن التمويل يمكن أن يدعم إعمال الحق في التعليم (الإطار 1) ، وتطبيق تمويل أقوى لإنهاء الاستعمار العدسة (الإطار 2) نحو إعادة صياغة مجموعة الأدوات.

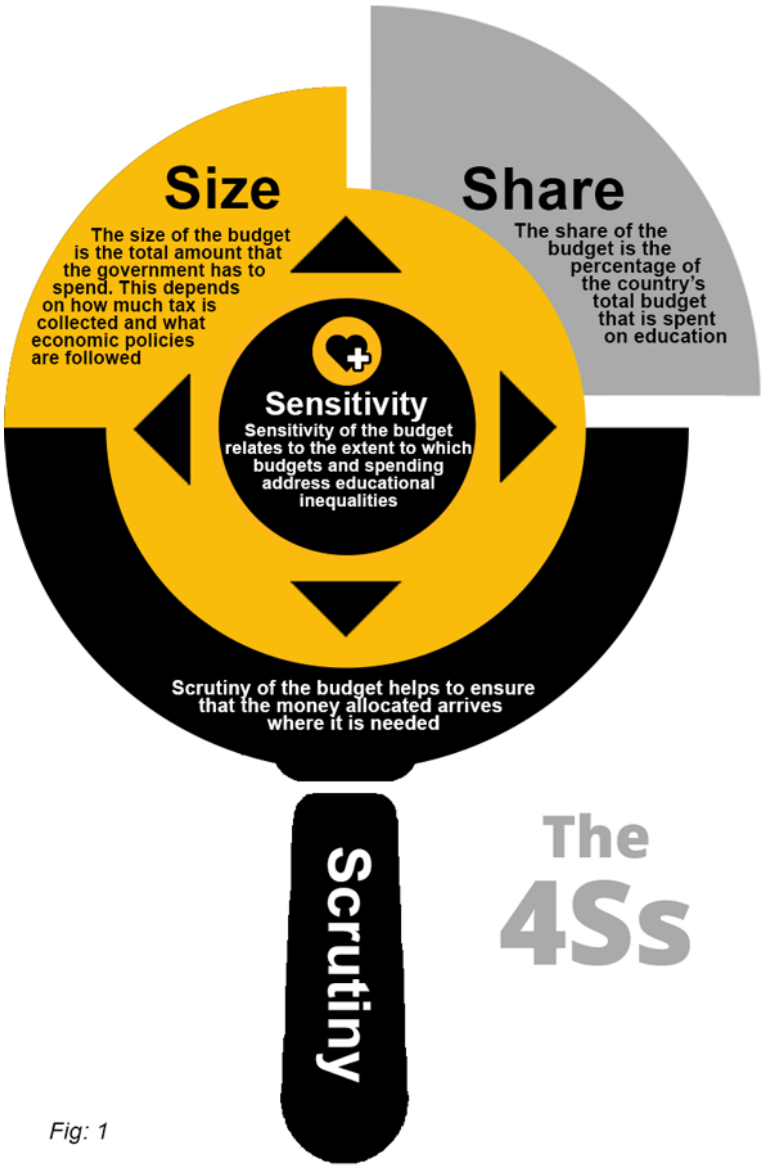

Fig: 1

كيفية استخدام مجموعة الأدوات

وتستهدف مجموعة الأدوات كلاً من منظمات المجتمع المدني ونقابات المعلمين (التي نشير إليها باسم "نشطاء التعليم" في مجموعة الأدوات). تحدد مجموعة الأدوات مزيدًا من التفاصيل حول نهج الركائز الأربع (4 Ss) (انظر الشكل x) ، واحدة تلو الأخرى. كما أنه يكمل ذلك من خلال التدريبات التي تم وضع علامات عليها في كل مكان ويمكن الوصول إليها عبر الإنترنت. تهدف هذه التمارين إلى العمل من خلالها بواسطة قراء مجموعة الأدوات مع بعض الاقتراحات حول كيفية التكيف مع إعدادات ورشة العمل. تم تمييزها في كامل الملف بـ *"اتخذ إجراء"* كارتباطات التشعبية.

الإطار 1. التعليم كحق من حقوق الإنسان: مسؤولية تمويل التعليم في إيصال الحقوق

ترتكز مجموعة الأدوات على أساس أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان. يجب النظر إلى الاتجاهات في التمويل والإنفاق الحكومي وتحليلها من خلال هذه العدسة. في الواقع ، تعد الإيرادات والميزانيات العامة إحدى الوسائل المركزية التي يمكن للحكومات من خلالها الوفاء بالتزاماتها لضمان الحق في التعليم.

[1] إديوكيشن إنرناشيونال ، وأكشن إيد والحملة العالمية للتعليم (2016). قضايا التمويل: مجموعة أدوات حول التمويل المحلي للتعليم.
الحملة العالمية للتعليم اطلع على: https://docs.campaignforeducation.org/resources/GCE%20Financing_Matters_EN_WEB.pdf
[2] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. https://sdgs.un.org/goals/goal4

هذه الحقوق منصوص عليها في مختلف معاهدات حقوق الإنسان. فيما يتعلق بالتمويل ، يتطلب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، على سبيل المثال ، أن تستخدم الدول الأطراف أقصى الموارد المتاحة لتحقيق حقوق الإنسان المختلفة بشكل تدريجي ، بما في ذلك:

- تنص المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن "الدول الأطراف في هذا العهد تقر بحق كل فرد في التعليم. وتتفق على أن التعليم يجب أن يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان والشعور بكرامته ، ويجب أن يعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما تلتزم بمجانية التعليم الابتدائي ، وجعل التعليم مجانياً تدريجياً في المرحلة الثانوية.
- تنص المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التزامات الحكومات بالتمكين من إعمال الحقوق وتنص على أن "كل دولة طرف في هذا العهد تتعهد باتخاذ خطوات ، منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين ، لا سيما الاقتصادي والتقني ، إلى أقصى حد ممكن. الموارد المتاحة بغية تحقيق الإعمال التدريجي الكامل للحقوق المعترف بها في هذا العهد بجميع الوسائل المناسبة ، بما في ذلك على وجه الخصوص اعتماد تدابير تشريعية ".

تضمن معاهدات حقوق الإنسان الجماعية هذه ، بالاقتران مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الحق في التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي. التعليم ، والحق في التعليم الذي يمكن الوصول إليه عالميًا ومجانيًا بشكل تدريجي في المرحلة الثانوية ، وإتاحته بشكل متساوٍ ومجاني تدريجيًا على مستوى أعلى ، والحق في تعليم جيد ، والحق في التعليم دون تمييز يلبي احتياجات الفئات الأكثر تهميشًا .

تتمثل إحدى الطرق المفيدة للنظر في الحق في التعليم في أنه يجب أن يكون متاحًا ويمكن الوصول إليه ومقبولًا وقابلاً للتكيف. مفهوم هذه الأربعة كما تم تطويره من قبل المقررة الخاصة الراحلة للأمم المتحدة المعنية بالحق في التعليم ، كاتارينا توماشيفسكي ،[3] وهي طريقة جيدة لتقييم حقوق التعليم والعمل وفقًا لها. يمكن تلخيص الأربعة ركائز كما يلي:

- التوفر - أن يكون التعليم مجانياً وممولاً من الحكومة مع وجود بنية تحتية مناسبة ومعلمين مدربين قادرين على دعم تنفيذ التعليم.
- إمكانية الوصول - أن يكون النظام غير تمييزي ومتاح للجميع ، وأنه يتم اتخاذ خطوات إيجابية لتشمل الفئات الأكثر تهميشًا.
- المقبولية - أن يكون محتوى التعليم ملائماً وغير تمييزي وملائم ثقافيًا وذا نوعية جيدة ؛ وأن تكون المدرسة نفسها آمنة وأن المعلمون محترفون.
- القدرة على التكيف - أن يكون التعليم قابلاً للتطور مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع ويساهم في تحدي عدم المساواة ، مثل التمييز بين الجنسين ، وأنه يمكن تكييفه محليًا ليناسب سياقات محددة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بينما تظل المبادئ الأساسية للحق في التعليم دون تغيير ، يجب على أصحاب المصلحة تفسير وتطبيق معايير حقوق الإنسان باستمرار لتعكس واقع المجتمعات المتنوعة والمتغيرة باستمرار. يعد جائحة كورونا ، وزيادة استخدام التكنولوجيا ، وتغير المناخ بعضًا من أسباب التحولات الزلزالية التي تحدث في أنظمتنا التعليمية. كجزء من المشاورة العاشرة حول اتفاقية 1960 لمناهضة التمييز في التعليم ، سلطت الدول الأعضاء الضوء على التحديات الجديدة بالإضافة إلى العوائق القائمة أمام الحق في التعليم. تم توضيح هذه التحديات الناشئة في تقرير أطلقته مبادرة مستقبل التعليم لليونسكو والذي يهدف إلى توسيع فهمنا للحق في التعليم نحو التعلم مدى الحياة من خلال إعادة تصور طبيعة التعلم والأماكن التي نتعلم فيها.[4]

[3] Tomaševski, K. (2001) Human rights obligations: making education available, accessible, acceptable and adaptable. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000173138

[4] اليونسكو (2021). إعادة تصور مستقبلنا معًا: عقد اجتماعي جديد للتعليم. انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379707

عالم ما بعد كورونا: الاستجابة للأزمات الحالية والمستقبلية

جعلت جائحة كورونا تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة أمرًا صعبًا بشكل متزايد. وذلك نظراً لتأثر أنظمة التعليم بشدة بسبب الاضطراب وإغلاق المدارس. تشير التقديرات إلى أن 147 مليون طفل غابوا عن أكثر من نصف تعليمهم في الفصل الدراسي خلال عامي 2020 و 2021.[5] على الرغم من أن التأثير الكامل لوباء كورونا لا يمكن توقعه حتى الآن ، فإن المؤشرات المبكرة تشير إلى ارتفاع في عدد الطلاب الذين اضطروا لإعادة العام الدراسي، مما قد يزيد من معدلات التسرب. كما أدت إلى تعميق أزمة عدم المساواة الموجودة مسبقًا في التعليم حسب النوع الاجتماعي أو العرق أو الدخل أو الثروة والإعاقة والعرق والموقع.[6] ارتفعت أعداد عمالة الأطفال لأول مرة منذ عقدين.[7] تواجه الفتيات تحديات خاصة ، مع تسجيل زيادات في عدد حالات الحمل والزواج المبكر أثناء إغلاق المدارس بسبب الوباء.[8] علاوة على ذلك ، أدت ساعات التدريس والتعلم الطويلة عبر الإنترنت ، في كثير من الحالات ، إلى آثار سلبية على الصحة العقلية للطلاب والمعلمين[9] وغيرها من المشكلات الاجتماعية ، بما في ذلك الإساءة عبر الإنترنت بشكل أساسي ضد الفتيات والنساء[10].

Fig. 2

أدى الوباء إلى توقف التقدم نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. الأزمات المستقبلية ، بما في ذلك حالات الطوارئ المتزايدة الناتجة من الأزمة المناخية التي تؤدي إلى مزيد من عرقلة التقدم - دون اتخاذ إجراءات وقائية متضافرة. يتطلب الوصول إلى المسار الصحيح مضاعفة الجهود العالمية والوطنية والمحلية. يجب دعم ذلك من خلال زيادة التمويل العام للتعليم. ولكن مع ذلك ، تواجه ميزانيات التعليم تهديدًا ثلاثيًا: أزمة ديون متصاعدة ؛ موجة جديدة من التقشف المدعوم من صندوق النقد الدولي في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ؛ والضغوط الاقتصادية الجديدة من تدهور المناخ الاقتصادي على مستوى العالم. وهذا يهدد بتعطيل الجهود المبذولة لإعمال الحق في التعليم. كما أنه يزيد من الضغط على أنظمة التعليم العام التي تعاني من نقص مزمن في التمويل ، مما يؤدي إلى استمرار انتهاكات الحق في التعليم ، والفشل في تحقيق أهداف التعليم العالمية.

إن تحقيق حقوق الإنسان يأتي مصحوباً باستحقاقات والتزامات: في الواقع ، تقع على عاتق الدولة مسؤولية احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. وهذا يعني أن الحكومات يجب أن تعمل الآن للتغلب على هذه الحواجز من خلال تخصيص الموارد الكافية. كما أنه يعني ضرورة دعم بعض البلدان ، مثل تلك تمر بحالات الطوارئ أو الأزمات المزمنة الممتدة[11]، والبلدان منخفضة الدخل حيث يمثل جمع الإيرادات الكافية تحديًا ، ينبغي دعمها في إعمال هذا الحق. وفي السياق الحالي ، سيتطلب ذلك اتخاذ إجراءات بشأن إلغاء الديون والعدالة الضريبية ، وفي بعض الحالات ، من خلال زيادة المساعدة (المنسقة وراء الخطط والأهداف الوطنية).

لتحقيق الحق في التعليم ، في النهاية ، يجب أن يكون التمويل المحلي هو محور التركيز. على مدى السنوات الأربعين الماضية ، ركزت معظم الاجتماعات الدولية ووثائق السياسات الخاصة بتمويل التعليم على المساعدات الدولية أو القروض الميسرة. لكن هذا لا يشكل سوى 3٪ من تمويل التعليم على مستوى العالم. يجب أن يأتي أكثر من 97٪ من التمويل المطلوب لتحقيق الهدف 4 من الميزانيات المحلية.[12]

الإطار 2. إنهاء الاستعمار في تمويل التعليم

غالبًا ما نفترض أن الحكومات الوطنية في كل مكان تتحكم بشكل أساسي في التمويل الذي تلتزم به للتعليم: إذا تمكنا من جعل قضية التعليم مقنعة بدرجة كافية ، فيمكننا إقناع وزراء المالية ورؤساء الدول بتمويل التعليم على المستوى المطلوب لتحويل أنظمة التعليم العام بشكل إيجابي. لكن في كثير من البلدان ، الأمر ليس بهذه البساطة!

---

[5] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. https://sdgs.un.org/goals/goal4

[6] تستند جميع الإحصاءات الواردة في هذا القسم إلى أحدث تقرير مرحلي عن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. المرجع السابق.

[7] منظمة العمل الدولية واليونيسيف (2020). تشغيل الاطفال: التقديرات العالمية لعام 2020 ، الاتجاهات والطريق إلى الأمام. راجع https://data.unicef.org/resources/child-labour-2020-global-estimates-trends-and-the-road-forward/

[8] Y. Min. (2021). كيف أثرت جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا. تجديد الأمم المتحدة في أفريقيا. https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2021/how-covid-19-has-impacted-sdgs-africa

[9] Lestari, M. (2020 &, .Irawan, A. W., Dwisona, D). التأثيرات النفسية للطلاب على التعلم عبر الإنترنت أثناء جائحة كورونا. راجع http://ejournal.radenintan.ac.id/index.php/konseli/article/view/6389/0

[10] McKinney, S. J. (2020). Covid-19 and Schools. Open House. راجع: https://eprints.gla.ac.uk/225952/1/225952.pdf

[11] من المهم فهم الأزمات الممتدة مثل الصومال ، حيث يأتي أكثر من 60٪ من ميزانية التعليم من مصادر خارجية. يمكن الحصول على أرقام مماثلة في بلدان مثل اليمن والنيجر. الحملة العالمية للتعليم (2022). الصومال: تقرير مرصد تمويل التعليم. https://campaignforeducation.org/en/resources/members-reports/project-learning-brief-somalia-education-financing-observatory-pilot-results

[12] هيئة التعليم (2016). جيل التعلم: الاستثمار في التعليم من أجل عالم متغير. راجع https://report.educationcommission.org/wp-content/uploads/2016/09/Learning_Generation_Full_Report.pdf

يمكن للهيكل الاقتصادي العالمي ، الذي تم تشكيله بعد الحرب العالمية الثانية ، مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، التأثير بشكل كبير على التمويل الذي يمكن للحكومات تكريسه للتعليم. يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء تقييم نصف سنوي للصحة الاقتصادية لكل دولة ، مع وضع التوقعات والتوصيات. يمكن للبلدان ذات الدخل المرتفع أن تتجاهل ذلك ، ولكن العديد من البلدان الأخرى تجد أنها إذا تجاهلت نصيحة صندوق النقد الدولي ، فإن قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي تتضاءل. على الرغم من بعض التحولات في الخطاب العالمي ، لم تتغير نصيحة سياسة صندوق النقد الدولي كثيرًا على مدار الأربعين عامًا الماضية. يُنصح أي بلد يعاني من عجز أو يواجه مستويات معتدلة من الدين الخارجي باتباع سياسات تقشفية ، وخفض الإنفاق العام.[13]

ونظرًا لأن التعليم هو أحد أكبر بنود الإنفاق في أي ميزانية حكومية ، فغالبًا ما يعاني التعليم. غير أن نصيحة صندوق النقد الدولي تميل إلى أن تكون محددة ، حيث تشير إلى تخفيضات أو تجميد لفواتير أجور القطاع العام. نظراً لأن المعلمين هم أكبر مجموعة على فاتورة الأجور التعليم يعاني مرة أخرى: لا يوجد مال يوظف المزيد من المعلمين (حتى لو كان هناك نقص) ولا يوجد مال لدفع أجور المزيد من المعلمين (حتى لو كانوا يتقاضون رواتب منخفضة). في الوقت نفسه ، يقدم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نصائح أوسع حول خلق بيئة أعمال مواتية وفتح البلدان على الاقتصاد العالمي ، وتشجيع الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تفيد عمومًا أقوى الشركات متعددة الجنسيات ، بينما تستخرج الأموال من الميزانية العامة والأسر لدفع مستثمري القطاع الخاص.[14]

على عكس الأمم المتحدة ، حيث لكل دولة حق التصويت ، تعتمد الأصوات في صندوق النقد الدولي على المساهمات المالية. من الصعب تغيير سياسات صندوق النقد الدولي وإرشاداته: فأنت بحاجة إلى 85٪ من الأصوات لأي شيء أساسي. وباعتبار الولايات المتحدة أكبر مساهم ، فإن لديها أكثر من 15٪ من الأصوات ، فهي تتمتع بحق النقض (الفيتو). تم وضع قواعد التصويت هذه قبل حصول معظم الدول الأفريقية على الاستقلال. إنها إرث حقبة استعمارية ، ونتيجة لذلك ، تحتفظ الدول الأكثر ثراءً بالقدرة على تشكيل اقتصادات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

تلعب المؤسسات العالمية الأخرى دوراً أيضًا. كان نادي الدول الغنية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مسؤولاً عن وضع قواعد ضريبية عالمية على مدار الستين عامًا الماضية ، وبالتالي ساهم في النظام العالمي الحالي - الذي يرى مبالغ ضخمة من الأموال تترك البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل وتتراكم في الملاذات الضريبية. التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا تتجاوز بكثير الإيرادات التي تصل في شكل مساعدات.

المساعدة هي أداة أخرى تستخدمها البلدان الغنية لتشكيل اقتصادات ومجتمعات البلدان ذات الدخل المنخفض ، لا سيما في مجال التعليم. قامت معظم الحكومات الوطنية ، بناءً على نصيحة صندوق النقد الدولي ، بتقييد ميزانيات التعليم - وتميل الميزانية التي تمتلكها إلى تحمل التكلفة الرئيسية لدفع رواتب المعلمين (والتي تتراوح عادةً بين 75٪ و 95٪ من الإنفاق على التعليم).[15] هناك نقص في الأموال المخصصة للمواد التعليمية الأخرى - وهذا هو المجال الذي يمكن أن يمارس فيه المانحون نفوذًا كبيرًا. كانت إحدى النتائج غير المقصودة لجدول أعمال باريس **"فعالية المعونة"** أن المانحين يعملون معًا في اتحادات أو مجموعات تنسيق ، ويجلسون معًا حول طاولة مع وزراء التربية والتعليم. من الناحية العملية ، غالبًا ما تكون هناك علاقة سلطة مشوهة - حيث تمتلك أكبر الجهات المانحة سلطة كبيرة لتشكيل أولويات التعليم بناءً على ما هم على استعداد لتمويله ، دون أن يكونوا مسؤولين عن النتائج. إصلاح التعليم ، الذي كان يُناقش علنًا في البرلمانات ، يعتمد على إجازة تشريعات جديدة ، أصبح الآن في كثير من الأحيان يعتمد على مشروع ممول من المانحين لمدة 3 أو 4 سنوات ، ويعتمد على مصالح حفنة من المانحين الأقوياء ، خلف الأبواب المغلقة دون الشفافية أو المساءلة.

يدور موضوع إنهاء الاستعمار في تمويل التعليم حول تحدي كل ديناميكيات السلطة المشوهة هذه. يتعلق الأمر بالاعتراف بضرورة وضع السياسات العالمية بشأن الضرائب والتعليم بطريقة أكثر شمولاً وتشاركية وشفافية وديمقراطية من قبل الأمم المتحدة. إنه يعني الضغط على سلطة مؤسسات التمويل الدولية لتشكيل التمويل المتاح للتعليم. وهذا يعني تحدي ديناميكيات السلطة في تطوير إصلاحات التعليم الوطنية لضمان قيام الحكومات الوطنية بالتشاور مع مواطنيها ، وتشكيل اتجاه الحركة - إجراء مشورة المانحين من الوكالات الخارجية ، الذين هم على قناعة بأنهم يعرفون أفضل.

مقاومة سياسات التقشف: الركائز الأربع

مجموعة الأدوات هذه التي أعيد إطلاقها تعيد صياغة الكفاح من أجل تمويل التعليم في السياق المذكور أعلاه. كما تم إطلاقها في سياق تدابير التقشف المتزايدة في البلدان حول العالم: وقدرت منظمة أوستريتي ووتش أنه في عام 2023 ، سيعيش 85٪ من سكان العالم ، أي أكثر من 6.3 مليار شخص ، في ظل ظروف تقشف.[16] في هذا السياق ، لم يعد بإمكان النشطاء في مجال التعليم التركيز فقط على حصص الميزانية - نحن بحاجة إلى النضال معًا لحماية الخدمات العامة.

تم إطلاق هذه الركائز أيضاً مع تحول الاهتمام بشكل متزايد إلى الموارد المحلية لتقديم حقوق التعليم - ونأمل أن نلهم التركيز بشأن تعبئة 97٪ من الموارد المحلية (معارضة قوة المانحين الذين يمثلون 3٪ فقط من موارد التعليم ولكن غالبًا ما يمتلكون غالبية السلطة). جدول الأعمال المالي المتفق عليه في قمة تحويل التعليم يضع الأساس لذلك (انظر الإطار 3). تطويراً لهذه الدعوة ، نعتقد أنها يوفر فرصة لإنهاء الاستعمار في جدول أعمال تمويل التعليم ، وهو

[13] منظمة أكشن إيد ، وإدوكيشن إنترناشيونال ، ومنظمة الخدمات العامة الدولية (2022) ، الجمهور مقابل التقشف - https://actionaid.org/publications/2021/public-versus-austerity-why-public-sector-wage-bill-constraints-must-end

[14] أكشن إيد (2017). الضرائب والخصخصة والحق في التعليم. انظر: https://actionaid.org/sites/default/files/international_-_tax_privatisation_and_rte_report_-_summary_-_29.01.18.pdf

[15] DFI (2015) ، ورقة معلومات أساسية لتقرير مراقبة التعليم للجميع. اتجاهات الإنفاق الحكومي على التعليم العام. انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000232476

[16] Ortiz and Cummins (2022). إنهاء التقشف: تقرير عالمي عن تخفيضات الميزانية والإصلاحات الاجتماعية الضارة في 2022-25 انظر: https://publicservices.international/resources/publications/end-austerity-a-global-report-on-budget-cuts-and-harmful-social-reforms-in-2022-25?id=13501&lang=ar

أمر يتطلب مقاومة سلطة مؤسسات التمويل الدولية ، التي غالباً ما تعزز ديناميكيات السلطة الاستعمارية الجديدة[17]، و تجاوز تحويل الموارد بين الشمال والجنوب للنظر في الحلول الشاملة والمستدامة والنظامية (انظر الإطار 2). كما يتطلب اتخاذ إجراءات وطنية وعالمية بشأن الضرائب ؛ والعمل على الديون والعمل على مقاومة سياسات التقشف (بما في ذلك تخفيضات فواتير أجور القطاع العام التي يروج لها صندوق النقد الدولي). يدور إنهاء الاستعمار في تمويل التعليم حول النظر إلى ديناميكيات السلطة على كل مستوى من مستويات صنع القرار ، لضمان عملية ديمقراطية وشاملة.

نأمل أن تلهم هذه الأجندة الحركات على الصعيدين الوطني والدولي للالتفاف حول الركائز الأربع من أجل توفير الحق في التعليم (انظر الشكل 1 و 3). يوفر إطار الركائز الأربع طريقة للمضي قدماً تعيد تركيز التمويل المحلي في صميم ذلك ، ويمكن أن تعمل على تحفيز المزيد من الاستثمار في التعليم من خلال مقاومة السياسات التي تفرضها سياسة التقشف.. تم التأكيد على جدول أعمال الركائز الأربع في إعلان نيروبي في عام 2018[18]، وعلى المستوى العالمي ، من خلال قمة الأمم المتحدة للتعليم المتحول في عام 2022.[19]

علاوة على ذلك ، فإن زيادة حجم الميزانية وحصتها وحساسيتها وتدقيقها أمر ضروري لضمان حصول المدارس العامة على الموارد الكافية لإعمال الحق في التعليم. لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ، يجب على البلدان الوفاء بالتزاماتها لتوفير تعليم عام مجاني وذي جودة. ومع ذلك ، فشلت البلدان في جميع أنحاء العالم في تخصيص أقصى مواردها المتاحة. في الواقع ، في السنوات القليلة الماضية ، ما يصل إلى 40٪ من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قد اتخذت خطوات تراجعية ، من خلال خفض ميزانية التعليم (مقابل المبدأين 16 و 43 من مبادئ أبيدجان). [20] وفي قلب هذا أيضًا رؤية للتعليم العام باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. يتعارض هذا مع العديد من الأصوات التي تضغط من أجل شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة الخاصة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ؛ ومع ذلك ، تظهر الأدلة ، في كثير من الحالات ، أن الخصخصة تقوض التقدم نحو تعليم شامل وعادل وعالي الجودة.

لقد تم تأطير بقية مجموعة الأدوات هذه حول كل وحدة على حدة من خلال جدول الأعمال هذا. أدناه هذا موجز باختصار.

Fig: 3

الإطار 3. قمة تحويل التعليم: تأكيد الالتزامات العالمية تجاه الركائز الأربع

[17] يُستخدم مصطلح "الاستعمار الجديد" لأن القوى الغربية تتحكم بأغلبية ساحقة في عملية صنع القرار في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي ، بينما تؤثر توصياتهم بشكل كبير على الجنوب العالمي.

[18] إعلان واجتماع نيروبي للعمل من أجل التعليم. انظر https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000263829

[19] انظر: https://transformingeducationsummit.sdg4education2030.org/CTAFinance

[20] البنك الدولي / اليونسكو (2022) مراقبة تمويل التعليم 2022. انظر: https://www.unesco.org/gem-report/en/2022-efw

في سبتمبر 2022 ، اجتمع قادة العالم في قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم لتحديد الإجراءات لإعادة التعليم إلى المسار الصحيح بعد جائحة كورونا. أتاحت القمة فرصة لرفع مستوى التعليم إلى قمة جدول الأعمال السياسي العالمي وتعبئة العمل لاسترداد خسائر التعلم المرتبطة بالوباء وإعادة تشغيل الالتزامات بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. ضمن ذلك ، اختتم المسار المالي للقمة بدعوة قمة تحويل التعليم للعمل على التمويل لزيادة الاستثمار بشكل أكثر إنصافًا وكفاءة في التعليم.[21]

وقد أكد ذلك نهج الركائز الأربع للتمويل المحلي ، ودعا إلى:

- ✓ **العمل على الضرائب**: زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإصلاحات الضريبية التصاعدية ، وتغيير كيفية وضع القواعد العالمية!
- ✓ **العمل على التقشف**: سياسات التقشف التي يتبعها صندوق النقد الدولي واحتواء فاتورة أجور القطاع العام هي أكبر عائق أمام رواتب المعلمين وتوظيفهم! يلزم تغيير النصيحة القياسية!
- ✓ **العمل على الديون**: يجب أن تكون البلدان التي تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على التعليم في مقدمة قائمة الانتظار لإلغاء الديون / إعادة التفاوض. هناك حاجة إلى آليات جديدة لمعالجة هذا.
- ✓ **العمل على النماذج:** يجب أن تنظر وزارات المالية إلى التعليم على أنه استثمار وليس تكلفة استهلاك.
- ✓ **العمل على إجراءات حقوق السحب الخاصة:** إصدار جديد لعملة صندوق النقد الدولي كما تم خلال جائحة كورونا وإعادة التوزيع.

الوحدة 1. المشاركة

ملخص الوحدة

يجب أن تخصص البلدان 20٪ على الأقل من ميزانياتها الوطنية ، أو 6٪ من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم. تركز هذه الوحدة على حصة الميزانية العامة المخصصة للتعليم وتهدف إلى مساعدة نشطاء التعليم على مناصرة حكومتهم لتحقيق هذه الأهداف الموصى بها دوليًا.

[21] انظر: https://transformingeducationsummit.sdg4education2030.org/CTAFinance

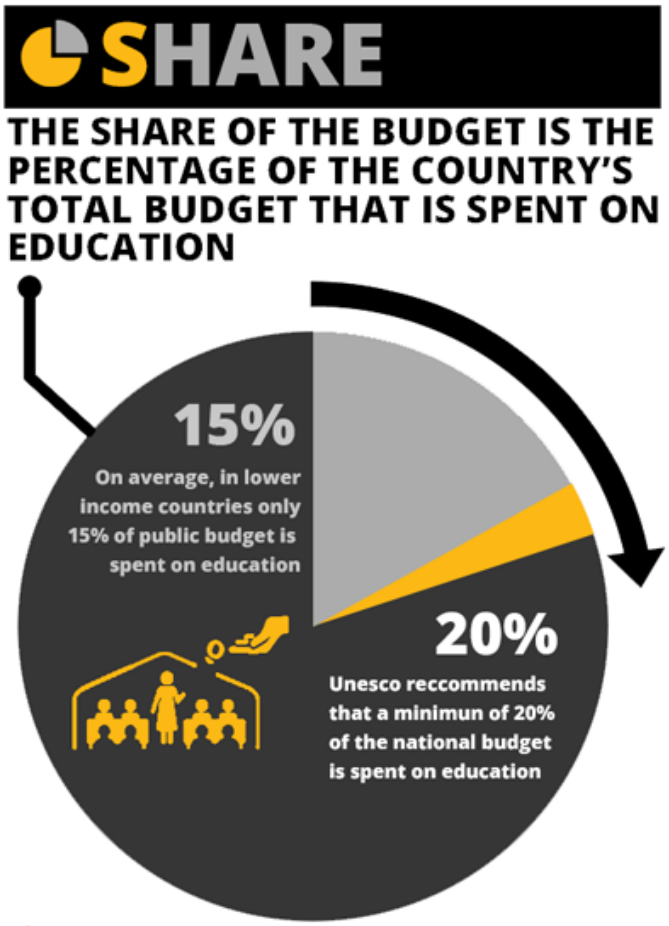

Fig: 4

ستساعد الوحدة النشطاء التربويين على:

- استكشف اتجاهات التمويل الحكومي والاطلاع على كيفية تناقص التمويل مما يهدد قدرة الحكومات على زيادة ميزانياتها.

- بناء المعرفة السياسية[22] بشأن القضايا المتعلقة بمخصصات الميزانية ، وتحديد سبب أهمية حصة الميزانية ، وما قد يحبط الحكومات في تخصيص حصة عادلة للتعليم ، مثل خدمة الديون. كما تبحث في الآثار المترتبة على نقص التمويل العام على عدم المساواة من حيث إنفاق الأسرة ودفع الخصخصة في التعليم.

- تحليل مخصصات الميزانية الحكومية للتعليم ، وإجراء الحسابات الأساسية ، وتفصيل الميزانية الإجمالية لتحديد المبلغ الذي يتم إنفاقه على التعليم مقابل المجالات الأخرى ، و ينظر الى "الإنفاق الحقيقي" بمرور الوقت.

الحصة العادلة: 20٪ من الميزانية أو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي

من الأهمية بمكان أن تنفق الحكومات حصة كافية من الميزانية المحلية الإجمالية لضمان تعليم جيد النوعية. هناك إجماع واسع النطاق داخل المجتمع الدولي أن الحكومات يجب أن تخصص الحد الأدنى من المبلغ في التعليم ، بالعودة إلى إطار داكار للتعليم للجميع (الذي التزم الحكومة في البداية بتخصيص 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم و 20٪ من الميزانية). لقد تم تأكيد هذا مجدداً في إطار عمل التعليم 2030[23] الذي ألزم الحكومات بإنفاق 20- 15 % من الميزانية على التعليم أو ، بمقياس آخر ، 6-4٪ من ناتجها المحلي الإجمالي (على الرغم من الرؤية المحدودة التي وسعت النطاق ، مما أدى إلى الحد الأدنى).

يطالب نشطاء المجتمع المدني ونقابات المعلمين بتحقيق الحد الأعلى من هذه الأهداف - أي 20٪ من الميزانية و 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع ذلك ، كان متوسط الإنفاق على التعليم في عام 2021 بلغ 14٪ فقط من حصة الميزانيةو 4.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أإن هذا المتوسط على امتداد البلدان منخفضة الدخل (كلاً من البلدان منخفضة الدخل والبلدان محدودة الدخل) هو فقط حوالي 15٪.[24] هذا، على الرغم من أن هذا يختلف اختلافًا كبيرًا باختلاف البلدان - كما هو موضح أدناه. على سبيل المثال ، كانت سيراليون تنفق 33٪ في عام 2020. نيجيريا ، على سبيل المثال ، لديها ثالث أقل إنفاق على التعليم في العالم كنسبة من الميزانية (أقل بكثير من 10 ٪).[25] هناك العديد من الدول التي تقصر كثيرًا عن تحقيق الأهداف الدولية ، حتى لو كان وضعها أقل خطورة.

---

[22] انظر مرصد تمويل التعليم التابع للحملة العالمية للتعليم. انظر: https://campaignforeducation.org/en/resources/members-reports/education-financing-observatory-efasom

[23] انظر توصيات إطار عمل التعليم 2030: https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/education-2030-incheon-framework-for-action-implementation-of-sdg4-2016-en_2.pdf

[24] بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (UiS) (السنوات الأخيرة ، 2021-22 بناءً على التاريخ لعدد 180 دولة. انظر: https://uis.unesco.org/

[25] أوكسفام (2020). محاربة اللامساواة في زمن جائحة كورونا: الالتزام بخفض مؤشر عدم المساواة 2020. https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621061/rr-fighting-inequality-covid-19-cri-index-081020-en.pdf/

حقائق مهمة

- على الصعيد العالمي ، ينفق حوالي واحد من كل ثلاثة بلدان أقل من 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأقل من 15٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم
- حوالي دولة واحدة فقط من كل عشرة بلدان تنفق 6٪ (أو أكثر) من الناتج المحلي الإجمالي
- نصف الإنفاق أقل من الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي البالغ 4٪
- 10٪ من البلدان تفي بحصة الميزانية البالغة 20٪ أو تتجاوزها
- أنفقت ربع الدول فقط ما بين 20-15٪ - أما الدول المتبقية (أكثر من النصف) فتنفق أقل من 15٪

المصدر: *تستند حسابات المؤلفين إلى بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (UiS) (السنوات الأخيرة ، 2021-22)*

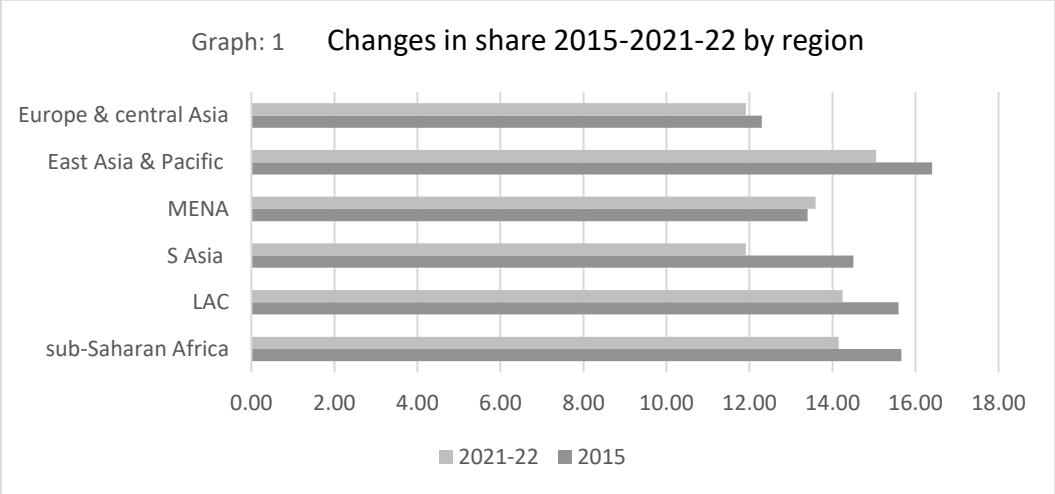

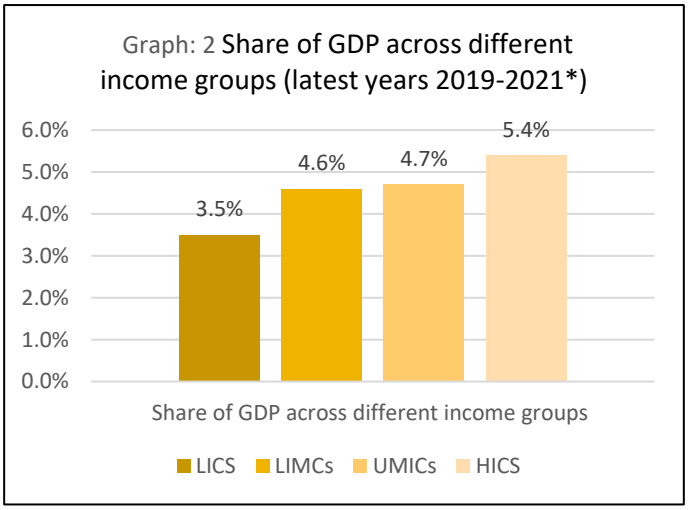

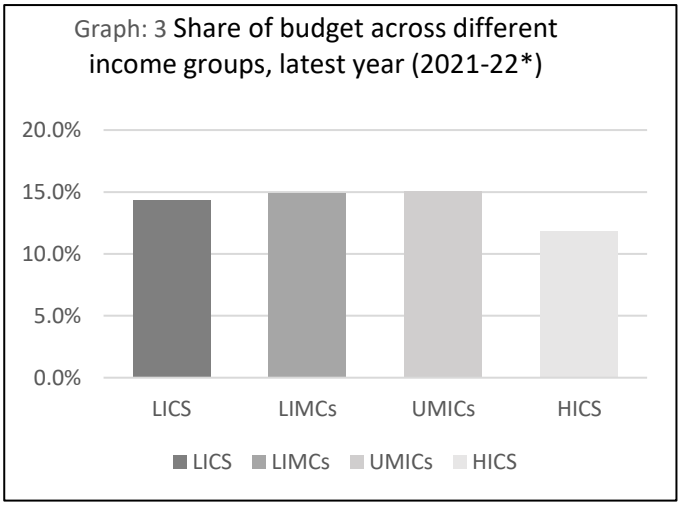

المصدر: *حسابات المؤلفين أنفسهم: بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (UiS) (السنوات الأخيرة ، 2021-22)*

انخفض نصيب الإنفاق على التعليم بشكل أكبر منذ انتشار الفيروس

كانت تأثيرات جائحة كورونا على تمويل التعليم كبيرة. أدت جائحة كورونا إلى قيام الحكومات بتخصيص موارد عامة للتحفيز المالي ، لكن أنظمة التعليم كافحت للحصول على دعم مالي إضافي والتكيف مع الأزمة.

ونتيجة لذلك ، انخفضت حصة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي.[26] كان الانخفاض في حصة الميزانية المخصصة للتعليم أكثر وضوحا بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ، بما في ذلك تلك التي تواجه أكبر التحديات في توسيع نطاق التعليم الجيد. علاوة على ذلك ، في جميع المناطق منذ الهدف 4 للتنمية المستدامة ، تقلصت الحصة أو ظلت راكدة - على عكس ما هو مطلوب لتحقيق الطموح الوارد في الهدف.

[26] البنك الدولي / اليونسكو. مراقبة تمويل التعليم 2022. المرجع السابق.

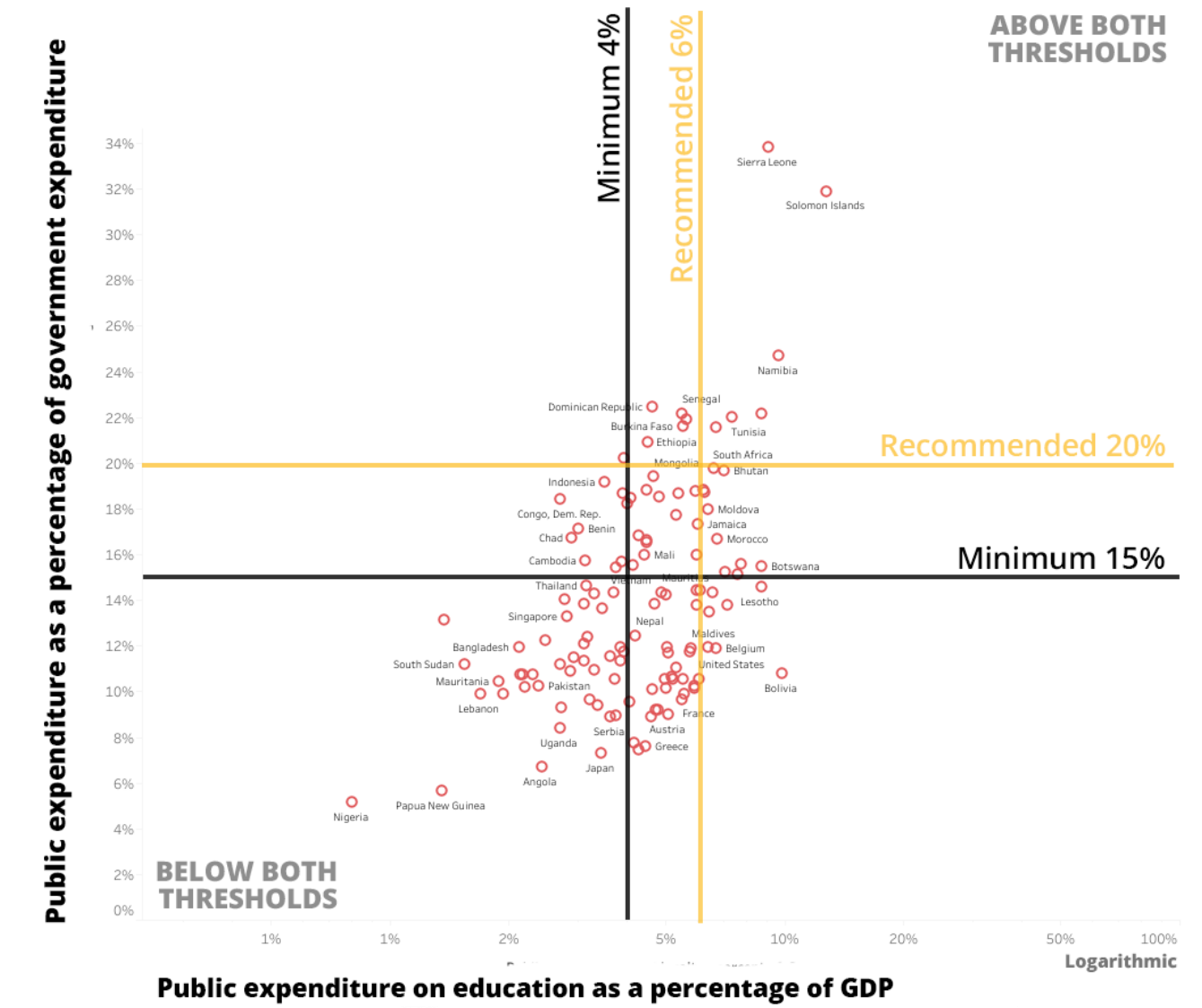

رسم بياني: 4 **مصدر:** حسابات المؤلفين أنفسهم. بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (UIS) (السنوات الأخيرة ، 22-2021)

خطة العمل: حدد حصة الميزانية هنا

الناتج المحلي الإجمالي مقابل الحصة: أيهما مهم؟

يوضح الرسم البياني 4 مجموعة من المخصصات الحالية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل حسب كل من حصة الناتج المحلي الإجمالي وحصة الميزانية للتعليم ، على سبيل المثال بالنسبة للنطاق عبر البلدان. مجموعة صغيرة من البلدان فقط تحقق كلا الهدفين. البعض يحقق أحدهما دون الآخر ولا والبعض لا يحقق أياً منهما. تحتاج البلدان التي لا تحقق أياً منهما إلى الجمع بين توسيع الإنفاق الحكومي في الاقتصاد من خلال توسيع الإيرادات (تم توسيع هذه النقطة في الوحدة 2) وزيادة حصة التعليم في إجمالي الإنفاق العام. على سبيل المثال ، بالنسبة لأوغندا لمجرد الوصول إلى 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، فإن الإنفاق الحكومي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي سيحتاج إلى زيادة كبيرة (من مبلغ 2021 البالغ 19.6٪ إلى 35٪ تقريبًا) أو ستحتاج الدولة إلى مضاعفة حصتها تقريبًا من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام (من 11.4 2021٪ إلى 22٪ تقريبًا). [27]

[27] يعتمد هذا على أحدث الأرقام في معهد اليونسكو للإحصاء للتعليم. المرجع السابق. نسب الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المستخرجة من الالتزام بمؤشر عدم المساواة (انظر الحاشية 64 للحصول على شرح مفصل لهذه الأرقام.

شرح الناتج المحلي الإجمالي
الناتج المحلي الإجمالي يشمل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد ما في فترة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة. ويشمل ذلك:

- نفقات الاستهلاك الشخصي: بما في ذلك الإنفاق المعيشي للأسرة على السلع والخدمات ، مثل الغذاء والسكن.
- الاستثمار الخاص المحلي الإجمالي: وهذا يشمل الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة ، مثل المصانع.
- نفقات الاستهلاك الحكومية وإجمالي الاستثمار: وهذا يشمل الإنفاق من قبل جميع مستويات الحكومة على السلع والخدمات ، مثل الدفاع والتعليم والبنية التحتية.
- صافي الصادرات: هذا هو الفرق بين الصادرات (السلع والخدمات المنتجة محليًا والمباعة في الخارج) والواردات (السلع والخدمات المنتجة في الخارج والمباعة محليًا).

من المهم ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي هو المعيار السائد لقياس القيمة في الاقتصادات وأن الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يمنح الناشطين في مجال التعليم معلومات مفيدة. الناتج المحلي الإجمالي لا يخلو من منتقديه. على سبيل المثال ، لا تؤخذ أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ، مثل رعاية أفراد الأسرة أو القيام بالأعمال المنزلية ، في الاعتبار في حسابات الناتج المحلي الإجمالي لأنها ليست معاملة سوقية وليست لها "قيمة سوقية". تجادل منظمة أكشن إيد، بالتواؤم مع التحليل الاقتصادي النسوي ، بأن هذا الاستبعاد يمثل مشكلة لأنه يتجاهل المساهمات الكبيرة التي تقدمها النساء من خلال عملهن في مجال الرعاية غير مدفوعة الأجر ، ويديم عدم المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز الفكرة الأبوية القائلة بأن أعمال الرعاية ليست ذات قيمة.

خطة العمل: احسب حصة الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي - هنا

ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدمه نشطاء التعليم؟

من المهم تقييم الفوائد النسبية لاستخدام إما مقياس الإنفاق الحكومي (أي 20٪) أو النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي (أي 6٪) في كل بلد لأغراض المناصرة. يمكن أن يكشف كل مقياس عن قضايا مختلفة تتعلق بتمويل التعليم في بلد ما.

- **قياس مخصصات التعليم كنسبة من الميزانية الإجمالية.** غالبًا ما تكون النسبة المئوية من الميزانية الحكومية المخصصة للتعليم أفضل مقياس *للالتزام الخاص* للحكومة على الإنفاق على التعليم - هذا هو الجانب الذي يمكن أن يكون التأثير المباشر عليه بسهولة. يمكن أن يسهل أيضًا مقارنة الإنفاق بمرور الوقت ، لأنه ليس من الضروري التكيف مع التضخم / الانكماش. إذا ارتفع إجمالي الميزانية أو انخفض ، لكن الحصة المخصصة للتعليم ظلت كما هي ، فمن العدل أن نفترض أن الحكومة لديها التزام ثابت. إذا ارتفعت الحصة المخصصة للتعليم أو انخفضت ، يمكن افتراض أن هذا يرجع إلى تغيير في أولويات الحكومة. ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن الحصة المخصصة للتعليم غالبًا ما تكون أعلى في بعض البلدان منخفضة الدخل أو الدول الهشة لأن الميزانية الحكومية لا تغطي سوى عدد قليل من القطاعات الأساسية (الصحة والتعليم والدفاع وما إلى ذلك) في حين أن الإيرادات الحكومية أقل من نسبة إجمالية من الناتج المحلي الإجمالي.

- **قياس مخصصات التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.** يوفر تحليل أرقام الميزانية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي طريقة مفيدة للنظر في الاتجاهات بمرور الوقت ويزيل الحاجة إلى السماح بالتضخم. إن النظر إلى الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يعطي فكرة أيضاً عما إذا كان يمكن تفسير التقلبات في الإنفاق من خلال التقلبات في الاقتصاد. يمكن أن يكون هذا مقياسًا مفيدًا عند النظر في تحديد ما إذا كانت الحكومة تبذل جهدًا كافيًا لتحصيل إيرادات كافية لتمويل مساهماتها في الميزانية - خاصة عند دمج ذلك مع تحليل أساليب تحصيل الإيرادات. يمكن للحكومة أن تلتزم بنسبة 6٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي إذا كان لديها نسبة إجمالية جيدة من الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي. لذلك ، قد يكون انخفاض مخصصات التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانخفاض تحصيل الضرائب الإجمالي من قبل الحكومة ، مما سيكون له تأثير على جميع القطاعات. سيتم استكشاف هذه المشكلة بمزيد من التفصيل في الوحدة التالية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه عندما يكون لدى البلدان قاعدة إنتاج ضيقة ، فإن الإنفاق الحكومي يشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن أن يساعدك التمرين أعلاه على القيام بممارسة في تحليل كل من حصة الميزانية والنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

قياس الإنفاق الحقيقي على التعليم على مدار الوقت

قد تفشل المناصرة للموازنة التي تنظر فقط في الميزانية لسنة واحدة ، أو لعدد محدود من السنوات ، في تحديد اتجاهات الإنفاق على التعليم. لذلك ، من المهم أن تكون على دراية بالاتجاهات بمرور الوقت أيضًا في الدعوة لموازنة التعليم ، حيث إن الإنفاق على التعليم ليس استثمارًا قصير الأجل لمرة واحدة ، بل هو استثمار طويل الأجل يتطلب التزامات مالية متزايدة ويمكن التنبؤ بها .

ومع ذلك ، تميل الميزانيات إلى العرض بمبالغ رمزية ، وهي الأرقام الفعلية المخصصة للتعليم أو الإنفاق عليه في أي سنة معينة. للحصول على مقياس جيد لاتجاهات الإنفاق بمرور الوقت ومقارنة سنة بسنة أخرى ، من المهم النظر إلى ما يحدث بالقيمة الحقيقية - أي هل زاد الإنفاق الحكومي على التعليم أو انخفض بالقيمة الحقيقية (أعلى / أقل من المعدل) من التضخم) بمرور الوقت (مقارنة بالسنوات السابقة)؟ يساعدك التمرين أدناه على النظر في إجراء تحليل تدريبي لهذا.

خطة العمل: احسب المبلغ الحقيقي بمرور الوقت هنا

ما هي الحصة الفعلية؟

من المهم أن تكون قادراً القيام بتحليلك الخاص لحصة ميزانية للتعليم. لا تبلغ بعض البلدان عن حصتها إلا بعد نقل خدمة الديون ، على سبيل المثال ، إلى الشراكة العالمية للتعليم ومعهد اليونسكو للإحصاء (أو في ميزانية مواطنيها). يؤدي هذا بشكل مصطنع إلى تضخيم نصيب التعليم (والخدمات الأخرى) من الميزانية. للتأكد من أنك تحسب الحصة "الفعلية" وتفهم الضغوط على الميزانية دائماً قم بإجراء تحليلك الخاص - يمكن أن تساعدك ميزانية الممارسة في التمرين أعلاه على البدء إذا لم تكن قد فعلت ذلك من قبل.

ما هي المنافسات الأخرى على الحيز المالي في الميزانية؟

عند النظر إلى الميزانية الحكومية الكاملة ، قد يكون من الممكن تحديد الكيفية التي قد يؤدي بها الإنفاق الأقل في قطاع آخر إلى زيادة الحصة من ميزانية التعليم ، أو يمكن أن يكشف عن أين يمكن للديون أن تلتهم الإنفاق العام ، على سبيل المثال. لذلك من المهم فهم الميزانية ككل. أحد أهم العوامل التي تحدد مستويات واتجاهات الإنفاق لكل حكومة هو الحيز المالي المتاح ، أي المساحة في الميزانية الحالية لتحريك الإنفاق. بشكل عام ، يعتمد قرار الحكومة بشأن مقدار الإنفاق على التعليم عادةً على مجموعة من العوامل ، بما في ذلك مقدار الإيرادات التي تجمعها ، ومقدار المساحة المتوفرة لها في ميزانيتها لإجراء تغييرات في مخصصات الإنفاق للقطاعات المختلفة ، ومدى الالتزام بها هو التعليم.

هل يسمح الإنفاق المتكرر والرأسمالي بالإنصاف والجودة؟

يعبر بعض نشطاء التعليم عن مخاوفهم بشأن نقص الميزانيات الرأسمالية للاستثمار في التعليم. وفي حين أنه من المهم لمعظم البلدان ذات الدخل المنخفض أن يكون لديها المزيد من الأموال للاستثمار ، يجب ألا يأتي ذلك على حساب الميزانيات المتكررة المطلوبة لضمان الأجور والسلع الأخرى الحيوية للجودة. في الواقع ، لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ، يجب توسيع الميزانيات لدفع تكاليف المشاريع الرأسمالية لمرة واحدة ، مثل إنشاء المدارس ، وزيادة التكاليف المتكررة (أو التشغيلية) ، والتي تشمل المدفوعات المتعلقة بالمدرسين وبالتالي تشكل أكبر عنصر في الميزانية.

لقد اتضح من خلال توزيع تكاليف الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة[28] أن تحقيق الجودة والإنصاف يتطلب إنفاق 84٪ على التكاليف المتكررة / التشغيلية - مع تخصيص 75٪ منها للأجور والرواتب - و 14٪ على مشروعات رأس المال / التطوير. وهذا يعني أن الإنفاق المتكرر ، وخاصة على رواتب المعلمين ، أمر بالغ الأهمية للحفاظ عليه عند مستويات عالية ، مع إتاحة مساحة في الميزانية للإنفاق الرأسمالي. ومع ذلك ، مع وجود العديد من الحكومات التي تكافح بالفعل لدفع الرواتب وتعيين معلمين مدربين ومؤهلين إضافيين بسبب قيود الميزانية المتكررة ، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز الاستثمارات الحيوية في التطورات الضرورية ، ودفع المزيد من المعلمين. الجواب هو ضمان المزيد من الميزانيات بشكل عام ، ومخصصات أكبر لكل من المتكررة ورأس المال!

من المهم أن تكون على دراية بالقطاعات الاجتماعية الأخرى ، مثل الصحة أو الرعاية الاجتماعية ، وعدم التنافس معها على الإنفاق. غير أنه في بعض الأحيان يكون من الممكن تحديد الفرص المربحة للجميع لتحويل المخصصات السيئة للإنفاق العام إلى جيدة من أجل زيادة حصة الميزانية في المنافع الاجتماعية. في عدد من البلدان ، تُنفق مبالغ كبيرة جدًا من الميزانية على خدمة الديون والإنفاق الدفاعي ، مما يترك مساحة صغيرة للإنفاق على القطاعات الاجتماعية (بما في ذلك التعليم) .

في الواقع ، يواجه العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حاليًا أزمة ديون خطيرة ، مما يؤدي إلى خفض الإنفاق على الخدمات العامة. سنعود إلى تأثير ذلك بشكل عام على حجم الإيرادات الحكومية المتاحة للخدمات العامة في الوحدة التالية ، ولكن من المهم فهم التأثير الذي قد تحدثه خدمة الدين على قدرة البلد على تخصيص حصة عادلة للتعليم . أخذنا مجموعة صغيرة من البلدان التي تعاني حاليًا من أزمة ديون وقارنا الإيرادات المخصصة لخدمة الديون في آخر سنة متاحة (2021) وقارنا ذلك بما تنفقه على التعليم (انظر الرسم البياني 5 أدناه). كانت النتائج مروعة.

[28] ورقة معلومات أساسية عن نموذج تقدير تكاليف الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ، التقرير العالمي لرصد التعليم (2015). بلوغ أهداف التعليم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل: التكاليف والفجوات المالية حتى عام 2030. ورقة معلومات أساسية بقلم A ،Wils. انظر: https://en.unesco.org/gem-report/node/819

Graph: 5 **Debt servicing as % of budget v's Education Budget share : how does this compare in some of the countries in deepest debt distress?**

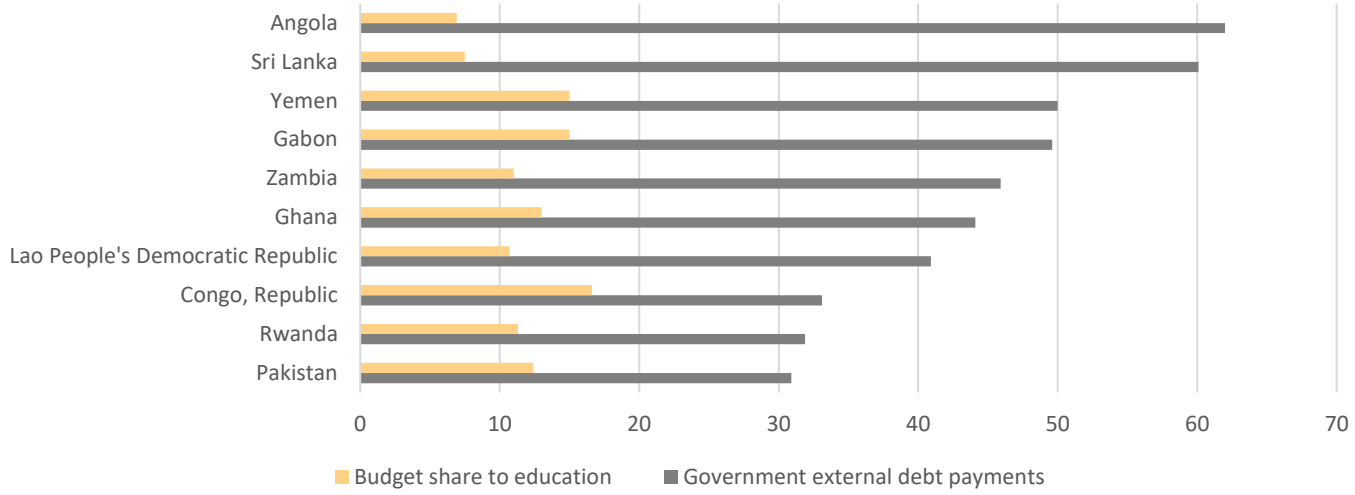

المصدر: تقديرات المؤلفين أنفسهم. حصة الميزانية المأخوذة من معهد اليونسكو للإحصاء ، وبيانات الديون من البنك الدولي / صندوق النقد الدولي البلدان ذات الدخل المنخفض - قاعدة بيانات تحليل القدرة على تحمل الديون

اتخذ إجراء: قارن الإنفاق على قطاعات مختلفة واحسب الحصة إلى التعليم قبل سداد خدمة الديون هنا

النسبة المئوية لحصة المساعدة الإنمائية الرسمية للتعليم

تظل منح المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الحكومات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عنصرًا حاسمًا في التمويل للعديد من البلدان منخفضة الدخل أو البلدان التي تعاني من أزمات أو حالات طوارئ ممتدة.

ومع ذلك ، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل أقل من 3٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم (حوالي 2٪ من الإنفاق على التعليم في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى و 18٪ في البلدان منخفضة الدخل). ومما يثير القلق أن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم انخفضت من 8.8٪ في عام 2019 إلى 5.5٪ في عام 2020 ، وانخفضت حصة المساعدات الإنسانية المقدمة للتعليم من 2.9٪ في عام 2019 إلى 2.5٪ في عام 2021.[29] ومنذ ذلك الحين ، تبع الانخفاض في المساعدات الثنائية للتعليم في عام 2020 بتخفيضات في المساعدات المخصصة للتعليم من قبل المانحين الرئيسيين وتحولات في أولويات بعض الحكومات المانحة.

دعا اجتماع قمة تحويل التعليم الأخير إلى العمل بشأن التمويل دعا المانحين إلى الالتزام بالمعيار المحدد 0.7٪ من الدخل القومي الإجمالي للمانحين للمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة نسبة هذه المساعدة المخصصة للتعليم إلى 20 - 15٪ من المحافظ وتخصيصها للبلدان التي تشتد فيها الحاجة. ومع ذلك ، أشار تحليل اليونسكو للالتزامات إلى أن دولتين مانحتين فقط قد أعربا عن وعد مستقبلي بزيادة المساعدات لدعم التعليم في حالات الطوارئ أو تعليم الفتيات.[30]

علاوة على ذلك، تلعب المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً فريدًا للغاية ، أي في الحالات التي تكافح فيها البلدان منخفضة الدخل و / أو البلدان التي تمر بحالة طوارئ لتخصيص موارد كافية ، وتتطلب دعمًا لخطط قطاع التعليم لديها. يجب أن يكون متسقًا مع هذا ((أي الميزانية والدعم القطاعي) ، وليس تخصيصه للتمويل الموازي للمشروع. وبما أن المساعدة لا تزال تلعب دورًا ، لا ينبغي أن تشكل جدول الأعمال ويجب أن تكون منسجمة ومتناسقة بشكل صحيح - لتجنب الوقوع في الأنماط والموروثات الاستعمارية الجديدة ، حيث تضع المساعدات جدول الأعمال.

[29] البنك الدولي / اليونسكو. مراقبة تمويل التعليم 2022. المرجع السابق.

[30] تقرير الأمم المتحدة (2022) حول قمة تحويل التعليم لعام 2022 التي عقدها الأمين العام للأمم المتحدة. انظر: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/report_on_the_2022_transforming_education_summit.pdf/

النقص في الإنفاق الحكومي

بمرور الوقت ، أدى النقص في الإنفاق الحكومي إلى ضعف العديد من أنظمة التعليم. على سبيل المثال ، قدرت الأمم المتحدة أن هناك فجوة مالية قدرها 100 مليار دولار أمريكي لتلبية الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم - ولكن في العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى ، تصل الفجوة إلى نصف ما هو مطلوب (من مستويات التمويل الحالية إلى ما هو مطلوب بحلول عام 20300.[31]

عندما يتم إنفاق القليل جدًا ، تتأثر الجودة ، أو يجب استرداد التكاليف من مكان آخر ، أو تصبح بعض أجزاء التعليم غير ممولة (وغالبًا ما تتأثر الثلاثة سلبًا). وخير مثال على ذلك هو ما حدث للإنفاق على كل تلميذ حيث توسع توفير التعليم ليشمل عددًا أكبر من التلاميذ ومستويات أعلى من التعليم. لم يقابل هذا التوسع زيادات كبيرة في حصة الميزانية ونتيجة لذلك ، في العديد من البلدان ، يكون الإنفاق على كل تلميذ منخفضًا بشكل صادم - بمتوسط فقط53 دولارًا سنويًا في عام 2020 - أقل من دولار واحد في الأسبوع. هذا بالمقارنة مع 300 دولار في السنة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ، وحوالي 1000 دولار في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. على المستوى الإقليمي ، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (254 دولارًا أمريكيًا) وجنوب آسيا (358 دولارًا أمريكيًا). على نقيض ذلك، تنفق البلدان المرتفعة الدخل في المتوسط حوالي 7787 دولارًا سنويًا لكل شخص في سن الدراسة. [32] هذا يؤدي إلى تفاوتات عالمية مروعة في التعليم.

في الحالات التي يكون فيها الإنفاق منخفضًا جداً، يؤدي ذلك إلى توزيع الأموال بشكل ضئيل للغاية بحيث لا يمكن توفير حتى ضمانات الجودة الأساسية.

عندما تكون الحصة منخفضة للغاية ، من يدفع؟

غالبًا ما يثير النظر إلى الميزانيات العامة أسئلة حول من يدفع أيضًا ، أو قد يساعد في توفير التعليم ، وما لم يتم تضمينه في الميزانية ، وما هي العلاقة بالإنفاق العام. من المرجح أن يؤدي قلة الموارد العامة إلى زيادة عدم المساواة في التعليم ، لأن الإنفاق على التعليم العام يميل إلى إفادة الدارسين الأكثر حرمانًا نسبيًا ، ولا تستطيع الأسر ذات الدخل الأقل تمويل التعليم بنفس جودة الأسر الأكثر ثراءً. ومع ذلك ، في عام 2020 ، جاء نصف الإنفاق على التعليم فقط في البلدان منخفضة الدخل من الإنفاق الحكومي. كمية كبيرة تأتي من الأسر.

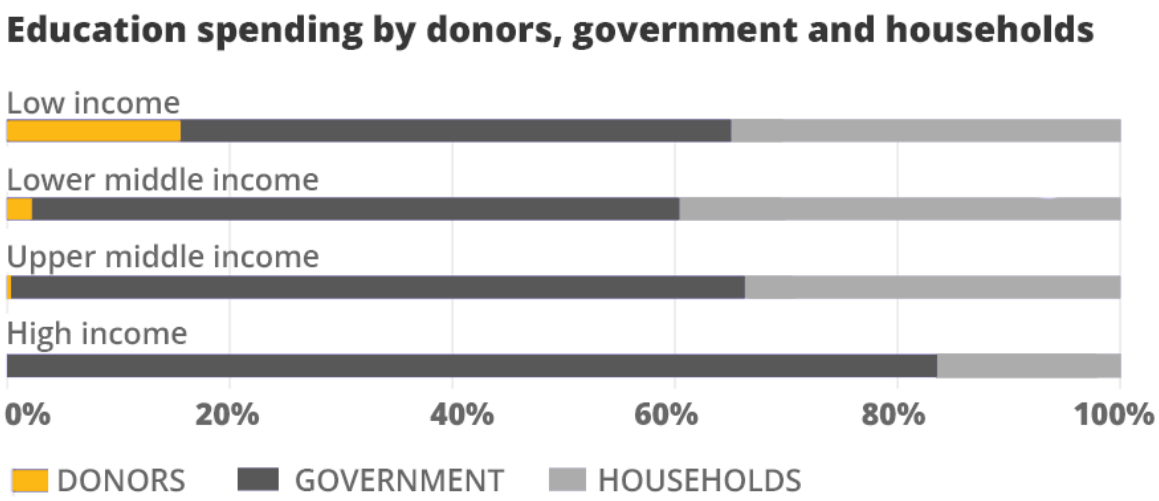

رسم بياني: 6 **المصدر:** مقتبس من موقع GEM SCOPE الإلكتروني (أحدث البيانات المتاحة ، تم تنزيلها في مارس 2023): https://www.education-progress.org/en/articles/finance

حقائق مهمة

- في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، تساهم الأسر بما يتراوح بين خُمُس ونصف إجمالي الإنفاق على التعليم.
- في بلد متوسط ، تغطي الأسر 30٪ من تكلفة التعليم.
- على الرغم من أن المانحين يساهمون بنسبة 13٪ من الإنفاق في البلدان منخفضة الدخل ، إلا أنهم يساهمون بأقل من 1٪ على مستوى العالم - وبالكاد يظهرون بالمبالغ المطلقة.
- وترتفع حصة الأسر في إجمالي الإنفاق على التعليم إلى 70٪ في بعض البلدان بما في ذلك هايتي وبنغلاديش ونيجيريا.
- كان لدى نيجيريا أحد أدنى مستويات الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك ، فإن مساهمات الأُسرَة تأخذ بعين الاعتبار إجمالي الإنفاق التعليمي لنيجيريا على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وهو الشيء نفسه في فرنسا.

[31] اليونسكو (2023). هل يمكن للبلدان تحمل معاييرها المرجعية الوطنية للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة؟ انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000385004/PDF/385004eng.pdf.multi

[32] البنك الدولي / اليونسكو. مراقبة تمويل التعليم 2022. المرجع السابق.

- أنفقت حكومة باكستان أقل من 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، أي أقل من ألمانيا ، لكن باكستان أنفقت بشكل عام أكثر من ألمانيا حيث أنفقت الأسر أكثر من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم.

المصدر: مقتبس من موقع GEM SCOPE الإلكتروني (أحدث البيانات المتاحة ، تم تنزيلها في مارس 2023): https://www.education-progress.org/en/articles/finance

غالبًا ما يتم تخفيف العجز في الإنفاق الحكومي جزئيًا عن طريق إنفاق الأسر على التعليم. لا تزال مدفوعات الأسرة من الجيب (المدفوعات عند استخدام التعليم ، مثل رسوم المستخدم التي تفرضها المؤسسات التعليمية العامة) تمثل حصة كبيرة من إجمالي نفقات التعليم. تمثل الأسر نصيبًا كبيرًا من إجمالي الإنفاق في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. على الصعيد العالمي ، ساهمت الأسر بأقل من ربع الإنفاق العالمي على التعليم في عام 2020 ، ولكن في البلدان منخفضة الدخل ، كانت هذه النسبة 35٪. وبالمقارنة ، ساهمت الأسر في البلدان المرتفعة الدخل بنسبة 16٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم.[33]

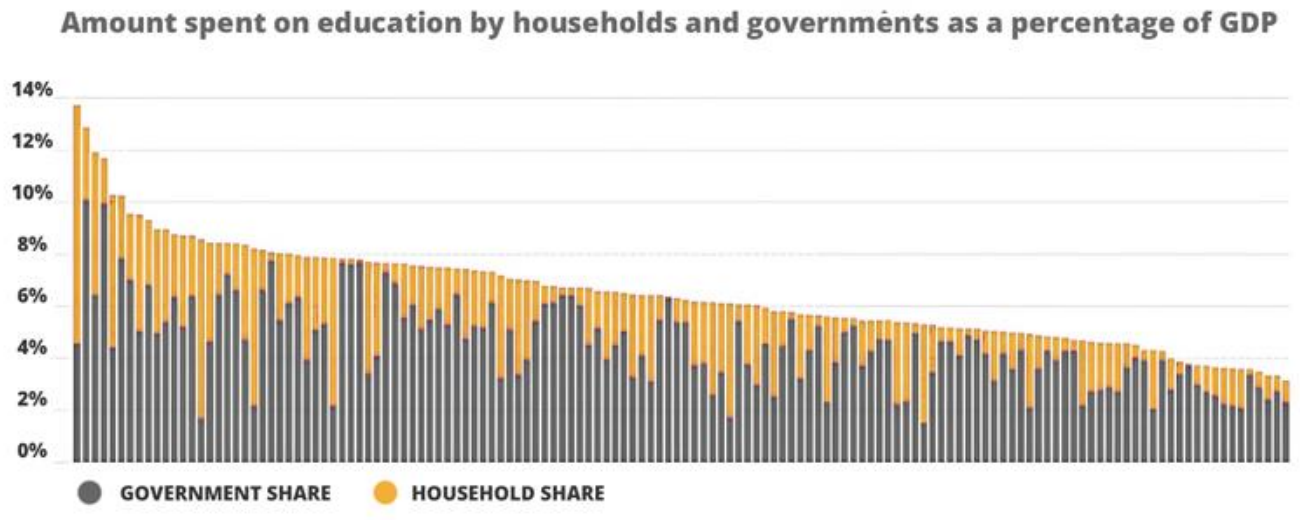

رسم بياني: 7 **المصدر:** مقتبس من موقع GEM SCOPE الإلكتروني (أحدث البيانات المتاحة ، تم تنزيلها في مارس 2023): https://www.education-progress.org/en/articles/finance

هناك أيضًا تباين كبير بين البلدان ، حتى في نفس فئة الدخل. على سبيل المثال:

- في البلدان منخفضة الدخل ، تمثل الأسر 5٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم في إثيوبيا و 10٪ في موزمبيق ولكن 59٪ في أوغندا و 73٪ في ليبيريا. في نيبال ، يبلغ إنفاق الأسرة على التعليم 3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتمول الأسر نصف إجمالي الإنفاق على التعليم - مع تعويض الأسر عن نقص الإنفاق الحكومي وتراجع التمويل الخارجي.[34] وترتفع هذه النسبة إلى 71٪ في المرحلة الثانوية.
- ومن بين البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ، تبلغ الحصص 5٪ في ليسوتو وساو تومي وبرينسيبي ولكن 71٪ في بنغلاديش و 72٪ في نيجيريا.[35] في زامبيا ، يمثل إنفاق الأسرة على التعليم 3.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، يذهب معظم هذا إلى الرسوم في المدارس غير الحكومية ، حيث ينفق الأغنى 10٪ أكثر من بقية السكان مجتمعين.[36]

هذه طريقة رجعية لتمويل نظام التعليم. إنه أيضاً انتهاك للحق في التعليم لأن الحواجز المالية تمثل عقبة رئيسية للعديد من الأفراد والمجتمعات عندما يتعلق الأمر بالحصول على هذه الحقوق - حيث يُحرم عدد كبير جدًا من الأسر ذات الدخل المنخفض في العالم من حقها في التعليم.

عندما يأتي التمويل من جيوب ذوي الدخل المنخفض ، فإنه يأكل المزيد من ميزانيات أسرهم الضئيلة ، وإذا كان العبء المالي للأسرة مرتفعًا للغاية ، تظهر مشاكل في الوصول إلى التعليم والمساواة. يمكن لرسوم المستخدم ، التي غالبًا ما تكون أكبر عبء من الجيب على الأسر ، أن تثني الفقراء عن بدء أو إكمال التعليم وتؤدي إلى تفاقم الفقر ، من خلال إجبار الوالدين على تحمل بعض عبء تمويل التعليم. تعني مستويات الإنفاق المرتفعة على التعليم أنه يجب

[33] البنك الدولي / اليونسكو. مراقبة تمويل التعليم 2022. المرجع السابق.
[34] تحالف الضرائب (2021) ، صحيفة نيبال فاكتشيت. https://actionaid.org/publications/2021/financing-future-deliving-sustainable-development-goal-4
[35] البنك الدولي / اليونسكو (2022) مراقبة تمويل التعليم 2022. المرجع السابق.
[36] تحالف الضرائب (2021) ، صحيفة زامبيا فاكتشيت (انظر الرابط في الحاشية 30).

على الأسر الادخار والاقتراض من أجل التعليم. حوالي واحدة من كل ست أسر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تدخر لدفع الرسوم المدرسية. في هايتي وكينيا والفلبين وأوغندا ، تقترض 30٪ أو أكثر من الأسر لتغطية الرسوم المدرسية.[37]

الإطار 4. ما مدى مجانية هي المجاني؟

ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن التعليم الابتدائي يجب أن يكون إلزاميًا ومجانيًا ، بينما يكون التعليم الثانوي والعالي مجانيًا بشكل تدريجي (انظر المادتين 13 و 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، 1976 ؛ أو المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل ، 1989). على الرغم من هذه الالتزامات الدولية ، لا تزال العديد من البلدان تفرض رسومًا مباشرة وغير مباشرة ، حتى في المرحلة الابتدائية ، مما يعيق حصول العديد من الأطفال في جميع أنحاء العالم على التعليم. وقعت جميع الدول عمليًا على اتفاقية حقوق الطفل ، لذا فهي ملزمة بتوفير التعليم الإلزامي مجانًا ، على الأقل في المرحلة الابتدائية. حتى إذا كانت الدولة تواجه صعوبات مالية ، فإن عبء إثبات أنها تتخذ التدابير المناسبة للإعمال التدريجي لهذا الحق يقع على عاتق الدولة.

توضح لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضًا أن الرسوم غير المباشرة لا يمكن أن تشكل حاجزًا أمام الوصول إلى التعليم: "*تشكل الرسوم التي تفرضها الحكومة أو السلطات المحلية أو المدرسة ، والتكاليف المباشرة الأخرى ، مثبطات أمام التمتع بالحق وقد تعرض إعماله للخطر. كما أنها غالبًا ما تكون تنازلية بشكل للغاية في التأثير. إن القضاء عليها مسألة يجب معالجتها من خلال خطة العمل المطلوبة. التكاليف غير المباشرة ، مثل الرسوم الإجبارية على الوالدين (يتم تصويرها أحيانًا على أنها طوعية ، بينما في الواقع ليست كذلك) ، أو الالتزام بارتداء زي مدرسي باهظ الثمن نسبيًا ، يمكن أن تندرج أيضًا في نفس الفئة*" لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التعليق العام 7§ 11).

وهذا يعني أنه يجب على الدول إلغاء الرسوم المتعلقة بالمدارس ، حتى لو كان من الممكن السماح ببعض التكاليف غير المباشرة. في الحقيقة، "*ينبغي للدول أن تعتمد تدابير خاصة للتخفيف من الآثار السلبية للتكاليف غير المباشرة على أطفال الأسر الفقيرة. وتشمل هذه التدابير توفير الكتب المدرسية والنقل المدرسي بالمجان ، فضلاً عن المنح الدراسية والإعانات المالية الأخرى للأطفال المحرومين مالياً. إلى الحد الذي يكون فيه الزي المدرسي إلزامياً ، يجب توفيره مجانًا للأطفال من الأسر الفقيرة. يعد توفير وجبات منتصف النهار مجانًا من أفضل الممارسات في توفير الحوافز للآباء لإرسال أطفالهم إلى المدرسة*".[38]

أدى إلغاء الرسوم المدرسية ، على الورق على الأقل ، إلى زيادات كبيرة في الالتحاق ، لا سيما في المناطق الريفية ، وإحراز تقدم كبير نحو التكافؤ بين الجنسين ، "*خفضت UPE بدرجة كبيرة تحيز الثروة الذي كان يميز الوصول إلى التعليم الابتدائي في عام 1992 ؛ ساعد على ترسيخ المساواة بين الجنسين من خلال زيادة وصول الفتيات إلى التعليم الابتدائي ؛ وخفض حالات التسرب المرتبط بالتكلفة من المدرسة الابتدائية*".[39]

غير أن هناك عدداً لا يحصى من الرسوم التي تعيق الوصول إلى الأطفال المحرومين اقتصاديًا ، وجدت منظمة أكشن إيد ، في الدراسات الاستقصائية في مختلف البلدان ، أن الآباء أبلغوا عن الرسوم التالية: رسوم الامتحان ، وضريبة التنمية ، والتقارير المدرسية ، ورسوم اتحاد الآباء والمعلمين ، ورسوم الزي المدرسي . كانت هناك أيضًا رسوم أخرى مثل الوجبات ، ورسوم الرحلات أو الرياضة ، ورسوم تحفيز المعلمين ، والكتب المدرسية ، واللوازم المدرسية. كانت معظم هذه الرسوم إلزامية ، وأعيد الأطفال الذين لم تدفع عائلاتهم في الوقت المناسب إلى منازلهم ، حتى في المدارس الحكومية أو الحكومية ، وهو ما يبدو أنه يشكل انتهاكًا لحقهم في التعليم.[40]

عندما تكون الحصة منخفضة للغاية ، فإنها تجعل الخصخصة تنتشر أكثر.

نتيجة أخرى لنقص تمويل التعليم أن هذا الأمر يفتح الباب للخصخصة. ففي عام 2014 ، وصف المقرر الخاص للأمم المتحدة مشكلة نقص تمويل القطاع العام بوضوح في قوله: "*يتزامن النقص المستمر في تمويل التعليم العام مع الارتفاع السريع في حجم ونطاق الفاعلين الخاصين في التعليم*".[41] يعتبر النقص المزمن في تمويل الخدمات العامة عاملاً رئيسياً في ذلك ، مما يؤدي إلى تعرض جودة الخدمات العامة للخطر ، وتعزيز خيبة الأمل ، وفتح الباب لخصخصة الخدمات.[42]

في الواقع ، في السنوات الأخيرة ، كان هناك تحول نوعي وكمي في دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في توفير التعليم ، مع مشاركة أعمق للقطاع الخاص الربحي في التعليم. تضغط العديد من الأصوات من أجل شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة الخاصة. ومع ذلك ، فإن الآثار السلبية على المساواة

---

[37] مأخوذة من اليونسكو (2021). https://www.education-progress.org/en/articles/finance

[38] اليونسكو (2008). الحق في التعليم الابتدائي مجاني للجميع: ضمان الامتثال للالتزامات الدولية. انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000159168

[39] Deininger (2003). هل تكلفة التعليم تؤثر على التحاق الفقراء؟ تعميم التعليم الابتدائي في أوغندا. Economics of Education Review, 2003, vol. 22 ، العدد 3 ، 291-305. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0272775702000535?via%3Dihub

[40] أكشن إيد (2017). الضرائب والخصخصة والحق في التعليم. المرجع السابق.

[41] بيان من المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم في الدورة 69 للجمعية العامة (2014) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. متاح في: https://www.ohchr.org/en/statements/2014/10/statement-special-rapporteur-right-education-69th-session-general-assembly

[42] المرجع السابق.

وغيرها من مجالات الخصخصة المتزايدة للتعليم أصبحت مصدر قلق مركزي لعلماء وممارسي التعليم والتنمية وحقوق الإنسان. من المؤكد أن الخصخصة هي استراتيجية أعمال تركز على الربح والاختيار والكفاءة ، والتي قد تعمل في مواجهة ضمان التعليم الجيد والعادل للجميع.

في الواقع ، هناك أدلة متزايدة على عواقب الخصخصة من حيث الإقصاء ، والتجزئة ، والفصل العنصري ، وعدم تكافؤ الفرص ، ووصم التعليم العام ، وتحويل الأموال الأساسية ، وخفض معايير التدريس ، وتضييق المناهج الدراسية ، وما إلى ذلك. [43]

الأيديولوجية النيوليبرالية المتأصلة في ذلك جزء لا يتجزأ من نهج رأس المال البشري للتعليم ، والذي يجادل بأن مقدمي الخدمات الخاصة يزيدون من الخيارات ، وأكثر فعالية ، ونشاطاً من حيث التكلفة. تأخذ التكاليف المتكررة ، أي رواتب المعلمين ، أعلى نسبة من ميزانيات التعليم ، غالباً ما تكون 80- 90 ٪ ، ولهذا السبب ، عندما يكون الهدف هو تقليل التكاليف ، فإن الاستراتيجيات المختلفة ، مثل الحد من توظيف المعلمين ، وزيادة عدد الطلاب لكل معلم ، والوعد بتجميد أو خفض الرواتب أو توظيف مدرسين أقل أو حتى غير مؤهلين (بعقود قصيرة الأجل) يعد أمراً شائعًا. استخدمت سلاسل المدارس الخاصة منخفضة الرسوم باستمرار معلمين غير مؤهلين يدفعون لهم أجورًا أقل بكثير لتوفير التكاليف.

مبادئ أبيدجان[44]، استنادًا إلى التزامات حقوق الإنسان للدول لتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم ، وتوفير مبادئ توجيهية صارمة لتقييم دور مقدمي الخدمات من القطاع الخاص وتوحيد التشريعات الدولية في وثيقة واحدة ، مع التأكيد على مسؤوليات الحكومات في الاحترام والحماية والوفاء الحق في التعليم. يشير المبدأ 25 إلى التزام الدولة بمنع أو معالجة التمييز المباشر أو غير المباشر في التعليم أو من خلاله ، على سبيل المثال ، بما في ذلك التفاوتات المنهجية في الفرص أو النتائج التعليمية ، مما يسلط الضوء على الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. يؤكد المبدأ 48 أنه يمكن للجهات الفاعلة الخاصة أن تكون مكملة ، ولكن لا تحل محل أو تحل محل توفير الدولة للتعليم ، وأنه لا يمكنها إحداث أي تأثير منهجي سلبي ، مثل خلق أو ترسيخ الفوارق التعليمية.

استخدمت دراسة أكشن إيد في غانا وكينيا وأوغندا والبحث التعاوني في ملاوي وموزمبيق ونيجيريا وتنزانيا هذه المبادئ لفهم تأثير الخصخصة على الحق في التعليم. وخلصت إلى أن هذه الدول لا تفي بالتزاماتها لتوفير تعليم مجاني وعالي الجودة وتنظيم مقدمي التعليم الخاص بشكل مناسب. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنهم يعانون من نقص في تمويل القطاع ، ونتيجة لذلك ينمو القطاع الخاص. هذا النمو في القطاع الخاص يسبب ويترسخ التفاوتات الاجتماعية ، مما يؤدي إلى التقسيم الطبقي والتفاوتات الهائلة في فرص التعليم. على سبيل المثال ، يوجد ما يقرب من ضعف عدد المدارس الخاصة مثل المدارس العامة في أكرا (غانا) وأكثر من نصف طلاب المرحلة الابتدائية مسجلين في مدارس خاصة في لاغوس (نيجيريا) ، مما يشير إلى أنه بدلاً من استكمالهم ، فهم يستبدلون توفير الدولة. يصعب على الأطفال الملتحقين بالمدارس العامة التنافس مع نظرائهم في المدارس الخاصة في الأماكن القليلة المتاحة في المدارس الثانوية والجامعات الحكومية. وهكذا ، فإن وجود المدارس الخاصة يتزايد تدريجياً ويتبع نظام طبقي يحد من فرص الحراك الاجتماعي. [45]

وقد أدى ذلك إلى عدد من المبادرات التي تهدف إلى مقاومة اتجاهات الخصخصة هذه بدعم من نقابات المعلمين ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم أو تقود العملية بطرق مختلفة. على سبيل المثال ، طورت منظمة إديوكيشن إنرناشيونال حملة الاستجابة العالمية ضد خصخصة وتسليع التعليم ،[46] مع تطور مؤخراً من EI سعياً لتأكيد أهمية التعليم العام من خلال العمل الجماهيري: حملة تمويل التعليم.[47] شارك أعضاء الحملة العالمية للتعليم على مستويات متعددة داخل الحركة ، ويعمل معظمهم ضد خصخصة التعليم من خلال منظور حقوق التعليم.[48]

الإطار 5. شراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص مصطلحًا فضفاضًا يغطي نطاقًا واسعًا من الترتيبات عبر قطاعات مختلفة وهو مفتوح لمجموعة متنوعة من التفسيرات. وفقًا لاستعراض البنك الدولي ،[49] تعد "الشراكة بين القطاعين العام والخاص*عقداً طويل الأجل بين طرف خاص وكيان حكومي ، لتقديم أصل أو خدمة عامة ، يتحمل فيه الطرف الخاص مخاطر كبيرة ومسؤولية إدارية ، وترتبط المكافأة بالأداء*"

في مجال التعليم ، ظهرت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التسعينيات من منطلق تصور أن أنظمة التعليم الحكومية كانت غير فعالة في تلبية احتياجات جميع الناس لأنها وفرت تعليماً سيئ الجودة ولم يكن تترك مساحة لاختيار الوالدين. حدث الدفع من أجل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وقت سحب الأموال لأنظمة التعليم العام في ظل ظروف التعديل الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات. يمكن أن تتخذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص أشكالًا مختلفة مثل القسائم والمدارس المستقلة أو غيرها من ترتيبات الحوكمة التي سمحت بإنشاء مدارس خارج نظام التعليم الشامل ودعم المبادرات الجانبية. منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، ارتبطت هذه المبادرات بخطاب يشير إلى عدم كفاءة المدارس العامة ، التي تم تأطيرها في إطار "أزمة التعلم". كان الحل هو الإدارة العامة الجديدة ، وهو التحول من أنظمة التعليم التي تديرها الحكومة بالاعتماد على الترتيبات المرتبطة بالدولة ، إلى أشكال من الشراكة مع الهيئات غير الحكومية ، والتي يتم تنظيمها من خلال ترتيبات الحوكمة. [50]

---

[43] انظر: https://www.un.org/en/our-work/documents.

[44] انظر: https://www.abidjanprinciples.org/.

[45] أكشن إيد (2017). الضرائب والخصخصة والحق في التعليم. المرجع السابق.

[46] *إديوكيشن إنرناشيونال. محاربة تسليع التعليم. تم الوصول إليه في مارس* 2023. https://www.ei-ie.org/en/workarea/1312:fighting-the-commercialisation-of-education

[47] إديوكيشن إنرناشيونال. حملة التوجه نحو الجماهير. تم الوصول إليه في مارس 2023. https://www.ei-ie.org/en/item/27237:go-public-fund-education-education-international-launches-new-global-campaign

[48] اليونسكو ورقة معلومات أساسية معدة للتقرير العالمي لرصد التعليم (2021). تحليل ارتباطات منظمات المجتمع المدني الدولية حول الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم. انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380089

[49] انظر: https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/overview/what-are-public-private-partnerships. تم الوصول إليه في أبريل 2023

[50] Steiner-Khamsi, G., & Draxler, A. (Eds.). (2018). الدولة والأعمال والتعليم: إعادة النظر في الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

يجادل المدافعون عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأن مقدمي الخدمات من القطاع الخاص المرتبطين بالقسائم ، والمدارس الخاصة منخفضة الرسوم ، أو خصخصة قطاعات نظام التعليم ، يزيدون الاختيار والمنافسة والكفاءة مما يؤدي إلى مستويات أعلى من الجودة. [51] أولئك الذين ينتقدون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، يلاحظون أنهم يستهلون بدعم قبول أوسع للخصخصة في التعليم ، مما يؤدي إلى تضخيم التفاوتات الاجتماعية والمخاطر ، وتحسين الجودة جزئيًا فقط لبعض الفئات. [52]

[51] / Barrera, F (2009).The role and impact of public-private partnerships in education Patrinos, H and

[52] (Robertson, S., Mundy, K. and Verger, A. (Eds (2012). شراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم: الجهات الفاعلة الجديدة وأنماط الحكم في عالم يتحول إلى العولمة. In :Gideon, J and Untherhalter, E. (2020) Critical Reflections on Public Private Partnerships: an introduction جيديون ، ياسمين وأنثرهالتر ، إي. (محرران) تأملات نقدية حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الوحدة 2. الحجم

ملخص الوحدة

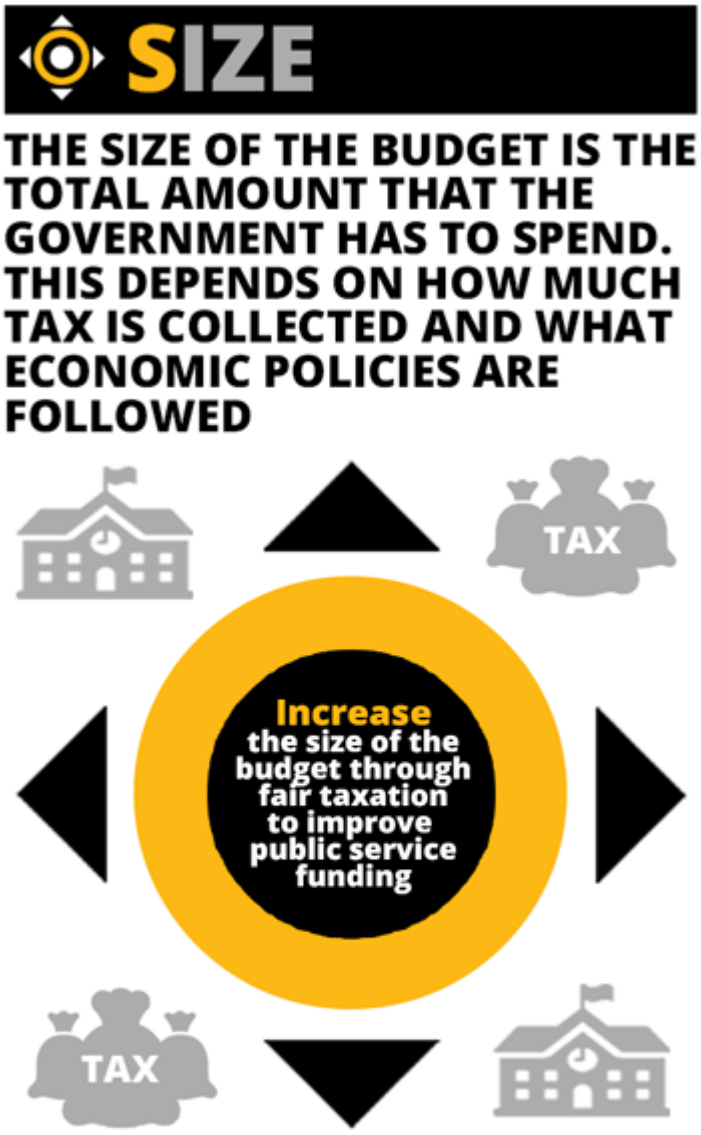

Fig:5

حجم الميزانية هو المبلغ الإجمالي المتاح للحكومة لإنفاقه. هذا الرقم مرتبط بشكل مباشر بحجم الإيرادات التي يتم تحصيلها. في كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، يكون حجم الميزانية الحكومية العامة أصغر بكثير مما يجب أن يكون ، لأن الحكومات في كثير من الأحيان لا تجمع ما يكفي من الضرائب.

حتى الزيادات الصغيرة في حجم الإيرادات يمكن أن تؤدي إلى ميزانيات حكومية أكبر وتحسين حجم الأموال المتاحة للخدمات العامة. في التعليم ، الذي يتطلب ميزانية كبيرة متكررة ، يعد هذا أمرًا بالغ الأهمية لتمويل رواتب المعلمين.

تتعرض أجور القطاع العام في البلدان ذات الدخل المنخفض للتهديد حاليًا بسبب موجة من ضغوط التقشف المدعومة من صندوق النقد الدولي وأزمة الديون العالمية المتزايدة. لذلك ، يلزم اتخاذ إجراءات لمواصلة الدعوة إلى زيادة الميزانيات ، حتى عندما تكون الرياح الاقتصادية المعاكسة ضدها.

ستدعم الوحدة نشطاء التعليم من أجل:

- فهم كيف يمكن لتوسيع الإيرادات المحلية ، لا سيما من خلال الضرائب التصاعدية ، أن يدعم زيادة الإنفاق على التعليم ، واستكشاف طرق للمناصرة لزيادة الإيرادات الضريبية.
- بناء فهم لأزمة الديون وكيفية التخطيط لاتخاذ إجراءات بشأن الديون.
- بناء فهم لكيفية تأثير سياسات التقشف على توسيع و الاستثمار في جودة التعليم.
- اكتشف كيف يمكن للحوار الجوهري والمستدام بين مجتمع التعليم والجهات الفاعلة الرئيسية العاملة في سياسة الضرائب والديون والاقتصاد الكلي أن يساعد في تغيير شروط النقاش.

حجم الميزانية العامة: لماذا يهم؟

في العديد من البلدان ، يكون إجمالي الميزانية الحكومية أصغر بكثير مما يمكن أو ينبغي أن يكون. هذا يعني أن الميزانية المتاحة للتعليم العام (والخدمات العامة الأخرى والحماية الاجتماعية) صغيرة جدًا. ويعزى ذلك في الجزء الرئيسي منه إلى عدم كفاية زيادة الإيرادات الضريبية التي "تدخل" في الميزانية حيث أن غالبية الإيرادات المحلية تأتي من الإيرادات الضريبية. في بعض البلدان ، تشكل الإيرادات غير الضريبية ، ولا سيما من الصناعات الاستخراجية أو عائدات النفط ، نسبة كبيرة من الإيرادات المحلية للحكومات. في بعض البلدان منخفضة الدخل ، وتلك التي تعاني من حالات الطوارئ أو الأزمات المزمنة ، تساهم المعونة الإنمائية الخارجية أيضًا في مجموع الإيرادات الإجمالية. هناك أيضاً عدد من العوامل الأخرى التي تؤثر على هذه العملية من الإيرادات إلى مخصصات الميزانية النهائية (انظر الشكل 6).

لهذا السبب ، تتطلب زيادة حجم الميزانيات الحكومية بشكل عام اتخاذ إجراءات على جبهات متعددة - وقد تم التأكيد على العديد منها في التزامات قمة تحويل التعليم:

- أولاً ، يجب على الحكومات مراجعة حجم الميزانيات الوطنية بشكل عام ، وعلى وجه الخصوص ، مراجعة الإجراءات المتعلقة بالضرائب (التصاعدية).
- ثانيًا ، سيتطلب الأمر اتخاذ إجراءات بشأن أزمة الديون العالمية - حيث تمتص خدمة الديون الموارد الحكومية الحيوية بعيدًا عن الخدمات العامة ، مما يقلل من حجم الميزانيات العامة المتاحة للإنفاق على الوفاء بالحقوق.
- ثالثًا ، علينا أن نرى الابتعاد عن سياسة التقشف ، لا سيما الضغط من أجل خفض فواتير رواتب القطاع العام.
- رابعاً، يلزم إجراء تغيير حاسم فيالتحول في عقليات أولئك الذين يسيطرون على الرافعات المالية للميزانيات الوطنية (وزراء المالية) وأولئك الذين يضعون شروط النقاش ، ويؤثرون على الاقتصاد الكلي الوطني ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

شكل 6: الإيرادات والنفقات الحكومية: التأثير عبر الطيف بأكمله ضروري لزيادة ميزانيات التعليم

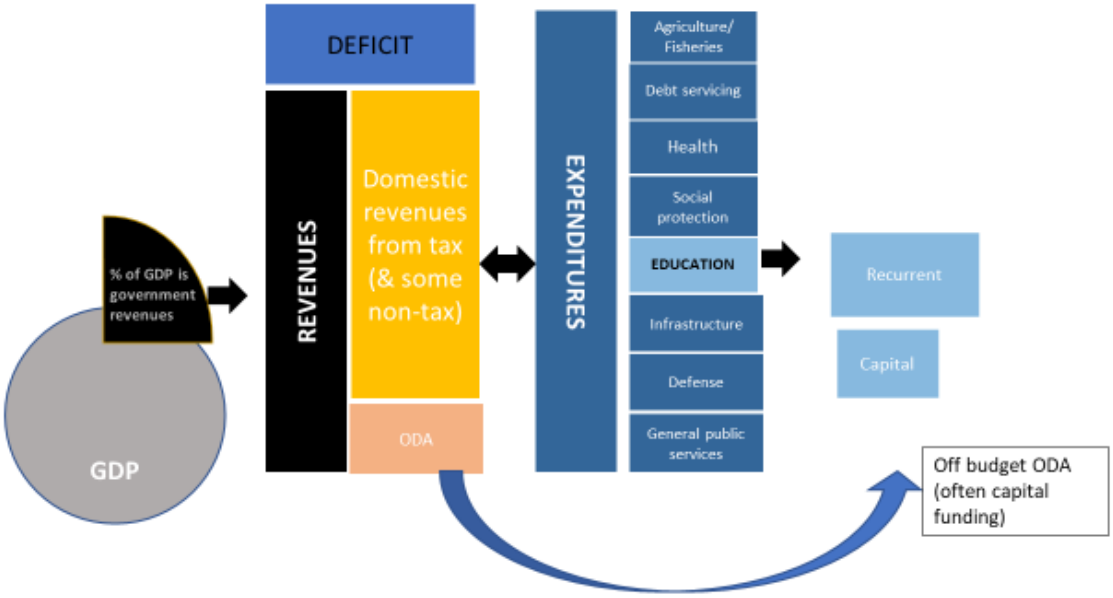

بالنسبة للنشطاء في مجال التعليم ، تتطلب هذه الأجندة تجاوز التأثير على ميزانيات التعليم فقط للعمل مع الآخرين على تمويل أجندة تقدمية من خلال اتخاذ إجراءات بشأن الضرائب وأزمة الديون العالمية الجديدة.[53] سوف يحتاج نشطاء التعليم أيضا للانضمام إلى الآخرين لمقاومة سياسات التقشف ، حتى في الأوقات الصعبة مالياً.

تبحث بقية الوحدة في كل مجال من هذه المجالات ، على أمل تجهيز النشطاء التربويين للمشاركة في هذه الأجندة ، بما في ذلك التدريبات المختلفة التي ستساعدهم على التخطيط للعمل بشأن الضرائب والديون ومقاومة سياسات التقشف / الدعوة إلى البدائل الاقتصادية.

العمل بشأن العدالة الضريبية

على نشطاء التعليم المطالبة باتخاذ إجراءات بشأن الضرائب. حتى وقت قريب ، ركز معظم نشطاء التعليم جهودهم في مجال الدعوة على زيادة الإنفاق والتخصيص ، لكنهم لم يقدموا توصيات بشأن كيفية زيادة الإيرادات. يمثل مثلث الضرائب والإنفاق طريقة بسيطة لتصور كيفية زيادة الضرائب.

الشكل: 7. مثلث الضرائب / الإنفاق

[53] الحملة العالمية للتعليم و أكشن إيد (2022). هل يمكن لآليات تخفيف الديون أن تزيد من تمويل التعليم الوطني؟ https://campaignforeducation.org/en/press-centre/can-debt-alleviation-mechanisms-increase-national-education-financing

إذا قام النشطاء بحملة من أجل زيادة المخصصات للتعليم من الميزانية الحالية فقط ، فسيخسرون سبيلًا مهمًا لزيادة المبلغ الإجمالي للأموال العامة المتاحة لتمويل التعليم العام. من المقبول الآن بشكل متزايد أن التركيز على الضرائب وزيادة الإيرادات مهمان لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

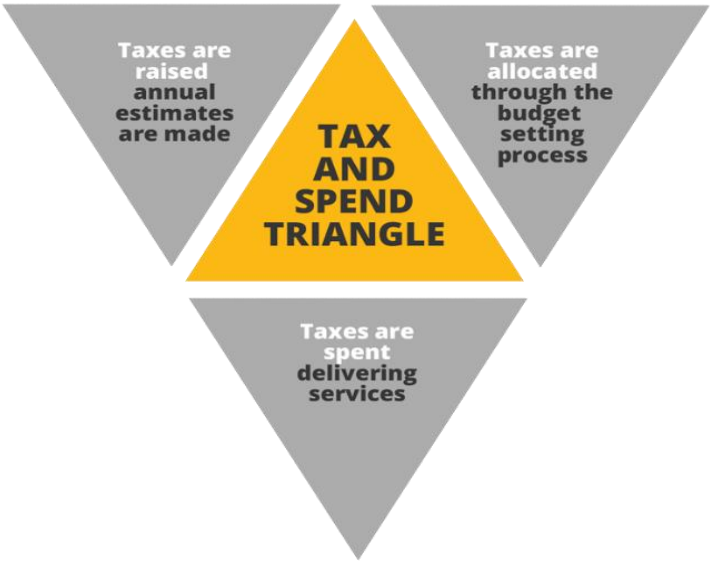

زيادة مستويات الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

تحصل العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على قدر ضئيل للغاية من الإيرادات المحلية من خلال الضرائب ، ونتيجة لذلك ، تخصص حصة صغيرة جدًا من الميزانية للتعليم. إن الدعوة إلى ضرائب وطنية تصاعدية مقصودة يمكن أن تجمع الأموال اللازمة لضمان التعليم الشامل والجيد للجميع.

المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية هو الضرائب ، حتى في البلدان منخفضة الدخل التي تتلقى نسبة عالية من الدخل من المعونات (أي المساعدات). كما رأينا في الوحدة الأولى ، هناك العديد من البلدان التي تحقق أو تتجاوز النسبة المئوية لحصة الميزانية ولكنها لا تزال تعاني من نقص في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالحق في التعليم. السبب بسيط: وهو أن نسبة 20٪ من فطيرة صغيرة هي شريحة صغيرة جدًا.

يتمثل التحدي في زيادة حجم الفطيرة - والذي يتم تحديده بشكل أساسي من خلال إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة. الحد الأدنى المطلق المطلوب لتقديم الخدمات الأساسية والعمل "كنقطة تحول" للتنمية الأوسع هو 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي - وقد أعاد البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي مؤخرًا إحياء هذا الحد الأدنى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن كما لاحظت لجنة ضرائب خبراء الأمم المتحدة في عام 2019: "*هذا غير كاف إلى حد كبير لتلبية الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة*. "[54]

في الواقع ، بالنظر في تقديرات ما هو مطلوب لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة *وحدها* في العديد من البلدان منخفضة الدخل ، نُدرك مقدار المزيد الذي سيكون مطلوبًا لجميع الخدمات العامة. في بعض البلدان منخفضة الدخل ، حيث يلبي تمويل التعليم الحصة الدولية لمعيار الميزانية (أي 20٪ أو أكثر) ، لا يزال هذا غير كافٍ. ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع عدد الشباب في العديد من البلدان منخفضة الدخل ، والذي يضاعف من حدته ضعف أنظمة التعليم الموجودة مسبقًا ، يعني أن البلدان بحاجة إلى استثمارات أولية على المدى القصير.

يمكن رؤية معضلة التمويل التي تواجه العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في التناقض بين ما تقوم الدول المختلفة بجمعه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الضريبي و / أو الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي. تُظهر النمذجة المالية أنه قد تكون هناك حاجة إلى أكثر من 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة للتعليم في كثير من الأحيان[55] البلدان ذات الدخل المنخفض (أي الذين يضطرون إلى السفر لمسافات طويلة بسرعة أو مع التركيبة السكانية الشابة الكبيرة).[56] تُظهر أحدث أرقام اليونسكو المنشورة في عام 2023 أن هناك حالياً فجوة بنسبة 21٪ في التمويل المطلوب لتحقيق هذه الأهداف ، مما أدى إلى فجوة تمويلية قدرها 97 مليار دولار أمريكي بين عامي 2023 و 2030. أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثل الحصة الأكبر من فجوة التمويل: 70 مليار دولار أمريكي في المتوسط سنويًا. علاوة على ذلك ، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، من المتوقع أن ترتفع التكلفة الإجمالية من متوسط 5.7٪ في عام 2023 إلى 7.4٪ في عام 2027 و 9.7٪ في عام 2030 - و 11.9٪ إذا احتاج تمويل التعليم بعد الثانوي. تؤخذ أيضًا في الاعتبار. يخلص تقدير تكاليف الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لليونسكو 2023 إلى ما يلي: "*على الرغم من توقعات الميزانية المتفائلة ، لن تتمكن العديد من الدول من زيادة ميزانياتها بشكل كافٍ بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية*. "[57]

في الواقع ، كما أشار البروفيسور لوين ، فإن "الحساب الأساسي" هو الذي ستحتاج إليه البلدان منخفضة الدخل لتتجاوز 6٪. [58] ومع وجود حوالي 14٪ من الميزانية العامة (حيث متوسط الدخل المنخفض حاليًا) مقترنًا بالإيرادات المحلية حوالي 16٪ (مرة أخرى حيث يكون متوسط إيرادات الدولة منخفضة الدخل) ، يُترجم إلى أقل من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي - وهو ببساطة غير كافٍ لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. لتحقيق الأهداف ، تحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض إلى العمل من أجل زيادة الإيرادات المحلية بشكل كبير إلى ما بين 20٪ و 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[59]

---

[54] لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة (2019) حول التعاون الدولي في الجلسة 18 حول المسائل الضريبية. مذكرة متابعة حول دور الضرائب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. انظر: https://documents-ddny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N19/036/47/PDF/N1903647.pdf?OpenElement

[55] راجع الصفحة 50 للحصول على مناقشة كاملة وملامح عامة عن تقديرات: Lewin, K. The educational challenges of transition: القضايا الرئيسية لعام 2030 ". ورقة عمل الشراكة العالمية للتعليم ، 2017. 32. كان التوقع 6.56٪. وقد قُدر أن هذا يرجع إلى ارتفاع مستويات الشباب وتوفير تعليم جيد (أي لانخفاض نسب الطلاب / المعلمين ، وبناء الفصول الدراسية الجديدة ، إلخ).

[56] انظر اليونسكو EFA GMR. (2015 ، يوليو). ورقة السياسات 18. تسعير الحق في التعليم: تكلفة الوصول إلى أهداف جديدة بحلول عام 2030. المرجع السابق.

[57] اليونسكو (2023). هل يمكن للبلدان تحمل معاييرها المرجعية الوطنية للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة؟ انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000385004/PDF/385004eng.pdf.multi

[58] انظر ، NORRAG Special Issue 05 (NSI 05), Fiscal Reform, Public Goods and Aid", in :Lewin (2020) "Taxing Matters انظر: https://resources.norrag.org/resource/download/630/364 ."Tax and Education :"Domestic Financing

[59] Lewin, K.M. (2023), "It is time to fix the low financing trap: public spending on education revisited", *Journal of International Cooperation in Education* Vol. 25 No. 1, pp. 21-41. https://doi.org/10.1108/JICE-06-2022-0011 *"حان الوقت لإصلاح فخ التمويل المنخفض: إعادة النظر في الإنفاق العام على التعليم"*

ومع ذلك ، كان متوسط الإيرادات بشكل عام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2021-2022 كما يلي:

- 11٪ في البلدان منخفضة الدخل
- 21٪ في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى
- 25٪ في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى
- 43٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- هناك أيضا اختلافات واسعة عبر المناطق ، أي جنوب آسيا وهي 12٪ فقط مقابل 37٪ في بلدان الاتحاد الأوروبي.

الجدول 1. **الإيرادات المحلية وميزانية التعليم والتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم[60]**

	٪ الناتج المحلي الإجمالي الإيرادات المحلية (1)	المخصصة للتعليم (2)	٪ الناتج المحلي الإجمالي للتعليم (3 = 2 × 1)
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	35	14	4.9
الدول منخفضة الدخل	20	30	6.0
الدول متوسطة الدخل	25	24	6.0
الدول ذات الدخل فوق المتوسط	30	20	6.0

وبالتالي، فإن العمل على زيادة *إجمالي الميزانية العامة للبلاد* أمر بالغ الأهمية ، لا سيما في البلدان التي يتم فيها بالفعل تخصيص حصة جيدة من الميزانية للتعليم - بالنسبة لبعض البلدان قد تخصص مبالغ كبيرة ، لكن الكعكة الإجمالية صغيرة جدًا. على سبيل المثال ، إثيوبيا ، التي تنفق حوالي 20٪ من الميزانية ولكنها ترفع 10٪ فقط من الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي ، وتخصص سيراليون حاليًا 35٪ من الميزانية للتعليم ولكنها لا ترفع سوى 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي الضريبي. وفي الوقت نفسه ، أولئك الذين فشلوا في جمع عائدات كافية و اختاروا غالباً عدم إعطاء الأولوية للتعليم هم أولئك الذين لديهم فجوات أو تفاوتات أكبر في التعليم عندما تعوض الأسر عن نقص الميزانيات الحكومية. يوضح الرسم البياني x أدناه هذه النقاط عبر عدد من البلدان.

[60] الجدول مأخوذ من: Lewin (2020). المرجع السابق.

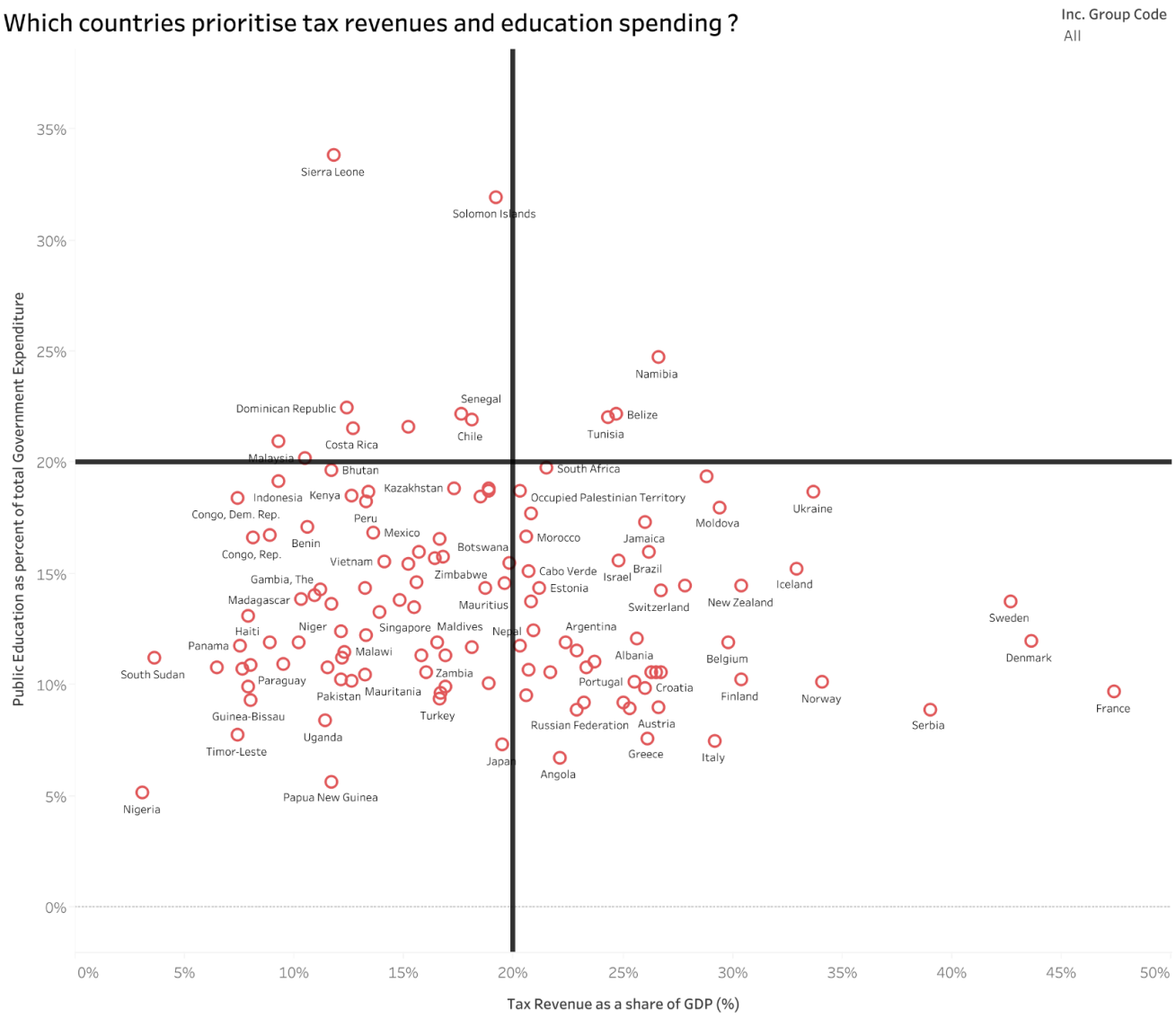

رسم بياني. 8. **المصدر:** تستند تقديرات المؤلف الخاصة إلى بيانات الإنفاق على التعليم العام المستخرجة من إحصاءات معهد اليونسكو (البيانات من 2020-2022 ، بناءً على أحدث سنة متوفرة) وبيانات الناتج المحلي الإجمالي الضريبي المستخرجة من الالتزام بخفض مؤشر عدم المساواة 2022 (البيانات مأخوذة من 2020-2022 ، استنادًا إلى آخر سنة متاحة) قاعدة بيانات الضرائب لعام 2022 (انظر الحاشية 64 للحصول على تفاصيل تفصيلية لمصادر الناتج المحلي الإجمالي الضريبي).

الضرائب والدولة والحق في التعليم

تزيد الضرائب من موارد الخدمات العامة وتدعم العلاقات بين الدولة والمواطنين. تعمل الضرائب كغراء يربط مساءلة الحكومات تجاه مواطنيها: عندما تدفع الإيرادات الضريبية للتعليم ، فمن المرجح أن تشعر الحكومات بالمسؤولية عن ضمان إنفاق الأموال بشكل جيد. إذا رأى دافعو الضرائب أن الحكومات تهدر أموالهم ، أو اعتقدوا أن الآخرين يتجنبون بشكل غير عادل دفع الضرائب ، فقد يحجمون عن دفع ضرائبهم. لذا ، فإن ضمان إنفاق الأموال الضريبية بشكل جيد ، ورفعها بشكل عادل ، يمكن أن يساعد المواطنين على التعبير عن رأيهم في مساءلة حكوماتهم.

عندما يكون المجتمع المدني أكثر مشاركة في كيفية تخصيص الحكومات للضرائب وإنفاقها ، لا سيما في المجتمعات التي يمثل فيها الفساد مصدر قلق ، يمكن أن يساعد ذلك في تحسين سلسلة المساءلة العامة بين الدولة والمواطن - لذلك هناك أيضًا دور واضح لمنظمات المجتمع المدني ونقابات التعليم في المراقبة و تتبع الإيرادات الضريبية والنفقات العامة.

في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، هناك القليل من المعلومات العامة أو الجدل حول الضرائب - حتى في وقت الانتخابات. يتجنب الأثرياء والمؤثرون الضرائب أو يتهربون منها أحيانًا ، وأحيانًا ينفق السياسيون على الفساد أو يسرقون الأموال العامة. في هذه الحالات ، غالبًا ما تكون المواقف العامة تجاه الضرائب سلبية.

الشكل: 8

زيادة الإنفاق بنسبة قليلة يمكن أن تحدث فرقًا كبيرًا

يجب على جميع البلدان العمل من أجل *الحد الأدنى* من نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 20٪ من أجل تقديم خدمات عامة عالية الجودة. ولكن حتى رفع نقاط مئوية إضافية من العائدات يمكن أن يحدث فرقًا كبيرًا. وفقًا لتقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم ، إذا كانت الحكومات في 67 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل قد زادت بشكل طفيف من جهودها لزيادة الضرائب وخصصت خمس ميزانيتها لزيادة الإنفاق على التعليم العام ، فإن متوسط حصة الناتج المحلي الإجمالي التي يتم إنفاقها على التعليم العام ستنتقل من 3٪ إلى 6٪. [61]

يقدر صندوق النقد الدولي أن معظم الدول يمكن هذه النسب بمعدل خمس نقاط مئويةبحلول عام 2030.[62] ورغم ذلك فإن إن زيادة نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5 نقاط مئوية على المدى المتوسط أمر طموح ، وفي معظم الحالات يكون أيضًا معقولًا. وقد أظهرت منظمة أكشن إيد أن هذا سيسمح بـمضاعفة الإنفاقعلى التعليم والصحة وبعض الخدمات الأخرى. [63]

على وجه التحديد ، تحالف الضرائب[64] نظروا أيضًا إلى الزيادة الهائلة التي قد تؤدي إلى:

- غانا يمكن أن تجمع 7.8 مليار دولار أمريكي بشكل مذهل ، والتي إذا خصصت الحكومة منها 20٪ فقط من الإيرادات الضريبية الجديدة ، وفقًا للمعايير الدولية ، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة ميزانية التعليم بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي - حوالي نصف الميزانية.
- ملاوي يمكن أن تجمع 732.7 مليون دولار إضافية بحلول 2023/34 على مستويات الإنفاق الحالية ، فإن 20٪ فقط من الإيرادات الضريبية الجديدة المتحصلة بهذه الطريقة يمكن أن تزيد ميزانية التعليم بمقدار 146.5 مليون دولار - حوالي ثلثي ميزانية التعليم لعام 2018.
- موزمبيق يمكن أن تجمع 1.3 مليار دولار إضافي بحلول عام 2023. عند مستويات الإنفاق الحالية ، يمكن أن تؤدي نسبة الـ 20٪ فقط من الإيرادات الضريبية الجديدة المتحصلة بهذه الطريقة إلى زيادة ميزانية التعليم بمقدار 275 مليون دولار أمريكي - حوالي ثلث ميزانية التعليم.
- نيجيريا يمكنها أن تجمع 23 مليار دولار أمريكي إضافية بحلول عام 2023. عند مستويات الإنفاق الحالية ، يمكن أن تبلغ نسبة 20٪ فقط من الإيرادات الضريبية الجديدة بهذه الطريقة 4.7 مليار دولار أمريكي - حوالي 40٪ من إجمالي ميزانية التعليم الفيدرالية لعام 2019.

---

[61] تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع (2015). ورقة السياسات 12. زيادة الإيرادات الضريبية لسد فجوة تمويل التعليم. https://www.unesco.org/gem-report/en/node/113

[62] ورقة مناقشة خبراء صندوق النقد الدولي (2019) السياسة المالية والتنمية: الاستثمارات البشرية والاجتماعية والمادية. انظر: www.researchgate.net/publication/330717319_Fiscal_Policy_and_Development_Human_Social_and_Physical_Investments_for_the_SDGs

[63] أكشن إيد (2020). من يهتم بالمستقبل: تمويل الخدمات العامة المراعية للمنظور الجنساني! انظر: https://actionaid.org/publications/2020/who-cares-future-finance-gender-responsive-public-services?msclkid=e313f350a92311ec9e3c23eaa10c314b

[64] لمزيد من المعلومات حول هذه الإحصاءات ، راجع صحائف الحقائق القطرية ذات الصلة من تحالف TaxED هنا: https://actionaid.org/news/2022/launch-factsheets-sustainable-solutions-finance-education

- زامبيا يمكن أن تحقق إيرادات إضافية تبلغ 6.2 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2023. إذا خصصت الحكومة 20٪ فقط من هذا المبلغ ، فستزيد ميزانية التعليم بمقدار 1.2 مليار دولار أمريكي - ضعف المبلغ المخصص للتعليم في ميزانية 2021.

خطة العمل: تعرف على نسبة ضريبة دولتك إلى الناتج المحلي الإجمالي هنا

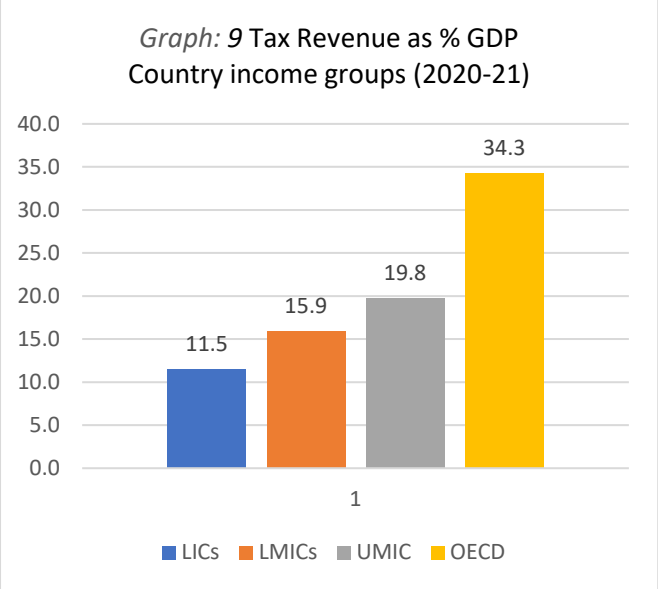

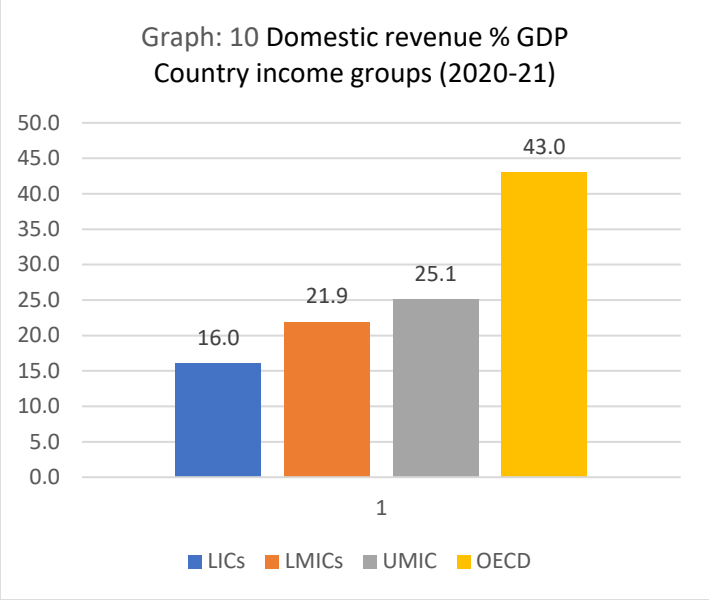

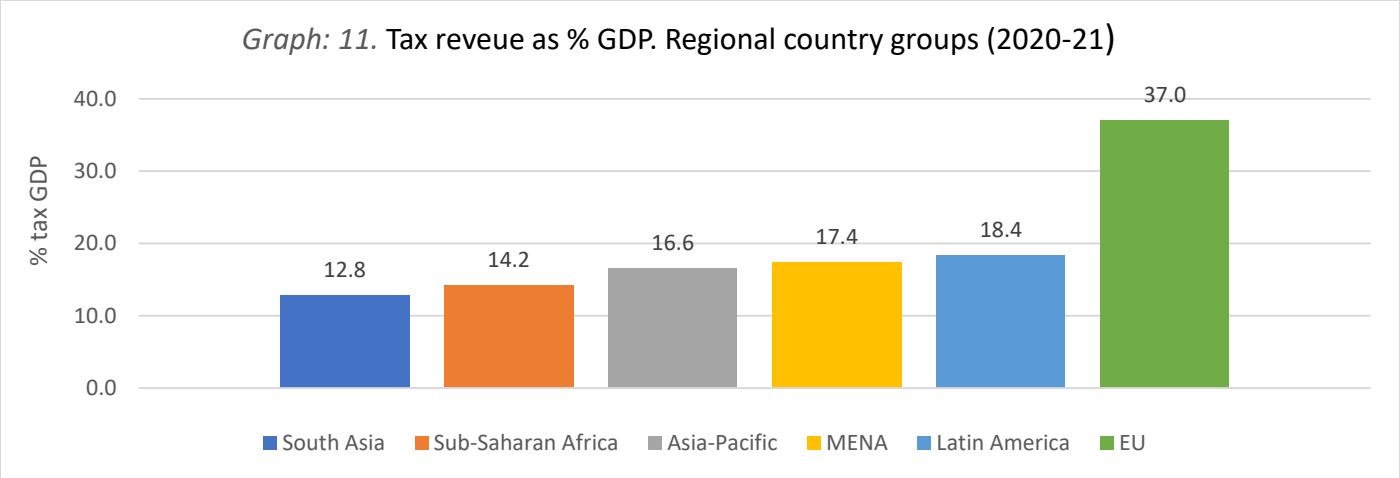

مصدر الرسم البياني 11-8. تقديرات المؤلفين الخاصة ، استنادًا إلى البيانات المستخرجة من قاعدة البيانات الضريبية من ركيزة العدالة الضريبية في التزام منظمة أوكسفام / صندوق التنمية الدولية بمؤشر عدم المساواة.[65]

الضرائب التصاعدية والتنازلية

لا تحتاج البلدان إلى ضمان المزيد من الإيرادات الضريبية والقيام بذلك من خلال توسيع نظام الضرائب فحسب، ولكنها تحتاج أيضاً إلى القيام بذلك بشكل عادل - أي من خلال ضمان أن أولئك الذين يستطيعون دفع المزيد مطالبون بالقيام بذلك. البدائل المتاحة التي يمكن أن تعزز وعاء الإنفاق العام.

[65] تم جمع هذه البيانات حول الإيرادات الضريبية بواسطة صندوق التنمية الدولية ، بالاعتماد على الميزانيات الوطنية ، والسلطات الضريبية والوثائق الإحصائية ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومن وثائق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي. اختار المؤلف هذا المصدر لأنه يسمح بتحليل 161 دولة. المنهجية الكاملة لتجميع هذه المعلومات متوفرة هنا: https://oi-files-d8-prod.s3.eu-west-2.amazonaws.com/s3fs-public/2022-10/mn-cri-2022-methodology-note-en.pdf. وتجدر الإشارة إلى أن هذا قد يعطي تحيزًا هبوطيًا طفيفًا عند مقارنته بمصادر أخرى ، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو صندوق النقد الدولي (أي نسبة ضريبة أقل للناتج المحلي الإجمالي). تعد أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عينة أصغر إلى حد كبير لبعض البلدان، وقد تستبعد بعض البلدان ذات البيانات الضعيفة ، ويبلغ صندوق النقد الدولي الحكومة المركزية عن الإيرادات الضريبية فقط ، وهي متاحة فقط من عام 2017 كمجموعة عبر البلدان ، على سبيل المثال: الدول منخفضة الدخل: 12٪ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020) أو 12.3٪ (صندوق النقد الدولي 2017): البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 19.2٪ (منظمة التعاون الاقتصادي 2020) أو 16.2٪ (صندوق النقد الدولي 2017): البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع 21.1٪ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020) و 18.4٪ (صندوق النقد الدولي 2017): البلدان المرتفعة الدخل 33٪ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020) أو 23٪ (صندوق النقد الدولي 2017).

يتمثل أحد الأساليب في التحول نحو أجندة ضريبية تصاعدية - تصميم سياسة يدفع فيها الأفراد والشركات الأكثر ثراء المزيد ، وفقًا لحصة دخلهم الأكبر وقدرتهم على الدفع. سيتطلب هذا التحول إرادة سياسية مستدامة ورؤية طويلة الأجل ، على المستوى الدولي وضمن تصميم السياسة المالية المحلية ، حيث يمكن للعديد من الأغنياء استغلال القواعد الدولية الحالية والتهرب من الضرائب.

من ناحية أخرى ، فإن النظام التنازلي ، حيث يتم تطبيق الضريبة بشكل موحد أو تطبيقها على السلع والخدمات التي ينفق عليها الفقراء أكثر من دخولهم ، يأخذ نسبة مئوية أكبر من الدخل من ذوي الدخل المنخفض مقارنة بالدخل المتوسط والمرتفع. أصحاب الدخل (حيث يتناقص العبء الضريبي مع ارتفاع الدخل.

الضرائب التصاعدية: تميل ضريبة الأملاك وضريبة الأرباح الرأسمالية وضرائب الثروة (مثل ضريبة الميراث) وضرائب الدخل الشخصي (التي ترتفع مع الدخل وتعفي أولئك الذين يتقاضون أدنى الأجور) والضرائب المفروضة على الشركات الكبرى إلى أن تكون أكثر تقدمية نظرًا لأنها تستهدف الثروة وكبيرة الحجم. الأرباح (لأن الثروة والأرباح ليست في نطاق ذوي الدخل المنخفض). غالباً ما تسمى هذه "الضرائب المباشرة".

الضرائب التنازلية: ضرائب الاستهلاك مثل ضريبة القيمة المضافة ، وضرائب البيع ، وضرائب التجارة الدولية ، والضرائب على القطاع غير الرسمي هي ضرائب تنازلية حيث يميل الفقراء إلى أن يكونوا أكثر استهدافًا من قبل هذه الضرائب. غالباً ما تسمى هذه "الضرائب غير المباشرة". وضمن ذلك، يمكن التقليل من الطبيعة التنازلية ، أي إذا تم إعفاء بعض السلع الأساسية الأساسية من ضريبة القيمة المضافة التي يمكن أن تجعل هذه الضريبة "أقل تنازلية". بالنظر إلى هيمنة النساء والفئات المحرومة تاريخياً بين الأسر ذات الدخل المنخفض ، فإن التركيز على الضرائب المباشرة ضروري أيضًا لمحاربة المزيد من اللامساواة بين الجنسين والمتقاطعة.

يجب أن تدعم مجموعة السياسات الضريبية الفئات الأكثر تهميشًا وضعفًا وأولئك الذين يواجهون تفاوتات متعددة الجوانب. من المهم ضمان إجراء تحليل النوع الاجتماعي لتقليل وتخفيف الآثار الارتدادية للضرائب غير المباشرة (أي ضريبة القيمة المضافة) والضرائب على الاقتصاد غير الرسمي. ومن شأن النهج الضريبي التصاعدي والعادل بين الجنسين أن يعيد توزيع الثروة بشكل فعال ويساهم في تحقيق حقوق المرأة من خلال فرض ضرائب على أولئك الذين لديهم قدرة أكبر على الدفع.[66]

لسنوات عديدة ، في البلدان المنخفضة الدخل ذات الاقتصادات غير الرسمية الكبيرة ، كان صندوق النقد الدولي وآخرون يدفعون هذه البلدان إلى متابعة النمو الضريبي عبر ضريبة القيمة المضافة على وجه الخصوص ، بحجة أنه بسبب القطاعات غير الرسمية الكبيرة ، من الصعب للغاية اتباع أساليب أخرى (أي ضرائب الدخل الشخصي التي تميل إلى أن تكون قابلة للتطبيق فقط على القطاع الرسمي). يجب فضح هذا باعتباره أسطورة مدمرة للديمقراطية ، خاصة في أوقات تزايد الدخل وعدم المساواة في الثروة.

أظهرت منظمة أكشن إيد كيف أنه من الممكن تنمية نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي والمتابعة الإصلاحات الضريبية التصاعدية. أظهرت ملاوي وموزمبيق ونيجيريا أن هناك مساحة كبيرة لتحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات. يمكن للإصلاحات المقترحة ، التي تركز على ضريبة الدخل الشخصي ، والحوافز الضريبية للشركات ، والضرائب العقارية والسلع الكمالية ، أن تترجم إلى زيادة في نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1٪ في نيجيريا ، و 2٪ في ملاوي ، و 6٪ في موزمبيق. [67] أظهر البحث أنه من الممكن أيضًا فرض ضرائب تعتبر إلى حد كبير رجعية وأقل تراجعًا وتدفع الطلب أكثر نحو النتائج التقدمية ؛ على سبيل المثال ، إدخال حدود ضريبة القيمة المضافة على السلع الأساسية التي يستهلكها الأسر منخفضة الدخل

بينما أظهرت حملة أمريكا اللاتينية للحق في التعليم أنه في الأرجنتين ، فإن تطبيق إجراءات العدالة الضريبية التصاعدية (50٪ من الضريبة السنوية على الثروات الكبيرة ، 10٪ زيادة في ضريبة الملكية الشخصية ، 20٪ تخفيض في النفقات الضريبية) يعني زيادة بنسبة 16٪ في الضرائب الوطنية. ميزانية التعليم.[68] تتهرب الشركات متعددة الجنسيات في الأرجنتين أيضاً من إجمالي 1200 مليون دولار سنويًا من خلال العمل في ملاذات ضريبية ، إذا تم استخدام هذا المبلغ لرواتب المعلمين ، يمكن زيادة الرواتب بنسبة 45 ٪.[69]

الإطار 6. المعلمون - ممولون من عائدات الضرائب

تتطلب أنظمة التعليم تمويلًا طويل الأجل ويمكن التنبؤ به لأن أكبر عنصر منفرد في أي ميزانية تعليمية هو المعلمون. إن توفير التعليم يتطلب عمالة كثيفة بشكل أساسي. في الواقع ، يعد وجود مدرسين مؤهلين بأعداد كافية أمراً بالغ الأهمية لجودة التعليم.[70] ومع ذلك ، هناك نقص حاد في المعلمين المدربين والمؤهلين - هناك حاجة إلى ما لا يقل عن 69 مليون مدرس إضافي في جميع أنحاء العالم (و 17 مليونًا آخرين في إفريقيا وحدها) إذا أردنا تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. [71] يجب أن يتضاعف عدد معلمي مرحلة ما قبل الابتدائي في البلدان منخفضة الدخل ثلاثة أضعاف ، بينما يحتاج إلى

---

[66] أكشن إيد (2018). تغيير قصير: كيف تخذل السياسات الضريبية لصندوق النقد الدولي النساء. https://www.actionaid.org.uk/publications/short-changed-how-imfs-tax-policies-are-failing-women

[67] موجزات الضرائب التصاعدية الخاصة بالدولة ، متوفرة هنا: https://actionaid.org/publications/2018/progressive-taxation-briefings?msclkid=f44289b8b42011ec862f756462d2c4e1

[68] CLADE ,Fundación SES , Foundation , the Argentine Campaign for the Right to Education (CADE) , Latindadd , and the Tax Justice Network of Latin America and the Caribbean .Financial and derecho a la Educationación Proyecto Justicia

[69] مأخوذ من: https://redclade.org/pais/argentina/

[70] انظر: *فهم تأثير المعلمين على تحصيل الطلاب*. متواجد في: https://www.rand.org/education-and-labor/projects/measuring-teacher-effectiveness/teachers-matter.html. تم الوصول إليه في أبريل 2023.

[71] اليونسكو (2016) يحتاج العالم إلى ما يقرب من 69 مليون معلم جديد لبلوغ أهداف التعليم لعام 2030. انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246124

مضاعفة في البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض حتى تتمكن البلدان من تحقيق أهدافها المرجعية التعليمية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك ، سيحتاج عدد معلمي المدارس الابتدائية إلى زيادة بنحو 50٪ في البلدان منخفضة الدخل.[72]

Fig: 9

هذا هو التحدي التمويلي الرئيسي للعديد من وزارات التعليم: لن يتم تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة دون الإنفاق المتكرر ، وهو ما يُفترض أن يتم تحقيقه لتمويل أجور المعلمين على المدى البعيد على أساس سنوي لتغطية الأجور. في الوقت الحالي ، يشكل المعلمون إلى حد بعيد أكبر إنفاق في ميزانيات التعليم - وأكبر إنفاق غير منقول في الميزانية عندما يتم تخفيض الميزانيات (أو على الأقل لم يتم زيادتها مع التضخم). هذا يعني أنه عندما تكون الميزانيات صغيرة جدًا أو تفشل في مواكبة التضخم ، يتبقى القليل جدًا للإنفاق الآخر. يجادل بعض الفاعلين بأن هذا يتطلب تخفيض فاتورة الأجور (أي رواتب المعلمين) للسماح بالإنفاق في مجالات أخرى. ولكن لا يمكن أن يكون هذا هو السبيل للتقدم في الحق في التعليم ولا الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. تساهم الرواتب المنخفضة وظروف العمل السيئة للمعلمين أيضًا بشكل سلبي في تحقيق الهدف 8 بشأن العمل اللائق والهدف 5 المتعلق بالعدالة بين الجنسين لأن التدريس مهنة مؤنثة إلى حد كبير.

افضل طريقة لزيادة حجم الميزانية الإجمالية ، وسيتطلب ذلك تعبئة مبالغ كبيرة من الإنفاق المتكرر ، الأمر الذي يتطلب تلقائيًا المزيد من الإيرادات الضريبية - حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض. المساعدات والقروض - عندما يتم تنسيقها وإعطاؤها دون شروط للبلدان الأكثر احتياجًا - يمكن أن تقدم مساهمة مفيدة. لكنها يمكن أن تكون في كثير من الأحيان ذات قيمة محدودة لتمويل التعليم لأنها قصيرة الأجل بطبيعتها ولا يمكن التنبؤ بها ، وليس من الحكمة تعيين معلمين بتمويل مساعدات قائمة على المشاريع لمدة 3 سنوات مما قد يتطلب فصلهم عندما تنفد أموال المساعدة. لذلك ، فإن أموال المعونة تنزع إلى دعم التدخلات قصيرة الأمد مثل بناء الفصول الدراسية ، وبرامج التغذية المدرسية ، والمنح الدراسية للفتيات ، وبرامج الحد من تسرب الطلاب ، وتطوير المناهج الدراسية ، إلخ. تتطلع العديد من الحكومات إلى توظيف مدرسين جدد فقط عندما يكون لديهم مصدر دخل آمن ويمكن التنبؤ به - وهذا يعني دائمًا تقريبًا عائدات الضرائب.

خطة العمل بشأن الضرائب- هنا

وقف التسربات الضريبية

على المستوى الوطني ، تتمثل إحدى الطرق لضمان زيادة إجمالي الناتج المحلي الضريبي من خلال الضرائب التصاعدية في وقف "الهبات" الضريبية للشركات متعددة الجنسيات مما يؤدي إلى إنهاء الحوافز الضريبية الضارة ، ومنع التجاوزات الضريبية للشركات ووقف التدفقات المالية غير المشروعة الأخرى.

لا تدفع العديد من الشركات متعددة الجنسيات نصيبها العادل من الضرائب. وفي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، يرجع هذا إلى حد كبير إلى التنقل الملحوظ للشركات متعددة الجنسيات ، مما أدى إلى زيادة وتكثيف المنافسة بين الحكومات الوطنية لمحاولة جذب الشركات الأجنبية بمعدلات منخفضة من ضريبة دخل الشركات.

تمثل الحوافز الضريبية للشركات أكبر تسرب للإيرادات من الضرائب المحتملة للبلدان. وعلى الرغم من الدراسات العديدة التي تثبت أن معظم الحوافز ليست ضرورية لجذب الاستثمار ، فإن الحكومات التي تركز على الحصول على المزيد من الاستثمار الأجنبي تواصل استخدامها بشكل مفرط.

[72] يونسكو (2023) هل يمكن للبلدان تحمل معاييرها المرجعية الوطنية للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة؟ انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000385004/PDF/385004eng.pdf.multi

يظهر حجم الإيرادات المفقودة بسبب الحوافز الضريبية في المثالين التاليين ، اللذين أعدهما تحالف الضرائب في السنغال ونيجيريا (انظر الشكل 10). وجدوا أن إيرادات كثيرة فقدت في البلدان النامية من خلال مزيج من التهرب الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات والحوافز الضريبية السخية (وغير الضرورية في كثير من الأحيان) المقدمة لها. حجم استخدام الحوافز - وما يمكن أدراكه إذا تم إنفاق الأموال المفقودة على التعليم بدلاً من ذلك. يمكن للشركات أيضًا تجنب دفع نصيبها العادل من الضرائب من خلال استغلال الإعفاءات الضريبية التي تقدمها البلدان أو من خلال التهرب الضريبي ، سواء عن طريق استغلال الثغرات القانونية (التهرب الضريبي) أو بوسائل غير قانونية (التهرب الضريبي).

تدخل البلدان منخفضة الدخل أيضاً في معاهدات ضريبية مع البلدان ذات الدخل المرتفع ، وعادة ما تخسر في هذه العملية أيضًا (على الرغم من أن نقص المعلومات يجعل من الصعب حساب الإيرادات المفقودة بسبب المعاهدات التي تتسم بالمراوغة).[73]

بعد جائحة كورونا ، هناك حاجة ملحة بشكل أكبر لرفع الضرائب بطريقة عادلة وتصاعدية ، بما في ذلك من خلال وضع قواعد عالمية جديدة لضمان دفع الشركات لحصتها العادلة ، ورفع الضرائب على الأرباح والثروة الزائدة.

خطة العمل: التحقيق في التهرب الضريبي - هنا

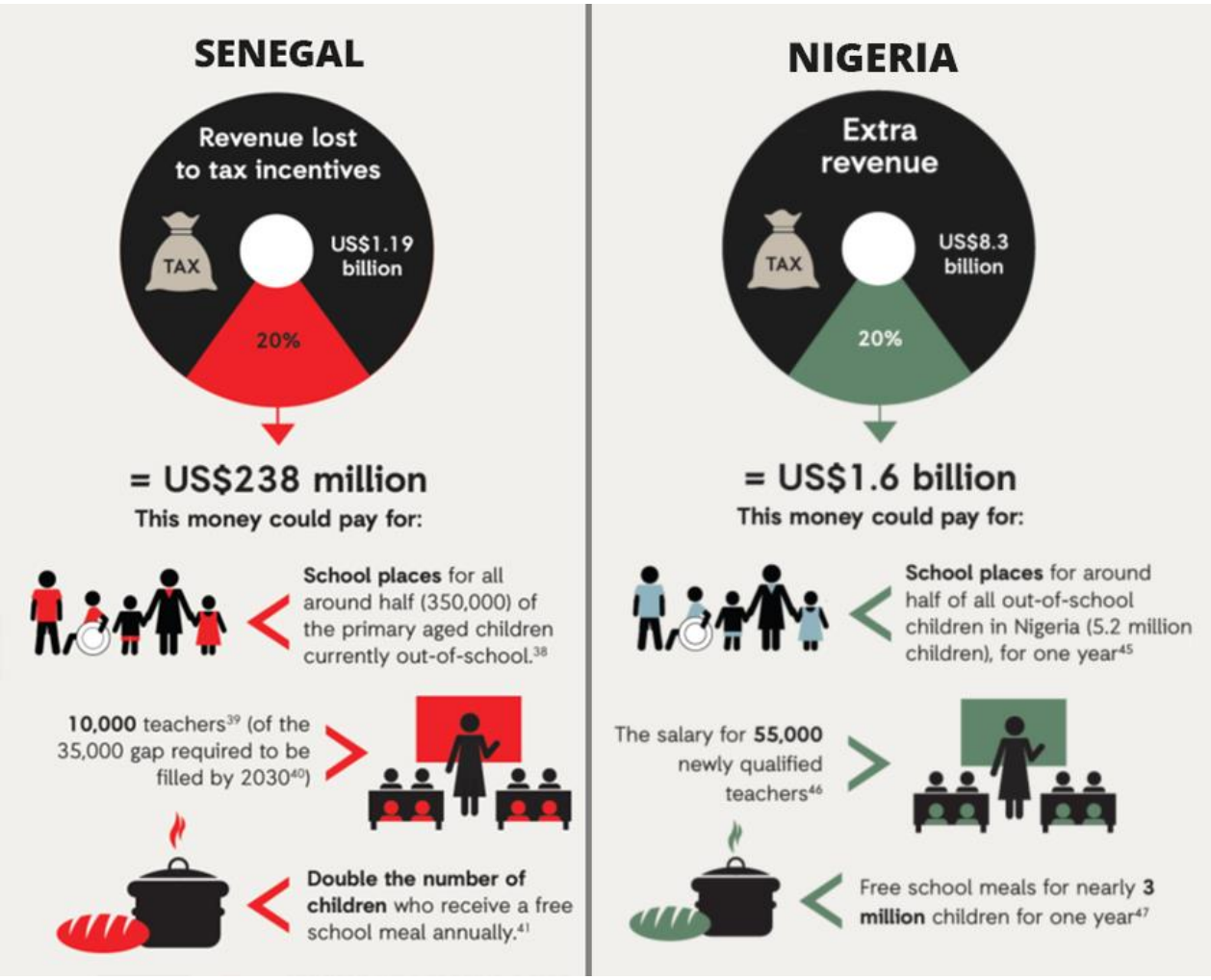

الشكل: 10.

إجراء بشأن الديون

يتفاقم الفشل في تعظيم الإيرادات الضريبية بسبب حقيقة أن العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض تنزلق الآن إلى مستويات خطيرة من الديون ، الأمر الذي سيتطلب مدفوعات لا تستطيع الحكومات التي تكافح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحملها.

[73] منظمة أكشن إيد (2016). المعاهدات الضريبية التي تحرم أفقر دول العالم من الإيرادات الحيوية. انظر: https://actionaid.org/publications/2016/mistreated

"أزمة الديون" هي حيث تقوض مدفوعات الديون اقتصاد الدولة و / أو قدرة حكومتها على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لمواطنيها. يمكن أن تحدث أزمات الديون بسبب الديون المستحقة على الحكومات ، أو الديون المستحقة على القطاع الخاص ، أي الشركات والبنوك والأسر. يمكن أن يؤدي الدين الخاص إلى أزمة مالية ، والتي تنقل الديون بعد ذلك إلى الجمهور.

يحدد تحليل تحالف Jubilee Debt Coalition (JDC) البلدان المعرضة لخطر أزمة الديون الناجمة عن الدين العام ، والبلدان المعرضة لخطر الدين الخاص ، والبلدان المعرضة لخطر كليهما (انظر الإطار أدناه).

كيف حال بلدك؟

وجد تحليل المخاطر الذي أجراه تحالف Jubilee Debt Coalition لعام 2021 أن 54 دولة في جميع أنحاء العالم تعاني من أزمة ديون. بالإضافة إلى ذلك ، كان هناك 22 دولة معرضة لخطر أزمة ديون القطاع الخاص ، و 21 دولة معرضة لخطر أزمة ديون القطاع العام ، و 14 دولة معرضة لخطر أزمة ديون القطاعين الخاص والعام. لمزيد من المعلومات المحدثة ، راجع: https://data.debtjustice.org.uk/

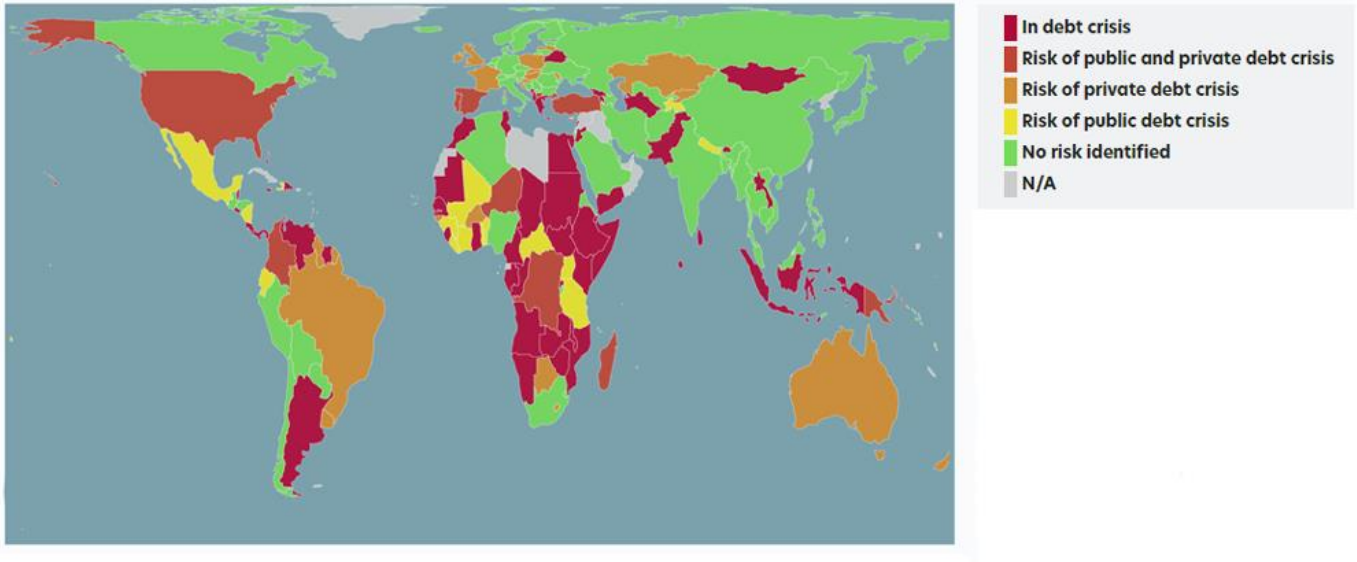

إن قياس إجمالي الدين شيء مذهل حالياً. متوسط الدين العام (الدين الخارجي والمحلي) في جميع أنحاء العالم بنسبة 13٪ في 2019 و 2021 إلى 97٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ؛ على الصعيد الوطني ، كانت الزيادة في الديون أكثر وضوحاً حيث تمكنت البلدان من الاقتراض لتمويل استجابات جائحة كورونا.

من المهم أن نلاحظ أنه *مستوى* أقساط سداد الديون التي يجب دفعها (وتسمى "خدمة الدين") والتي لها أكبر استنزاف للإيرادات السنوية. في 2021 ، بلغ متوسط خدمة الدين (على الدين الخارجي والمحلي) 38٪ من الإيرادات الحكومية و 27.5٪ من الإنفاق الحكومي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. في المتوسط كان هذا ضعف مستوى إنفاق الدول على التعليم. وفي المجموع ، شهد عام 2021 تحويل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ما يقرب من 1 تريليون دولار إلى الدائنين الخارجيين من خلال خدمة الديون.[74]

على الرغم من وجود ديون ضخمة في البلدان ذات الدخل المرتفع ، فإن ديون البلدان منخفضة الدخل أعلى بكثير (مع ارتفاع أسعار الفائدة وفترات سداد أقصر) من تلك التي في اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ونتيجة لذلك ، أصبحت أعباء خدمة الديون أعلى بكثير ، مما أدى إلى استبعاد

[74] أوكسفام وصندوق التنمية الدولية (2022). المرجع السابق.

الإنفاق الحاسم على الخدمات العامة مثل التعليم. في الواقع ، إن أكثر من ثلثي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لديها خدمة ديون عالية للغاية (أكثر من 15٪ من الإيرادات[75]) مما يمنعهم من زيادة الإنفاق على التعليم.

أكثر من 30 دولة كانت بالفعل عمق الأزمة الاقتصادية ، والتخلف عن سداد الديون ، والحاجة إلى تخفيف عبء الديون في السنوات الخمس الماضية ، وكان أحدث عجز عن السداد هو سري لانكا. لا يزال المزيد من الدول تتجه إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها بحزم قروض تستند بشكل عام إلى التقشف ، على أمل تجنب التخلف عن السداد (مثل مصر وغانا وتونس).

من المحتمل أن يزداد هذا الأمر سوءًا حيث يتعارض الاقتراض الخاص بفيروس كورونا مع الأحداث العالمية الأخرى. في الواقع ، وكاستجابة للتضخم ، تعمل الدول الغنية على رفع أسعار الفائدة ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض على البلدان الفقيرة. بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي اعتباراً من عام 2022 فصاعدا جعل الديون المقومة بالدولار أكثر تكلفة بالنسبة لميزانيات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. هذا هو السبب في أن اتخاذ إجراءات بشأن الديون في السنوات المقبلة سيكون أمراً حيويًا لضمان عدم تقلص الميزانيات ، والضغط على تمويل التعليم.

يجب على نقابات المعلمين ومنظمات المجتمع المدني اتخاذ إجراءات بشأن الديون

سيظل توفير الحق في التعليم صعبًا ما لم يتخطَّ نشطاء التعليم مجرد العمل لتوسيع ميزانية التعليم في السنوات القادمة - ستستمر خدمة الديون في استنزاف قدرة الدول على تخصيص أقصى قدر من الموارد للتعليم ما لم نتعاون مع الآخرين للمطالبة باتخاذ إجراءات بشأن الديون.

وطالما توجد أزمة ديون مما يعني أن العديد من البلدان تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على التعليم ، سيحتاج نشطاء التعليم إلى العمل مع الآخرين على مستوى العالم أيضًا للضغط من أجل اتخاذ إجراءات دولية جريئة لتأمين الحق في التعليم. هذا يتطلب التحرك إلى ما هو أبعد من الحديث عن مبادرة تعليق خدمة الدين التي قدمت القليل جدًا من المساعدة لعدد قليل جدًا من البلدان في ذروة انتشار فيروس كورونا. [76] كان القصد من مبادرة تعليق خدمة الدين أن تُستكمل بـ "إطار مشترك" لإعادة هيكلة الديون للبلدان التي لديها مستويات ديون لا يمكن تحملها ، مما سيسمح لجميع الدائنين المعنيين بتقديم تخفيف شامل للديون. ومع ذلك ، ورغم الترحيب بالمبادرة من حيث أنه يحاول التنسيق مع جميع الدائنين ، فقد ثبت أن هذا الأمر مخيب للآمال للغاية في تقديم تخفيف عبء الديون. لم يشارك الدائنون من القطاع الخاص والمتعدد الأطراف في المبادرة إلى حد كبير وهي لا تغطي الدين المحلي. ولذلك ، فإن العديد من البلدان المثقلة بالديون لم تتقدم بطلب للحصول على ما يبدو أنه إعفاء جزئي فقط ، وقد وجد المتقدمون أن العملية بطيئة للغاية ، وتستغرق عامًا على الأقل.

نعتقد أن أي بلد ينفق على خدمة الديون أكثر مما ينفق على التعليم يجب أن يُمنح الأولوية لإعادة التفاوض بشأن الديون والوصول إلى آلية جديدة لتسوية الديون. وبالتالي ، يجب على نشطاء التعليم أيضاً أن يطالبوا بإجراءات من المجتمع الدولي لمعالجة إجراءات عاجلة بشأن أزمة الديون والانضمام مع الآخرين للمطالبة باتفاق جديد بشأن إعادة هيكلة الديون - يجب إلغاء الديون المعلقة بشكل دائم حتى لا ينفق أي بلد على خدمة الديون أكثر مما ينفق على الإنفاق على التعليم أو الصحة. هناك أيضًا حاجة إلى نهج أوسع للقدرة على تحمل الديون يأخذ في الاعتبار الاحتياجات طويلة الأجل للتمويل ، مع قيام مفاوضات الديون على أساس البلدان التي تستثمر في أهداف التنمية المستدامة ، والأهداف المناخية ، وحقوق الإنسان ، والتزامات المساواة بين الجنسين.

على المستوى الوطني ، يمكن لنشطاء التعليم أيضًا معرفة المزيد حول اتخاذ إجراءات بشأن الديون من خلال ممارسة عملية لفهم أفضل لتأثيرات الديون على توفير التعليم باستخدام مجموعة أدوات التعليم والتخفيف من الديون الخاصة بالحملة العالمية للتعليم والتي نُشرت في عام 2022.[77]

خطة العمل: اتخذ إجراء بشأن خدمة الديون - هنا

اتخاذ إجراء بشأن التقشف:

شهدنا التقشف والانكماش في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لفيروس كورونا حيث خفضت الحكومات الإنفاق العام ، مما أدى إلى قيام ثلثي البلدان بخفض ميزانيات التعليم في عام 2021.[78] ومنذ ذلك الحين ، انتشرت موجة من التقشف في جميع أنحاء العالم. إن إنذار التقشف العالمي قدم صورة مقلقة لنسبة 85% من البلدان (أو 6.6 مليار نسمة) ، التي تواجه التقشف في عام 2023.[79] وقد تأثر هذا بشكل كبير بسياسات صندوق النقد الدولي، والتي ، في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، زادت من الضغط لسن تدابير التقشف (أو ، بلغة صندوق النقد الدولي ، "ضبط أوضاع المالية العامة"). من وجهة النظر هذه ، يُقال إن هذا استجابة سياسية ضرورية لأزمة الديون وفي نفس الوقت وإبطاء للتضخم والعجز.[80]

غير أن تدابير التقشف هذه تهدد بعرقلة الجهود المبذولة لإعمال الحق في التعليم. ويتضمن هذا سياسة تجميد أو إيقاف فواتير رواتب القطاع العام.[81] المعلمون هم أكبر مجموعة منفردة في معظم جداول رواتب القطاع العام ، لذا فإن القيود المفروضة على فاتورة الأجور الإجمالية تؤثر بشكل غير متناسب على المعلمين ، مما يؤدي إلى خفض رواتبهم ومنع التعيينات الجديدة. هذا يضرب في صميم تقديم الجودة ، من خلال تقييد عدد المعلمين المؤهلين وذوي

---

75 المرجع السابق.

76 يورورداد (2020) تقرير الظل حول قيود مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين: تجفيف سفينة تايتانيك بدلو. (Draining out the Titanic with a bucket). انظر: https://www.eurodad.org/g20_dssi_shadow_report

77 الحملة العالمية للتعليم و أكشن إيد (2022). المرجع السابق.

78 اليونسكو والبنك الدولي (2021). رصد تمويل التعليم ، https://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/education-finance-watch-2021

79 إنذار التقشف العالمي: تخفيضات وشيكة في الميزانية في 25-2021 ومسارات بديلة. مبادرة حوار السياسات. متاح في: https://policydialogue.org/publications/working-papers/global-austerity-alert-looming-budget-cuts-in-2021-25-and-alternative-pathways/

80 (ActionAid, Education International and PSI (2020 *الوباء والقطاع العام. انظر:* https://actionaid.org/publications/2020/pandemic-and-public-sector

81 *المرجع السابق.*

الأجور الجيدة والمتحمسين. كما أنه يعتمد على عقود من ضغوط التمويل العام ، مما أدى بدوره إلى انخفاض الأجور وتدهور ظروف المعلمين ، مما أثر بالتالي على وضع المهنة. [82]

منذ أكثر من 15 عاماً ، وثقت منظمة أكشن إيد تأثير سقوف فواتير القطاع العام التي فرضها صندوق النقد الدولي كشرط واضح للقروض في البلدان منخفضة الدخل ، مما يوضح كيف أعاقت التقدم في التعليم.[83] وقد ساهم ذلك في تراجع مجلس إدارة صندوق النقد الدولي وإزالة الحدود القصوى لفواتير القطاع العام كشرط للحصول على قروض في جميع أنحاء العالم في عام 2007. نُشر بحث في 2021 بواسطة أكشن إيد وإديوكيشن إنرناشيونال و إديوكيشن إنرناشيونال،[84] يُظهر أن هذه السياسات عادت إلى الممارسات الشائعة ، مع عدم وجود قاعدة أدلة موثوقة ، لكنها تضر بشكل خطير بالتقدم ، ليس فقط في التعليم ولكن أيضًا على أهداف التنمية الرئيسية الأخرى. أظهر البحث أنه قد لا تكون هناك شروط مرتبطة بالقروض ، لكن صندوق النقد الدولي يقدم مشورة سياسية قسرية للحكومات لخفض أو تجميد فواتير رواتب القطاع العام في 78٪ من 23 دولة شملتها الدراسة. كشفت الأبحاث التفصيلية في 15 دولة أن:

- وعلى الرغم من ادعاءات صندوق النقد الدولي بأن احتواء فاتورة أجور القطاع العام كان مؤقتًا فقط ، فقد تم توجيه جميع البلدان الخمسة عشر التي شملتها الدراسة لخفض و / أو تجميد فاتورة أجور القطاع العام لمدة ثلاث سنوات أو أكثر ، وثمانية منها لمدة خمس سنوات أو أكثر. ست سنوات.
- في تلك البلدان الخمسة عشر فقط ، تضيف التخفيضات الموصى بها من صندوق النقد الدولي ما يقرب من 10 مليار دولار أمريكي - وهو ما يعادل الاستغناء عن أكثر من 3 ملايين معلم في المدارس الابتدائية.
- في تلك البلدان الخمسة عشر فقط ، فإن زيادة نقطة واحدة فقط في النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي التي يتم إنفاقها على فاتورة رواتب القطاع العام ستسمح بتعيين 8 ملايين معلم جديد.

الإطار 7. قيود فاتورة رواتب القطاع العام: التأثير في حجرة الدراسة

يؤدي الحد من الإنفاق الحكومي على المعلمين إلى تفاقم رواتب المعلمين وتفاقم نقص المعلمين. لذلك ، فإن قطع التمويل عن القوى العاملة في التعليم العام يؤثر على التدريس والتعلم ويعيق توفير التعليم الجيد.

أظهرت أبحاث إديوكيشن إنرناشيونال في نيبال وزامبيا وملاوي كيف يمكن الشعور بقيود فاتورة أجور القطاع العام في الخطوط الأمامية.[85]

ذكر المعلمون في ملاوي أن رواتبهم لا تواكب التضخم وأن أولئك الذين لم يتم إيواؤهم في مساكن حكومية يكافحون لدفع الإيجار وفواتير الخدمات. كان النقص في عدد المعلمين يجعل عبء العمل غير قابل للإدارة ويؤثر على الصحة العقلية للمعلم.

وفي نيبال ، أدى التمويل المحدود للموارد البشرية في التعليم إلى نظام توظيف من مستويين. بالإضافة إلى موظفي الخدمة المدنية ، يتم توظيف مدرسين متعاقدين أو مؤقتين بظروف عمل متدنية. لديهم رواتب منخفضة وعقود غير مستقرة ولا امتيازات أو ضمان اجتماعي. أفاد بعض هؤلاء المعلمين أنهم أجبروا على العمل في وظائف متعددة لتغطية نفقاتهم. أدت ظروف عملهم السيئة وعبء العمل الكبير إلى زيادة التناقص ، مما أدى إلى تفاقم نقص المعلمين.

وفي زامبيا ، أفاد العديد من المعلمين أن رواتبهم كانت منخفضة للغاية بحيث لا تغطي تكاليف المعيشة لأسرهم وأنهم عملوا في وظائف ثانية للمساعدة في تغطية نفقاتهم. على الرغم من نقص المعلمين ، تم تعيين عدد قليل من المعلمين الجدد من أجل الحفاظ على فاتورة الأجور منخفضة وأدى نقص فرص العمل إلى انخفاض عدد المرشحين الراغبين في التدريب ليصبحوا مدرسين. أثر النقص الحاد في مواد معينة مثل الرياضيات والعلوم ، وكذلك في المناطق الريفية سلبًا على تعلم الطلاب وفرص التعليم المتكافئة.

لدعم تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة ، يجب على الحكومات رفض قيود فاتورة أجور القطاع العام واتخاذ خطوات بدلاً من ذلك لإنهاء نقص المعلمين من خلال جعل التدريس مهنة أكثر جاذبية. يعد الدخول في حوار اجتماعي مع نقابات المعلمين أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن تكون إصلاحات السياسة ذات صلة باحتياجات المعلمين وتدعم تعزيز التدريس والتعلم.

تقليص الإنفاق على القوى العاملة في القطاع العام أيضًا يشكل جزءًا من شبكة أوسع من تدابير التقشف التي تخنق ، مجتمعة ، القطاع العام ، على سبيل المثال ، من خلال إدخال رسوم المستخدم (مع تراكم المزيد من التكاليف على الأسر) لخدمات الاستعانة بمصادر خارجية ، وزيادة استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص. بطبيعة الحال ، يؤدي التقشف إلى خفض الإنفاق في جميع الخدمات العامة ، وكما يوضح تقرير أوستريتي ووتش ، فإن التخفيضات في التعليم ليست سوى جزء واحد من التخفيضات الأوسع للقطاع العام بما في ذلك: استهداف الحماية الاجتماعية وترشيدها ؛ خصخصة الخدمات العامة. إصلاحات المعاشات التقاعدية؛ إصلاحات تقلل مساهمات الضمان الاجتماعي وتخفيض النفقات الصحية.[86]

---

[82] إديوكيشن إنرناشيونال (2021). التقرير العالمي عن وضع المعلمين 2021. انظر التقرير العالمي عن وضع المعلمين 2021. انظر: https://www.ei-ie.org/en/item/25403:the-global-report-on-the-status-of-teachers-2021?msclkid=c5bcd2feb41b11ecabe7eb22c7dff43e

[83] أكشن إيد (2007). مواجهة التناقضات: صندوق النقد الدولي ، سقف فواتير الأجور وقضية المعلمين. انظر: https://actionaid.org/publications/2007/confronting-contraditions

[84] منظمة أكشن إيد ، وإدوكيشن إنترناشيونال ، ومنظمة الخدمات العامة الدولية (2022) ، الجمهور مقابل التقشف https://actionaid.org/publications/2021/public-versus-austerity-why-public-sector-wage-bill-constraints-must-end

[85] إديوكيشن إنرناشيونال (2021). قيود فاتورة أجر المعلم: وجهات نظر من قاعة الدراس. انظر: https://www.ei-ie.org/en/item/26424:teacher-wage-bill-constraints-perspectives-from-the-classroom

[86] أورتيز وكومينز (2022 إنهاء التقشف: تقرير عالمي عن تخفيضات الميزانية والإصلاحات الاجتماعية الضارة في 25-2022 https://publicservices.international/resources/publications/end-austerity-a-global-report-on-budget-cuts-and-harmful-social-reforms-in-2022-25?id=13501&lang=en

هذا يعني أيضًا أن نشطاء التعليم لم يعد بإمكانهم التركيز فقط على حصص الميزانية - نحتاج إلى النضال معًا لحماية الخدمات العامة ، لتجنب العواقب الاقتصادية وحقوق الإنسان السلبية لسياسات التقشف التي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الإطار 8. التقشف مقابل الحق في التعليم

لا تعفي حالات الركود الدول من التزامات حقوق الإنسان ، بما في ذلك الحق في التعليم. وهذا يعني أن الحكومات يجب أن تعمل على التغلب على الحواجز المالية من خلال تخصيص الموارد الكافية. كما يعني ضمناً أنه ينبغي دعم البلدان ذات الدخل المنخفض في تقديم هذا الحق.

الحق في التعليم راسخ في القانون الدولي والإقليمي ، وفي بعض الأحيان ، القانون المحلي (84٪ من البلدان تضمن التعليم في دستورها و / أو تشريعاتها[87]) ، ويشكل جزءًا من الشرعة الدولية للحقوق. التزمت كل دولة من الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية البالغ عددها 170 دولة بأن يتم توفير الحق في التعليم "بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة ، بهدف تحقيق الإعمال التدريجي [للعهد] الكامل ... دون تمييز أي نوع".

ومع ذلك ، فإن التقشف يشكل تهديداً، وكذلك نقص الموارد. في مثل هذه الحالات ، تدعو بعض الجهات الفاعلة إلى زيادة استخدام القطاع الخاص من خلال ، على سبيل المثال ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم. ومع ذلك فقد ثبت أن هذا يهدد الحق في التعليم من خلال زيادة خصخصة التعليم وتسليعه. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة عدم المساواة في الحصول على تعليم جيد.[88]

ومع ذلك ، فإن التقشف يشكل تهديداً لذلك. وكذلك الحال مع نقص الموارد. في مثل هذه الحالات ، تدعو بعض الجهات الفاعلة إلى زيادة استخدام القطاع الخاص. ومع ذلك فقد ثبت أن هذا يهدد الحق في التعليم. يمكن القول إن الاستعانة بمصادر خارجية للقطاع الخاص أو من خلال ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو النموذج المهيمن وسوف يتم دفعه بشكل متزايد مع تحرك العالم خلال الركود العالمي الحالي. غير أنه قد يكون التفاؤل بالمكافآت الناتجة عن تعادل القوة الشرائية في غير محله أو مبالغًا فيه

نحو اتخاذ إجراء لتحويل العقلية

تشترك جميع الإجراءات الموضحة أعلاه في شيء واحد - فهي تتطلب تحدي الوضع الاقتصادي الراهن وتحدي سلطة بعض الجهات الفاعلة ، بما في ذلك وجهات نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تؤثر بشكل كبير على الآفاق الاقتصادية للبلد على وجه الخصوص عندما يتعين على البلدان قبول شروط القرض أو اتباع نصيحة صندوق النقد الدولي أثناء أزمات الديون. طالما أن سياسات التقشف والسياسات - المتجذرة في أيديولوجية الهيمنة التي تركز على النهج النيوليبرالية - هي النموذج السائد ، فمن غير المرجح أن تتمتع البلدان ذات الدخل المنخفض بالحرية المالية للاستثمار على المستويات المطلوبة لإعمال الحق في التعليم.

وهذا يتطلب تحولا في "نصيحة" صندوق النقد الدولي في العديد من البلدان (حتى عندما تكون "نصيحة" صندوق النقد الدولي ذات وزن قسري[89])، ويتطلب من صندوق النقد الدولي التعامل مع تنافر سياساته الخاصة. على سبيل المثال ، حتى عندما يشير البحث الخاص بصندوق النقد الدولي إلى أن الليبرالية الجديدة قد تم بيعها بشكل مفرط لمدة أربعين عامًا وخنق النمو والتطور الذي تهدف إلى دعمه.[90]، فإنهم يستمرون في دفع نفس السياسات القديمة. حتى الآن، في كل دولة بدائل واضحة للتقشف.[91] ربما يكون الأمر الأكثر وضوحًا هو أنه يمكن للحكومة أن تختار زيادة الإيرادات الضريبية بشكل تدريجي بدلاً من خفض الإنفاق ، كما هو مذكور أعلاه. لكن من الناحية العملية ، لم يقدم صندوق النقد الدولي هذه التوصية ، حيث تعاني معظم البلدان من انخفاض و / أو ركود و / أو عدم كفاية نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي.. وحيث يقدم صندوق النقد الدولي المشورة بشأن الضرائب ، يكون الاتجاه نحو الضرائب التنازلية مثل ضريبة القيمة المضافة ، بدلاً من العديد من البدائل الضريبية التصاعدية.

وهذا يتطلب التحرك ضد مشورة صندوق النقد الدولي ، ولكن أيضًا ، في العديد من البلدان ، ضد أولئك الذين يديرون الروافع المالية ، ولا سيما وزارات المالية ، المنغمسة أيضًا في نفس النظرة الأيديولوجية للعالم (ويتدربون في نفس المؤسسات). وعلى هذا النحو ، يجب إقناع صندوق النقد الدولي والحكومات ووزارات المالية بالتخلي عن سياسة التقشف وإعطاء الأولوية للقطاع العام.

هذا سوف يتطلب حركات واسعة النطاق لديها القدرة على التعبير عن إدانتها لسياسات التقشف وتعزيز بدائل القطاع العام من خلال:

- المطالبة باتخاذ إجراءات لدعم برامج أكثر طموحاً لإلغاء الديون وإعادة جدولتها ، ودعم الحكومات لإعادة هيكلة ديونها حتى تتمكن من إعطاء الأولوية للاستثمارات في الخدمات العامة عالية الجودة.

---

[87] يرى: https://www.unesco.org/en/articles/key-data-girls-and-womens-right-education

[88] ActionAid International، EI and PSI (2020). المرجع السابق.

[89] رينسبيرج وآخرون (Reinsberg et al). الامتثال والتحدي ومصيدة التبعية: Compliance, defiance, and the dependency trap (2021): تذبذبات برنامج صندوق النقد الدولي وتأثيرها على أسواق رأس المال https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/rego.12422. يأتي جزء رئيسي من سطوة صندوق النقد الدولي من إرسال الإشارات إلى الأسواق في حالة حدوث أي انقطاع في برامج صندوق النقد الدولي ، مما أدى إلى عودتهم في نهاية المطاف إلى أبواب المنظمة للحصول على قرض جديد. من بوميكا Bhumika Mekhala (2021) تكشف جائحة كورونا كل شيء: تتطلب الأزمة الصحية والاقتصادية المتشابكة استجابات عاجلة وإصلاح منهجي وإعادة التفكير الأيديولوجي في الهيكل المالي الدولي. من: https://twn.my/title2/resurgence/2020/343-344/ cover02.htm

[90] انظر: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2016/06/ostry.htm. تم الوصول إليه في أبريل 2023.

[91] ActionAid International، EI and PSI (2020). المرجع السابق.

- مقاومة سياسات التقشف التي يدعمها صندوق النقد الدولي ، لا سيما فيما يتعلق باحتواء فاتورة أجور القطاع العام الذي يحبط العمل على تحسين القوى العاملة للمعلمين وتوسيع نطاقها ، والضغط على الحكومات لوضع أهداف طموحة لزيادة فواتير رواتب القطاع العام على أساس سنوي ، لتنشيط الخدمات العامة بشكل كبير بعد ذلك. عقود من التراجع ، باستخدام معايير دولية لتوجيه الاستثمارات.
- تغيير شروط النقاش من حيث كيفية النظر إلى الاستثمار في التعليم والتعامل من قبل وزارات المالية والحكومات ؛ لا سيمابسبب الدورات الاقتصادية قصيرة المدى حيث يعامل وزراء المالية الإنفاق على التعليم على أنه "استهلاك" خالص. لكن على المدى الطويل ، ربما يكون التعليم هو الاستثمار الاقتصادي الأكثر سلامة الذي يمكن لأي بلد القيام به. هناك حاجة للتحرك نحو رؤية طويلة الأجل حيث يتم الاعتراف بالاستثمار في التعليم لمساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يسهل إجراء حوار أكثر استراتيجية و الاعتراف به كجزء من البنية التحتية الأساسية لبلد يحتاج إلى الحماية والاستثمار ، حتى (أو في الواقع ، بشكل خاص) في ذروة الركود.
- كما يجب أن يكون هناك تحرك نحو التخطيط الاقتصادي طويل الأجل الذي يستهدف الرفاهية والعوامل ذات المغزى المتوقعة على المدى الطويل من العائدات للاستثمار في الخدمات العامة في الخطط المتوسطة الأجل. كما سيتطلب وضع معايير وصيغ جديدة لمساعدة وزارات المالية والحكومات على مراعاة العوائد طويلة الأجل المفيدة من الاستثمار في التعليم والسلع العامة الأخرى.

لتحقيق ذلك ، من الضروري لحركات التعليم الوصول إلى ما هو أبعد من المناقشات القطاعية العادية ، والانخراط في عمليات تغيير أكثر استراتيجية ، والتواصل مع وزارات المالية ورؤساء الدول وإيجاد تحالفات جديدة مع حركات العدالة الضريبية والمالية.

خطة العمل: بناء تحالفات للنماذج الاقتصادية البديلة هنا

دراسة الحالة: تحالف TaxEd.

يجمع تحالف TaxEd معًا العدالة الضريبية العالمية والجهات الفاعلة في مجال التعليم لتحقيق طفرة تحولية في التمويل المحلي للتعليم العام. منظمة أكشن إيد ، والتحالف العالمي للعدالة الضريبية (والشبكات الإقليمية لشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا ، وشبكة العدالة الضريبية في آسيا) ، وشبكة العدالة الضريبية ، و إديوكيشن إنرناشيونال ، والحركة العالمية الأوسع نطاقاً للحركة التعليمية ، تعمل على إنشاء تحالف قوي للمجتمع المدني على المستوى الوطني والإقليمي والمستويات العالمية للمناصرة والوفاء بالالتزامات لزيادة التمويل المحلي لأنظمة التعليم العام بطريقة مستدامة وتقدمية. هذا أمر بالغ الأهمية خاصة للحكومات ذات الدخل المنخفض حتى تتمكن من تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

بناءً على العمل المنجز على مدى سنوات عديدة في أوغندا وغانا وكينيا وملاوي وموزمبيق ونيجيريا وتنزانيا ، يمدد المشروع التركيز الوطني إلى نيبال والسنغال وزامبيا. يبني المشروع قدرات أعضاء التحالف الأساسية لإجراء تحليل البيانات ، والبحوث التعاونية ، وتتبع الميزانية ، والدعوة بشأن التعليم العام المراعي للنوع الاجتماعي. يعزز التحالفات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية للتعلم وتبادل المعلومات والدعوة. آليات محسنة للحوار عبر القطاعات بين المجتمع المدني الذي يعمل في مجال التعليم والضرائب ، مع وزارات المالية والتعليم ، وسلطات الإيرادات ، ومجموعات التعليم المحلية والمنظمات الدولية المدعومة ببرنامج بحث مكثف التي تتبع الالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بتمويل التعليم ويقدم الأدلة والحلول للضرائب التصاعدية لتمويل التعليم. على المستوى العالمي ، يستخدم التحالف شبكته الواسعة وروابطه مع أصحاب المصلحة الحكوميين والدوليين لمتابعة وتطوير التوصيات عبر القطاعات للجهات الفاعلة في مجال التعليم الدولي بما في ذلك الشراكة العالمية من أجل التعليم لتعزيز وتوسيع عملهم. يساعد هذا في استمرار الضغط على الحكومات من أجل التعهدات بإصلاح السياسة الضريبية المحلية ، والممارسات الضريبية ، وزيادة الإيرادات المستدامة لتمويل التعليم. إنه يخلق وجودًا مستدامًا ورفيع المستوى في العالم الأول ، مما يسهل الروابط بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ، والشراكة العالمية من أجل التعليم والمنظمات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حول دور الضرائب في تمويل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

الوحدة 3. الحساسية

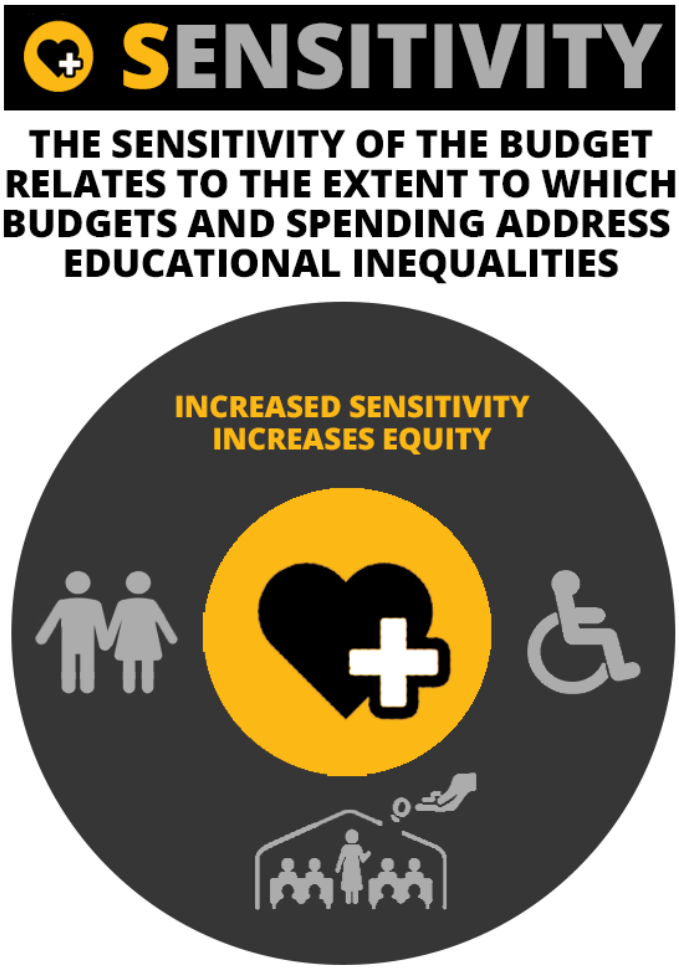

ملخص الوحدة

غالبًا ما تحذف الأرقام الرئيسية للإنفاق على التعليم المعلومات المتعلقة بدعم الميزانية للأشخاص الأكثر تهميشًا والأكثر تعرضاً للتمييز ضدهم ، أو هؤلاء الأقل دخلاً أو مالاً.

تتعلق حساسية الميزانية بمدى معالجة الميزانيات والإنفاق لعدم المساواة في التعليم.

ستدعم الوحدة 3 نشطاء التعليم من أجل:

- التركيز على كيفية إصلاح سلبيات الإنفاق وتحسين المساواة في التعليم - تشجيع التحليل متعدد الجوانب.
- اكتساب فهم كيف يمكن أن تلعب الميزانيات الشاملة للنوع الاجتماعي والإعاقة دورًا في تحسين المساواة ؛
- دعم النشطاء لفهم المؤشرات المهمة الأخرى للحرمان وكيفية تحليلها في الميزانية.

الشكل: 11.

حقوق الملكية من خلال تمويل التعليم

تتعلق حساسية الميزانية بمدى معالجة الميزانيات والإنفاق لعدم المساواة في التعليم. في الواقع ، من المستحيل التركيز على تحسين المساواة في التعليم ما لم يعمل الإنفاق على إصلاح المساوئ وتحسين العدالة.

للناشطين في مجال التعليم دور خاص يلعبونه ، كحراس وناطقين بلسان الفئات المحرومة ورافعين الصوت بشأن احتياجاتهم ؛ ويمكنهم فضح القرارات المالية التي تعمل على التمييز ، والمناصرة بشكل فعال للتغييرات في النظام المالي الأوسع. على سبيل المثال ، يمكنهم:

- فحص الميزانية من منظور الإنصاف لفهم سياق وأنواع عدم المساواة والحرمان الحالي.
- التحقيق في التمويل المخصص لأولئك الذين يتعرضون أكثر من غيرهم للتمييز ضدهم خاصة فيما يتعلق بأوجه عدم المساواة المتقاطعة ، على سبيل المثال ، العرق والطبقة وغير المواطنين (بما في ذلك المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والذين يمكن التغاضي عنهم بسهولة في تخطيط الميزانية).

سيكون لكل بلد مجموعة فريدة من القضايا الخاصة به للتغلب عليها ، والتي غالبًا ما تتبع العيوب التاريخية وموروثات الاستعمار والقمع (أي التمييز ضد الشعوب الأصلية ، أو حسب المناطق ، وسكان الريف مقابل سكان الحضر ، إلخ) الأمر الذي سيتطلب تحليل إنفاق متوازن بعناية ومتوافق مع السياق.

غالبًا ما يكون عدم المساواة التقاطعية هي الأكثر أهمية. على سبيل المثال ، فتاة تبلغ من العمر 13 عامًا ، لديها إعاقة ، وتعيش مع جدتها بعد أن تيتمت هي وأشقاؤها الصغار في منطقة ريفية ، في منزل تحت خط الفقر ، ستواجه طبقات متعددة من الحرمان. ولضمان قدرتها على الذهاب إلى المدرسة والبقاء في المدرسة ، قد تطلب ذلك:

- إزالة التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم كشرط مسبق لتعليمها
- منحة دراسية لمساعدتها على البقاء في المدرسة
- قد تحتاج جدتها إلى إعانة الطفل لدعمها حتى لا تضطر للعمل.

- يحتاج أشقاؤها إلى الوصول إلى التعليم المبكر ، لذلك لا يتعين عليها البقاء في المنزل لرعايتهم
- قد تتطلب مدرستها منحة إضافية للتكيف مع احتياجاتها الإضافية.
- معلم مدرب على المناهج الشاملة

إذا تم تلبية كل هذه الاحتياجات، عندها فقط ستكون هذه الفتاة في نفس وضعية أقرانها الأكثر حظاً.

الإطار 9. يمكن أن يساعد التحليل متعدد الجوانب للتعليم في معالجة عدم المساواة في التعليم

تدرك التقاطعية أن الأفراد يتعرضون لأشكال متعددة ومترابطة من التمييز والقمع على أساس تقاطعاتهم الفريدة من الهويات الاجتماعية المتعددة مثل العرق والنوع الاجتماعي والتوجه الجنسي والطبقة والدين ، إلخ. ويسلط الضوء على الطبيعة المعقدة والمترابطة لهذه الفئات وتأثيرها على الأفراد والجماعات. تشير التقاطعية في التعليم إلى فكرة أن الجوانب المختلفة لهوية الفرد (مثل العرق والنوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية والاقتصادية ، إلخ) تتفاعل وتتراكم لتشكل خبراتهم وفرصهم في النظم التعليمية. في هذا السياق ، تسلط التقاطعية الضوء على الطرق التي فشلت بها المناهج التقليدية في التعليم والإدماج في حساب التجارب الفريدة والمركبة للمجتمعات المهمشة. ومن خلال التعرف على تقاطعات الهويات والخبرات في التعليم ومعالجتها ، يمكن للمدارس والمؤسسات التعليمية العمل على خلق بيئات تعليمية أكثر إنصافًا وشمولية لجميع الطلاب. قد يشمل ذلك إعادة التفكير في المناهج والسياسات لتعكس بشكل أفضل وجهات النظر والخبرات المتنوعة ، فضلاً عن توفير الدعم والموارد للطلاب من المجتمعات المهمشة.

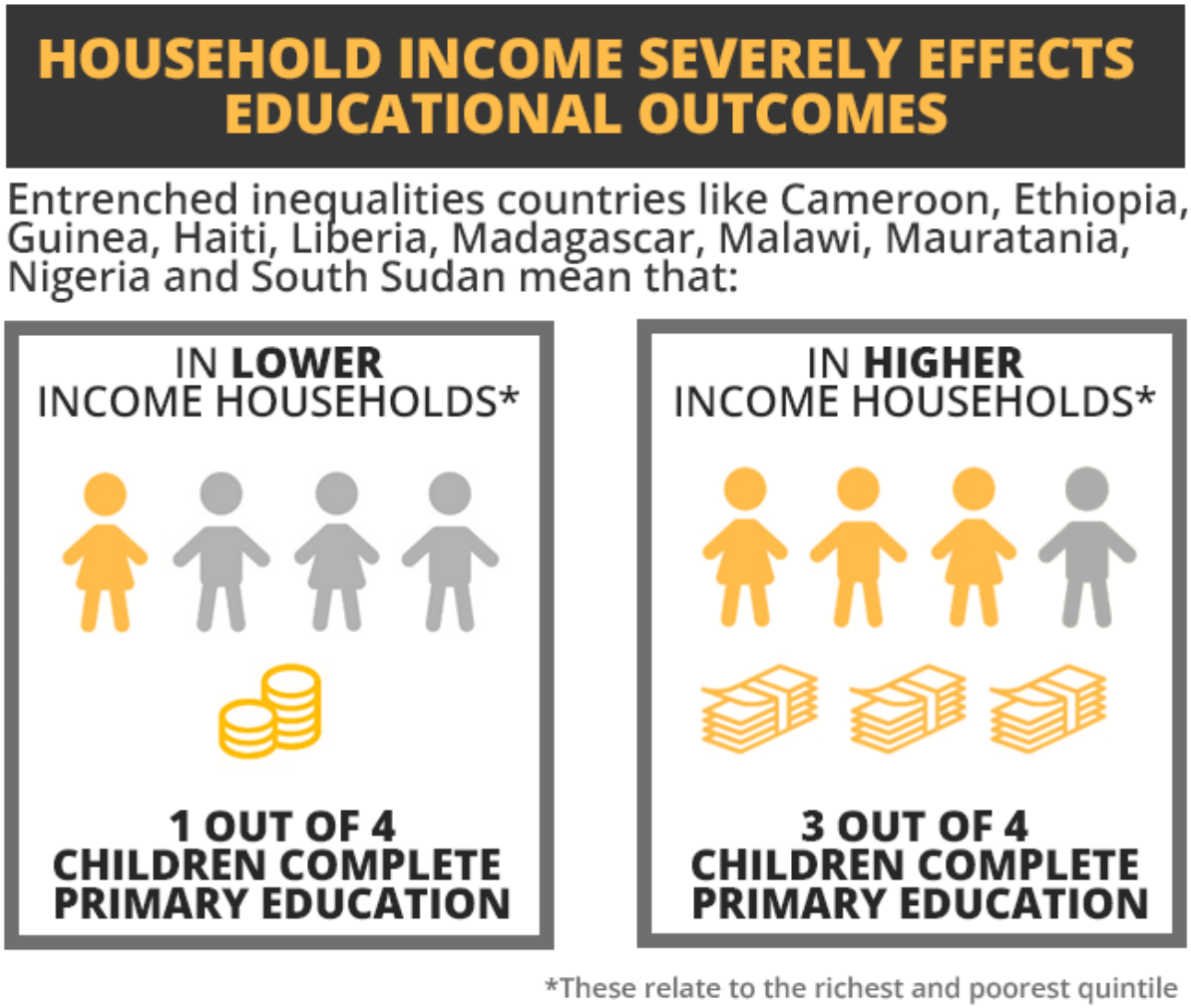

الشكل: 12 ***Credit:*** *مقتبس من الرسوم البيانية العامة القابلة للمشاركة من معهد اليونسكو للتربية (UiS) (انظر الرابط)*

عدم المساواة في التعليم

في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم ، يميل الشباب في الأسر ذات الدخل المرتفع إلى البقاء في التعليم لفترة أطول والحصول على تعليم أعلى جودة من أولئك الذين يعيشون في الأسر ذات الدخل المنخفض. لكن هناك عددًا من الدلائل على الامتياز والإقصاء التي تظل حرجة ، بما في ذلك: التقسيمات الريفية / الحضرية ؛ وتقسيم الدخل النوع الاجتماعي؛ والإعاقة؛ واللغة / العرق / الدين / الهويات العرقية ؛ والموقع. غالبًا ما يكون الأطفال من الفئات المهمشة ، بما في ذلك الأطفال المعوقين ، أو الذين يتعرضون للتمييز ضد المجموعات العرقية ، هم الأكثر عرضة للتوقف عن الدراسة ، ويمكن تجاهل احتياجاتهم الخاصة داخل المدارس.

الإحصاءات تتحدث عن نفسها:

- 13٪ من الخمس الأدنى دخلاً في أفريقيا جنوب الصحراء يكملون المرحلة الإعدادية مقارنة بـ 70٪ من الخمس الأعلى دخلاً.[92]
- 40 دولة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط لديها معدل إتمام المرحلة الثانوية أقل من 10٪ للشريحة الخمسية الأقل دخلاً.[93]
- في ما لا يقل عن 20 دولة ، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، لا توجد أي من الشابات الريفيات الأقل دخلاً يكملن تعليمهن الثانوي.[94]
- تظل الفوارق الإقليمية داخل البلدان هي القضية الرئيسية للإنصاف ؛ على سبيل المثال ، في غانا ، حيث يبلغ معدل إتمام التعليم الابتدائي 42٪ للفتيات من المنطقة الشمالية و 79٪ للفتيات في منطقة أشانتي.[95]
- يقدر أن واحدًا من كل ثلاثة أطفال خارج المدرسة يعاني من إعاقة.[96]
- في نيجيريا ، على سبيل المثال ، الأطفال الذين يعانون من أكثر من حرمان لديهم أسوأ احتمال التعليم ؛ الفتيات الريفيات من الشمال لديهن احتمال أقل من 10٪ للتخرج من المدرسة الثانوية.[97]

الإنفاق المتساوي ليس هو نفس المساواة في الإنفاق

من السهل الافتراض أنه إذا كان جميع الأطفال يتلقون قدرًا متساويًا من الإنفاق الحكومي ، فهذا يعني أن هناك مساواة في تمويل التعليم: في الواقع ، غالبًا ما يُنظر إلى التمويل العادل على أنه مرادف لنصيب الفرد من الإنفاق على قدم المساواة أو لكل تلميذ. ومع ذلك ، من غير المرجح أن يؤدي الإنفاق المتساوي للفرد ، خاصة في الظروف غير المتكافئة ، إلى المساواة في التعليم. تتطلب معالجة أوجه عدم المساواة القائمة عادة إجراءات إيجابية للفئات المهمشة أو المحرومة. عندما توجه الحكومات موارد الميزانية إلى الفئات المحرومة تاريخياً ، يمكن أن يؤدي ذلك دورًا واضحًا في إعادة التوزيع والمساعدة في تصحيح الأخطاء التي طال أمدها.

ومع ذلك ، تستمر العديد من البلدان في صرف التمويل على أساس الإنفاق المتساوي لكل طفل ، وبالتالي لا تأخذ في الاعتبار الفروق بين مختلف الأطفال والمدارس والمناطق واحتياجات الفئات المحرومة. تمارس دول أخرى التمييز بشكل نشط ، وتخصص مستويات أقل بشكل غير متناسب من الأموال لبعض المجتمعات المحرومة ، أو الأنظمة المدرسية. كلما كان التمييز المتقاطع الذي يواجهه الأطفال والشباب أعمق ، زاد الإنفاق على التعليم الذي من المحتمل أن يحتاجوا إليه - وهذا هو السبب في أن التحليل متعدد الجوانب مطلوب أيضًا لفك عدم المساواة حقًا.

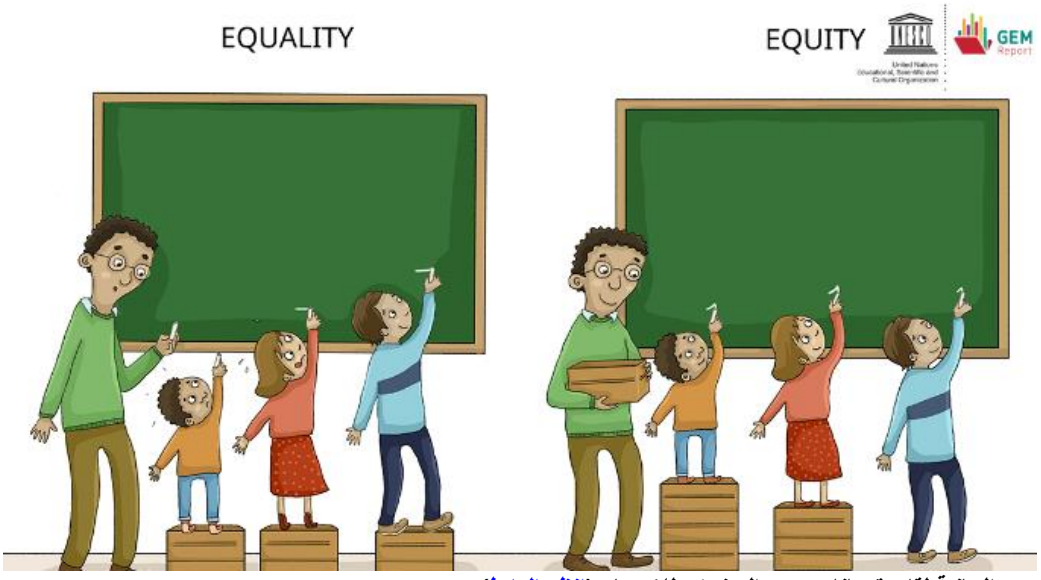

الشكل: 13. ***Credit:*** ***انظر الرسوم البيانية لقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (انظر الرابط)***

[92] معهد اليونسكو للإحصاء و GEM ، قاعدة البيانات العالمية لعدم المساواة في التعليم. تم الوصول إليه في مارس 2023. انظر: https://www.education-inequials.org/indicators

[93] تقديرات المؤلفين الخاصة ، بناءً على معهد اليونسكو للإحصاء (UiS). تم استخراج المعلومات في مارس 2023. انظر: https://uis.unesco.org/ https://unesdoc.unesco.org/ark

[94] تقديرات المؤلفين الخاصة ، بناءً على معهد اليونسكو للإحصاء (UiS). تم استخراج المعلومات في مارس 2023. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373721

[95] TaxEd coaltion . Financing education factsheet, Ghana. انظر: https://actionaid.org/news/2022/launch-factsheets-sustainable-solutions-finance-education

[96] مأخوذ من: https://theirworld.org/resources/children-with-disabilities/. تم الوصول إليه في أبريل 2023.

[97] تحالف TaxEd . Financing education factsheet, Nigeria. انظر: https://actionaid.org/news/2022/launch-factsheets-sustainable-solutions-finance-education

المساواة في الإنفاق = افتراض أن الجميع يستفيدون من نفس الدعم (أي معاملة متساوية)

العدالة في الإنفاق = يحصل الجميع على الدعم الذي يحتاجون إليه (أي العمل الإيجابي)

تخطيط الميزانيات وتحليلها باستخدام عدسة المساواة

غالبًا ما تفشل الأرقام الرئيسية في ميزانيات التعليم في الحصول على معلومات حول التأثير المتباين للإنفاق العام على المجموعات المختلفة. ذلك لأن العديد من الحكومات ليس لديها معلومات حول كيفية أو من تستهدفهم في ميزانياتها التعليمية أو طريقة للربط بسياسات وبرامج التنمية.

وهناك نقص في البيانات (في تخطيط التعليم والميزنة) التي من شأنها أن تدعم قدرًا أكبر من المساواة من خلال تحديد من يتلقى ماذا في ميزانيات التعليم ، ومن ينبغي استهدافه. على سبيل المثال، يُظهر التمرين التجريبي لمرصد تمويل التعليم التابع للحملة العالمية للتعليم في أربعة بلدان (هندوراس وجورجيا وتنزانيا والصومال) أن أياً من هذه البلدان لا يفصل بيانات تمويل التعليم بما يتجاوز مؤشرات النوع الاجتماعي. إشكاليات حول الإعاقة والعرق ، والطبقة ، ومكان الأصل ، على سبيل المثال لا الحصر ، يتم التغاضي عنها.[98] هذا هو السبب في أن الكثير من هذه الوحدة يركز على كيفية إشراك النشطاء في مجال التعليم مع الحكومات لتحسين الميزانيات بطريقة تستهدف عدم المساواة.

تبحث بقية هذه الوحدة في بعض الطرق لدعم النشطاء لتحليل الميزانيات أو التأثير على الميزانيات الحكومية من خلال عدسة:

1. صيغ التمويل الحكومي المعززة للأسهم
2. فهم الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي
3. فهم الميزانية الشاملة للإعاقة
4. تحليل الإنفاق على التعليم من خلال مدى تراجعه / تقدمه من خلال من يستفيد منه ، بما في ذلك تحليل المساواة حسب مستوى التعليم ،

خطة العمل: التفكير في الإنصاف في التعليم هنا

استخدام صيغة التمويل لمعالجة أوجه عدم المساواة (الجغرافية)

على الرغم من أن تقديم الخدمات إلى المناطق الريفية يكلف أكثر (حيث تعيش الأسر ذات الدخل المنخفض في كثير من البلدان) ، فإن مخصصات ميزانية التعليم غالبًا ما تذهب بشكل غير متناسب إلى المناطق التي تضم أكبر عدد من السكان في المناطق الحضرية. هذا على الرغم من حقيقة أنه من المقبول على نطاق واسع أن تقديم الخدمات إلى المناطق الريفية يكلف أكثر ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحاجة إلى دفع المزيد لجذب المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة إلى تلك المناطق.

تتجنب العديد من البلدان دفع هذه الأقساط من خلال توظيف مدرسين بعقود أرخص في هذه المناطق النائية. ومع ذلك ، تميل هذه المناطق إلى احتواء المزيد من السكان المحرومين الذين يحتاجون إلى المعلمين الأكثر مهارة وخبرة. تبرز النتائج أن المناطق التي تحتاج إلى أكبر قدر من الإنفاق ، تتلقى أقر قدر منه.

لدى بعض البلدان صيغة تدفع ميزانيات التعليم ، غالبًا مع تحيز واضح لإعادة التوزيع للمناطق المحرومة (أي عدم المساواة الجغرافية). هناك عدد من الأمثلة لمحاولات استخدام صيغ التمويل للتغلب على ذلك - بدرجات متفاوتة من النجاح - ولكن بعضها بمثابة طرق مفيدة لمعرفة كيفية محاولة معالجة ذلك في بلدان مختلفة.

- في **المملكة المتحدة**، على سبيل المثال ، تشتمل معادلة الاحتياجات النسبية على علاوة تلميذ للأطفال من خلفيات منخفضة الدخل ومحرومة ، مع وجبات مدرسية مجانية كوسيلة للتعويض عن الحرمان المنزلي.

- في **جنوب أفريقيا** - مع الميزنة اللامركزية على المستوى الوطني والإقليمي والبلديات - من أجل معالجة إرث دولة الفصل العنصري وما يقابلها من عدم المساواة الجغرافية ، هناك أيضًا صيغة متطورة لتمويل الأسهم / الموارد ، والتي تشمل كلاً من الإيرادات والإنفاق.

- في **أثيوبيا**، هناك عدد من الأحكام في معادلات الإنفاق اللامركزية التي تستخدمها الحكومة الوطنية لنقلها إلى الأقاليم ، وهذا يشمل تكملة بنسبة 10٪ للتضاريس الجبلية وتحويل أعلى للفرد للسكان الرعويين. يتم أيضًا تضمين بدلات المشقة التي يبلغ متوسطها 30 ٪ في تقديرات تكلفة الرواتب للموظفين الذين يعملون في المناطق النائية. نظرًا لأن الصيغة تأخذ في الاعتبار الفجوة بين مستويات الالتحاق الحالية والمستويات المستهدفة ، فإنها تتضمن علاوة ضمنية للمناطق التي بها أعداد كبيرة من السكان خارج المدرسة.

- وبصورة مماثلة، تستخدم **فيتنام** حالياً معادلة الإنفاق العادل في التعليم الذي يخصص التمويل بناءً على عوامل مثل عدد الطلاب ، ووضع الأقليات الإقليمية والعرقية ، ومستوى الفقر في منطقة معينة. تهدف الصيغة إلى ضمان توزيع الموارد بشكل عادل في جميع أنحاء البلاد وأن

[98] الحملة العالمية للتعليم. مرصد تمويل التعليم: النتائج التجريبية. انظر: https://campaignforeducation.org/en/resources/members-reports/project-learning-brief-somalia-education-financing-observatory-pilot-results

الطلاب في المناطق المحرومة يتلقون الدعم الكافي للوصول إلى تعليم جيد. تتم مراجعة الصيغة وتحديثها بشكل دوري لتعكس التغيرات في التركيبة السكانية والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

- في عام 2011، اتخذت **الاكوادور**خطوة إلى الأمام وسن قانون التخطيط والميزنة الذي نص على "نهج المساواة" في صنع السياسات - تقليدًا للدستور الإكوادوري لعام 2008 - والذي يطلب من وزارة المالية تضمين الكيفية التي على أساسها يتم تقديم جميع مقترحات الموازنة إلى الجمعية الوطنية ، للمساعدة في "سد فجوات الأسهم". في عام 2011 ، من أجل إحياء وحدة في وزارة المالية تسمى المديرية الوطنية للإنصاف المالي ووضعت الوزارة نظام تصنيف يرمز الميزانية وفقًا لمواضيع وسياسات مختلفة قائمة على الأسهم - عن طريق النوع الاجتماعي ، والعرق ، والفئة العمرية ، والإعاقة ، والطبقة - المعروفة باسم "مصنفات الإنصاف" لالتقاط مساهمة كل الإنفاق في الأهداف الوطنية للحد من عدم المساواة.[99]

خطة العمل: تقسيم الإنفاق حسب المنطقة هنا

الموازنة المراعية للمنظور الجنساني

في مجال التعليم ، تعد موازنة التعليم المراعية للمنظور الجنساني إحدى طرق الحكومات للتركيز على عدم المساواة (حسب النوع الاجتماعي). وتجدر الإشارة إلى أن هذا لا يتعلق بـ "وضع ميزانية للفتيات أو النساء" ، أو (كما هو الحال غالبًا في التعليم) مبادرات ميزانية محددة لـ "تعليم الفتيات". بدلاً من ذلك ، تستخدم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تحليلًا يتطلع إلى ضمان تحقيق التزامات المساواة بين الجنسين. في الواقع ، الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي هي ميزانية تناسب الجميع - النساء والرجال والفتيات والفتيان - من خلال ضمان التوزيع العادل بين الجنسين للموارد والمساهمة في تكافؤ الفرص للجميع.

وهذا يعني التفكير في التأثير المنفصل للميزانية على النساء والرجال والفتيات والفتيان. الأشياء التي يجب مراعاتها تشمل:

- كيف يتم جمع الأموال (أي ضريبة القيمة المضافة التي قد تؤثر بشكل غير متناسب على النساء)
- كيف تُفقد الإيرادات (أي إذا تجنب الأثرياء دفع الضرائب لأنهم يستطيعون استخدام سلطتهم لتجنب الضرائب ، مثل استخدام الثغرات من خلال محاسبة "التخطيط الضريبي")
- كيف يتم إنفاق الأموال (بما في ذلك الإنفاق على الخدمات العامة مثل التعليم)
- ما إذا كان الإنفاق يلبي احتياجات الجميع مع المساهمة في سد الفجوة بين الجنسين
- كيف تؤثر قرارات جمع الأموال وإنفاقها على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وأعمال الكفاف ، وتوزيعها بين الجنسين.

الميزنة المراعية للمنظور الجنساني هي التزام طويل الأمد من قبل الحكومات ويستخدمها الهدف 5 كمؤشر لقياس جهود الحكومة لتحقيق المساواة بين الجنسين. على الرغم من ذلك ، رصدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة (5.1) ، في عام 2018 أبلغت 13 دولة فقط عن وجود أنظمة تتبع شاملة.[100]

ومع ذلك ، فإننا نعلم أنه في العديد من البلدان يستمر الأولاد والرجال في كسب نصيب أكبر من ميزانيات التعليم. على سبيل المثال ، وجدت دراسة أجرتها UNGEI وصندوق Malala أنه في حين أن الفتيات والفتيان يميلون إلى الحصول على تمويل متساوٍ لكل تلميذ على مستوى المدرسة الابتدائية (انظر الشكل 14 أدناه) ؛ فإن على المستويات العليا من التعليم ، تبدأ الفتيات والنساء في الحصول على كميات أقل وأقل. وذلك لأن العديد من الفتيات والشابات يتسربن من التعليم في وقت مبكر بسبب المجتمعات الأبوية التي تعتبر تعليم الشابات أقل قيمة من الفتيان والرجال.[101]

هناك أمثلة حاولت فيها الحكومات استخدام الموازنة المراعية للمنظور الجنساني في الممارسة العملية ، وهي توضيحية:

- في إندونيسيا ، يلزم بيان الميزانية لتحديد الأثر المتوقع للبرامج على المساواة بين الجنسين.
- تقدم المكسيك مثالاً على نتائج المساواة بين الجنسين التي يتم تضمينها في قانون الميزانية.[102] في عام 2006 ، تم سن قانون الميزانية الوطنية والمسؤولية المالية ، والذي ينص على أن الإنفاق العام يجب أن يستند إلى معيار المساواة بين الجنسين.

---

[99] Budget law called the Código Orgánico de Planificación y Finanzas Públicas, Consejo Nacional para la Igualdad de Institucionalidad y Estrategias para el Seguimiento del Gasto Público en la Niñez en Ecuador“ (Intergeneracional (2014 ”,Inversión en la Infancia :presentation from the “Seminario Internacional Una apuesta por la equidad a 25 años de la CDN” held in .Lima, Peru on 2-3 October (Ministry of Finance (2014a *Clasificador de Orientación de Gasto en Políticas de Igualdad en Infancia,* Nota de Descripción de los Clasificadores de “ (Ministry of Finance (2014b .Ministerio de Finanzas :Quito ,*Niñez y Adolescencia* .Ministerio de Finanzas :Quito ”,Orientación de Gasto en Políticas de Igualdad en Infancia, Niñez y Adolescencia

[100] انظر https://unstats.un.org/wiki/display/SDGeHandbook/Indicator+5.c.1 تم الوصول إليه في مارس 2023. أبلغت 70 دولة فقط عن هذا المؤشر ، لذلك قد تكون النتائج منحرفة.

[101] صندوق UNGEI و Malala) 2023). تحسين الإنفاق لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. كيف يمكن توجيه التمويل لتحسين المساواة بين الجنسين في التعليم؟ https://www.ungei.org/publication/spending-better-gender-equality-education

[102] المرجع السابق.

- تتمتع الإكوادور بتاريخ طويل من الموازنة المراعية للمنظور الجنساني: لقد أصبح من الواضح مؤخرًا أن النساء والفتيات يتقدمن الآن على الأولاد في التعليم الابتدائي والثانوي مع تسجيل أعلى ونتائج أفضل - وهذا يسمح الآن بإلقاء نظرة أكثر دقة على كيفية تطبيق ذلك على الفروق بين الفتيان والفتيات لتحقيق المساواة بين الجنسين.[103]

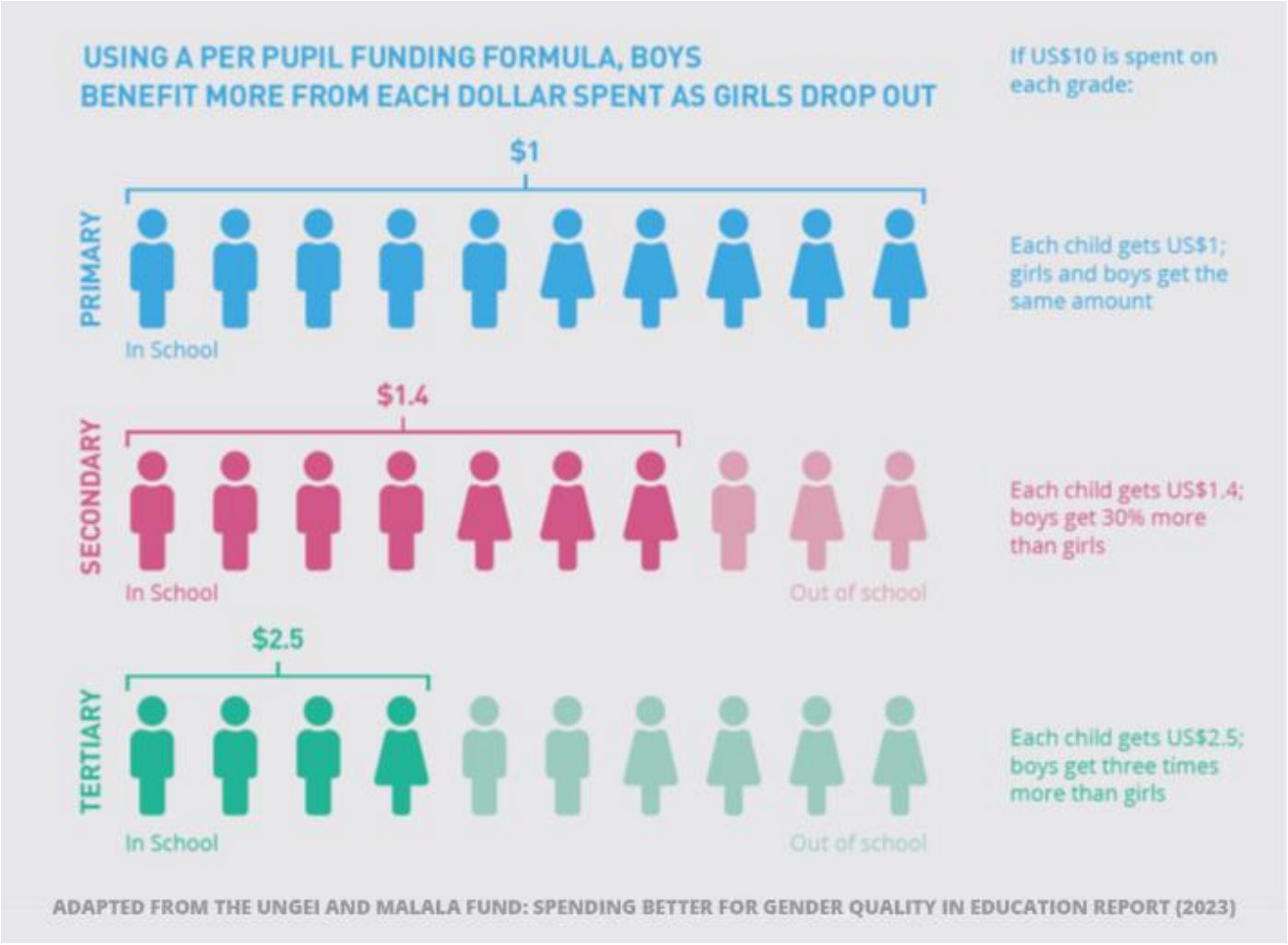

الشكل: 14.

هناك أدلة على أن الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على المساواة بين الجنسين في التعليم. ويشمل ذلك:

- زيادة التحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن في المدرسة: لقد ثبت أن الموازنة المراعية للمنظور الجنساني تزيد من التحاق الفتيات بالمدارس واستبقائهن فيها من خلال توفير الموارد والبرامج المستهدفة لمعالجة الحواجز المحددة التي تمنع الفتيات من الوصول إلى التعليم ، مثل نقص وسائل النقل والمرافق الصحية والسلامة.
- تحسين جودة التعليم للفتيات والفتيان: لقد ثبت أن الموازنة المراعية للمنظور الجنساني يحسن جودة التعليم للفتيات والفتيان من خلال معالجة الاحتياجات والتجارب القائمة على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم ، مثل توفير تدريب المعلمين على ممارسات التدريس التي تراعي الفوارق بين الجنسين ، وتحسين البنية التحتية والموارد المدرسية ، ومعالجة مسائل النوع الاجتماعي والعنف القائم في المدارس.
- الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس: يمكن أن تقلل الموازنة المراعية للمنظور الجنساني من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس من خلال توفير الموارد والبرامج لتلبية الاحتياجات والتجارب المحددة للفتيات والنساء ، مثل تدريب المعلمين وموظفي

[103] هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2009). الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في الإكوادور. انظر:
https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Media/Publications/UNIFEM/Evaluation_GRB_Programme_Ecuador_en.pdf

المدرسة ، وتحسين البنية التحتية والموارد المدرسية ، وتنفيذ السياسات والإجراءات لمنع والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس.

- المزيد من السياسات والبرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتراعي الفروق بين الجنسين في التعليم: لقد ثبت أن الموازنة المراعية للمنظور الجنساني يؤدي إلى سياسات وبرامج أكثر حساسية تجاه النوع الاجتماعي ومراعية للمنظور الجنساني في التعليم ، حيث من المرجح أن تأخذ الحكومات وصانعي السياسات التعليمية في الاعتبار احتياجات وتجارب كل من الفتيات والفتيان ، وكذلك النساء والرجال ، عند تطويرها. سياسات وبرامج التعليم.
- استخدام أكثر فعالية وكفاءة للموارد العامة للتعليم: لقد ثبت أن الموازنة المراعية للمنظور الجنساني تؤدي إلى استخدام أكثر فعالية وكفاءة للموارد العامة للتعليم ، لأنها تضمن استخدام الموارد العامة لتلبية الاحتياجات والتجارب المحددة للأجناس المختلفة في التعليم ، بدلاً من استخدامها في التعمية بين الجنسين أو بطريقة محايدة بين الجنسين.

توضح هذه الأمثلة الآثار الإيجابية لـ الموازنة المراعية للمنظور الجنساني على المساواة بين الجنسين في التعليم وتسلط الضوء على أهمية مراعاة احتياجات وتجارب كل من الفتيات والفتيان ، وكذلك النساء والرجال ، عند تطوير سياسات وبرامج التعليم وتخصيص الموارد. تقوم منظمات المجتمع المدني أيضًا بإجراء تحليل ميزانياتها الخاصة بالنوع الاجتماعي لمحاولة التأثير على السياسات الحكومية - وهو ما سننظر إليه في ما يلي.

خطة العمل: خطة المناصرة من أجل الموازنة المراعية للمنظور الجنسانيهنا

الميزانية الشاملة لذوي الإعاقة

الميزانية الشاملة لذوي الإعاقة[104] هي طريقة أخرى لاستهداف مجموعة مهمشة وضمان عمل الميزانيات من أجل احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والاستجابة لها (على الرغم من أنه نادر الاستخدام من قبل الحكومات). عندما تكون الميزانية شاملة للإعاقة ، فهذا يعني أن احتياجات الوصول والمشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة تتم معالجتها بوعي ، وتخصيص الأموال لتلبية تلك الاحتياجات. يجب أن يكون الهدف هو التأكد من أن الطلاب ذوي الإعاقة يمكنهم حضور نفس الفصول التي يحضرها الطلاب غير المعوقين في المدرسة المحلية (لضمان التعليم الشامل على مستوى النظام) ، مع دعم إضافي موجه ، باستخدام "نهج المسار المزدوج" (انظر أدناه).

بالطبع ، يمكن أن تنطبق الموازنة الشاملة أيضًا على أي مجموعات مهمشة أخرى - لذا فإن هذا النوع من التحليل ينطبق على مجموعات أخرى أيضًا. ستضمن الميزانيات الحكومية التي تعمل من أجل الشمولية وجود موارد كافية للتعليم الشامل حيث أن جميع الدارسين يتمتعون بفرص متساوية للحصول على تعليم جيد ويمكنهم المشاركة بشكل كامل في التعلم على قدم المساواة مع الطلاب غير المعوقين (أو عيوب أخرى). هذا يعني أن هؤلاء الطلاب يتلقون نفس فرص التعلم داخل نفس النظام المدرسي مثل جميع الطلاب الآخرين.

نهج المسار المزدوج - تعميم الإدماج في جميع أنحاء نظام التعليم

يجب أن تتبع ميزانيات التعليم الحكومية نهجًا مزدوج المسار لإدماج الإعاقة ، بهدف تحويل نظام التعليم بأكمله مع مراعاة الإدماج وتوفير تدابير الدعم المستهدفة عند الحاجة.

- **المسار 1 - التغييرات على مستوى النظام.** تتضمن أمثلة الاستثمارات على مستوى النظام التي من شأنها تعزيز دمج نظام التعليم ما يلي:
  - ضمان تدريب جميع المعلمين على مناهج التعليم الشامل
  - ضمان عدد كافٍ من المعلمين ومساعدي التدريس لضمان استيعاب جميع المتعلمين
  - تحديث السياسات الحالية لتشمل تسهيلات معقولة للامتحانات
  - ضمان السياسات حول الحد الأدنى من تعديلات البنية التحتية للمدارس لجميع المتعلمين
  - إصلاحات المناهج الدراسية التي تسمح بالتدريس الشامل.
  - التسهيلات المعقولة في إطار النظم العالمية مبدأ مكرس في اتفاقية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.[105]

- **المسار 2 - الدعم الموجه لتلبية الاحتياجات المحددة للدارسين ذوي الإعاقة.** على سبيل المثال ، مع بنود إضافية في الميزانية (مثل طريقة برايل ومركز إنتاج الكتب الذي يسهل الوصول إليه) وتكييف المناهج الدراسية أو التدريس لتلبية احتياجات محددة.

[104] تم اقتباس بعض هذا القسم والمفاهيم من الحملة العالمية للتعليم و أكشن إيد و لايت فور ذا ويرلد (2022) موازنة التعليم المستجيب للنوع الاجتماعي الشامل للإعاقة. انظر: https://actionaid.org/publications/2022/gender-responsive-disability-inclusive-education-budgeting

[105] انظر: www.un.org/development/desa/disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities/article-24-education.html. تم الوصول إليه في أبريل 2023

وهذا يعني حتماً أن المدارس تتحمل تكاليف تعليم أعلى للفرد بالنسبة للطلاب ذوي الإعاقة. وجدت إحدى الدراسات أن التمويل اللازم لكل طالب معاق هو ، في المتوسط ، 2.5 مرة أكثر من الطالب غير المعاق. ضمن هذا ، قد تحمل فئات مختلفة من الإعاقة أوزانًا مختلفة: يكلف تمويل الطلاب الذين يعانون من إعاقات حركية ضعف تكلفة الطلاب غير المعوقين بينما يكون تمويل الطلاب المكفوفين أكثر بثلاث مرات.[106]

بما أن هذا ينظر إلى التكاليف على مستوى الفرد ، فإنه لا يراعي من نواح كثيرة التغييرات الأوسع على مستوى النظام المطلوبة. في عام 2021 تم إجراء دراسة متعددة البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بواسطة أكشن إيد و إديوكيشن إنرناشيونال و لايت فور ذا ويرلد تحت عنوان - "حجر الأساس للشمول "-"- أشارت إلى أن ضمان إمكانية دمج المقاربات الشاملة في نظام تعليمي ، ينطوي على ضمان أعداد كافية من المعلمين المدربين والمؤهلين وموظفي دعم التعليم المتخصصين. ومع ذلك ، يعاني العديد من البلدان من نقص مزمن ؛ على سبيل المثال ، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث يفتقر واحد من كل ثلاثة مدرسين إلى التدريب الكافي. في هذه السياقات ، من غير المحتمل وجود عدد كافٍ من المعلمين (ذوي المهارات المناسبة) لسن مناهج شاملة. بدون مدرسين مدربين على مناهج شاملة - بأعداد كافية لإتاحة الوقت والمساحة لتكييف تعليمهم مع احتياجات جميع المتعلمين - لا يمكن أن يكون هناك تعليم شامل. وعلى هذا النحو ، تحتاج ميزانيات التعليم الشامل حقًا إلى السماح بتمويل كافٍ للقوى العاملة من المعلمين القادرة على التدريس بشكل شامل.[107]

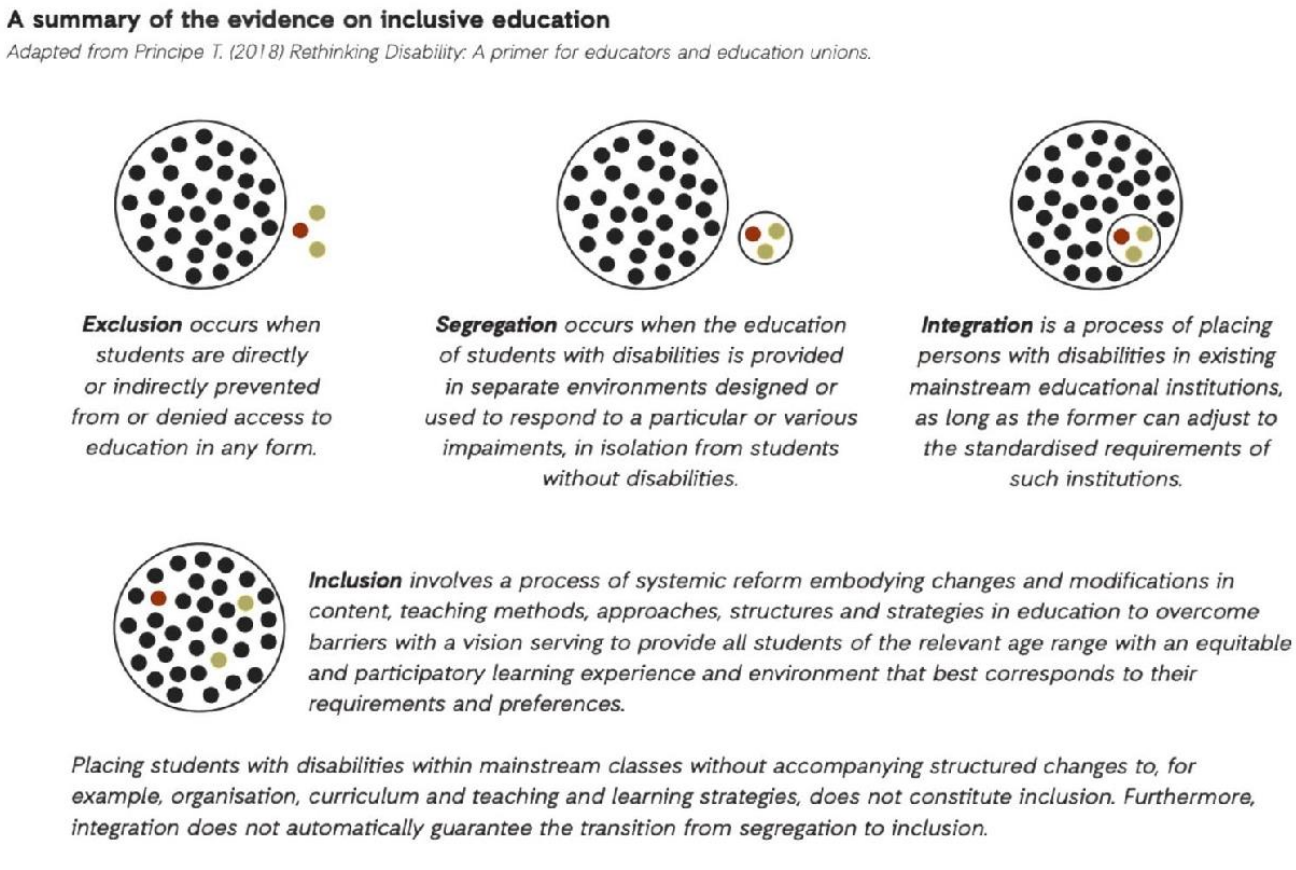

الشكل: 15

الإطار 10. مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تحليل الميزانية[108]

تعد مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تحليل الموازنة والدعوة أمرًا بالغ الأهمية لعدة أسباب:

- **لا شيء عنا بدوننا:** من واجب الحكومة التشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في أي مسائل تتعلق بالسياسة تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة. يجب أن تكون منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع يمكنها من أن تكون نظيرًا فعالاً لتحقيق أقصى استفادة من هذه المشاركة. يساعد الانخراط في عملية الموازنة على بناء مهارات ومعارف جديدة واكتساب المصداقية تجاه السلطات العامة والمسؤولين المنتخبين.
- **الطلب المستدام:** إن ضمان تخصيص الموارد العامة الكافية واستخدامها بفعالية لإدماج جميع الأشخاص ذوي الإعاقة سيستغرق سنوات عديدة. منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي لديها التركيز الضروري على المدى الطويل والاهتمام بتطوير واستدامة الطلب على المزيد من الإنفاق العام الأفضل على الإدماج.

---

[106] اليونيسف (2014). تمويل التعليم الجامع. http://www.inclusiveeducation.org/sites/default/files/uploads/booklets/IE_Webinar_Booklet_8.pdf

[107] منظمة أكشن إيد ، ومنظمة إديوكيشن إنرناشيونال ، ومنظمة لايت فور ذا ويرلد (2021). حجر الأساس للشمول: لماذا الاستثمار في القوى العاملة التعليمية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. انظر: https://actionaid.org/publications/2020/bedrock-inclusion

[108] التحالف الدولي للإعاقة. الوضع الطبيعي الجديد. انظر www.internationaldisabilityalliance.org/sites/default/files/budget_advocacy_for_a_new_normal_.pdf

- **المسئولية:** يساعد تحليل الميزانية والدعوة في رصد الإرادة السياسية للحكومة ، ومستوى الأولوية الممنوحة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة ، والتي تتضمن تحليلًا قائمًا على الحقوق.
- **تأطير النقاش حول الموارد:** تقييد الموارد هو حجة متكررة طرحتها الحكومات لشرح افتقارها إلى التقدم لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. في كثير من الأحيان تعتبر التدابير المطلوبة لا يمكن تحملها. سيسمح تحليل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للنفقات العامة الحالية وتحليل الثغرات وتكلفة التدابير بالتفاوض وإعادة صياغة النقاش حول الموارد من خلال اقتراح طريقة واقعية للمضي قدمًا.
- **ضمان حقوق الملكية:** تميل الحكومات إلى إعطاء الأولوية للإنفاق المتزايد على الخدمات والبرامج الحالية التي قد لا تلبي احتياجات الفئات الأكثر تهميشًا ، وقد لا تتمكن هذه المجموعات من الوصول إلى مناقشات الميزانية. من خلال تطوير إجماع بين جميع الفئات المستهدفة بشأن مطالب الميزانية الرئيسية ، يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المساهمة في تحقيق قدر أكبر من المساواة في استخدام الموارد بين المجموعات والمساواة بين الجنسين على مر السنين.

خطة العمل: خطط الميزانية الشاملة لذوي الإعاقة لبرنامج المناصرةهنا

تقريب الأمور لبعضها: الدعوة إلى جعل الحكومات تتبنى موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي و / أو شاملة للإعاقة[109]

تتطلب كل من الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والميزنة الشاملة للإعاقة نهجًا مشابهًا من الحكومات. يمكن للناشطين في مجال التعليم أن يلعبوا دورًا رئيسيًا في الدفاع عن كل من الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي والميزانيات الشاملة للإعاقة:

- إظهار ما يمكن عمله من خلال تحليلهم الخاص
- التواصل مع وزارتي المالية والتعليم لمناصرة التغيير
- لعب دور تحفيزي في تقديم المفاهيم إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة. عبر التعليم والوزارات الأخرى ذات الصلة / الوكالات الحكومية ، مثل تلك المسؤولة عن المساواة بين الجنسين

على سبيل المثال ، أظهرت إحدى دراسات الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي في التعليم أن جهود المجتمع المدني لإجراء تحليل جنساني للميزانية كانت جزءًا رئيسيًا في التأثير على الحكومات. لذلك ، في نهاية كل خطوة ، نظرنا إلى الأدوار التي يمكن أن يلعبها نشطاء التعليم في كل مجال (ورسم بياني يوضح أيضًا مدى ارتباط ذلك بدورة الميزانية) ؛ وفي نهاية هذا القسم نقوم بتضمين تمارين للتأثير على الحكومات وتنفيذ تمارين المجتمع المدني لتحديد الوضع الحالي وتحديد الأولويات.

الخطوةالاولى: إجراء تحليل للنوع الاجتماعي أو الإعاقة لإثراء عملية وضع الميزانية.

جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاحتياجات والتجارب المحددة لكل من الفتيات والفتيان ، وكذلك النساء والرجال ، كما يتضمن جمع المعلومات حول الإعاقة ومعدلات الالتحاق والبقاء وجودة التعليم والتمييز في المدارس. توجد في معظم البلدان بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي. ومع ذلك ، فإن هذا الأمر أكثر تعقيدًا في معظم البلدان بشأن الأطفال ذوي الإعاقة حيث توجد القليل من البيانات - من المستحيل وضع ميزانية للتعليم الشامل للإعاقة إذا كانت المعلومات الأساسية عن عدد الأطفال ذوي الإعاقة ونوع الإعاقة غير موجودة. يمكن أن يوفر تعداد السكان واستخدام وحدة عمل الأطفال في مجموعة واشنطن / اليونيسف في الأسر والمسوحات الأخرى بيانات مفيدة.

- **دور نشطاء التعليم:** في حالة عدم وجود البيانات ، يجب على منظمات المجتمع المدني المطالبة بتحسين البيانات. وإذا كانت موجودة ، فيمكنهم النظر في استخدامها لتقديم اقتراحات بشأن الأولويات. (يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول نماذج التمويل التي تدعم التعليم الشامل في تمويل اليونيسف للتعليم الشامل).

الخطوة الثانية: إشراك أصحاب المصلحة.

إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة ، بما في ذلك الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور ، لتحديد احتياجاتهم وتجاربهم الخاصة في قطاع التعليم ، ولضمان أخذ وجهات نظرهم في الاعتبار عند تطوير الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي أو ميزانية شاملة للإعاقة.

- **دور نشطاء التعليم:** النظر في تطوير التحليل ، والعمل مع المجتمعات للنظر في ما يعتقدون أنه مطلوب.

الخطوة الثالثة: تطوير إطار عمل للموازنة يراعي النوع الاجتماعي.

وضع إطار عمل من أجل الموازنة المراعية للمنظور الجنساني والتعليم الشامل للإعاقة الذي يأخذ في الاعتبار الاحتياجات والتجارب الخاصة لمختلف الجنسين في قطاع التعليم. يجب أن يتضمن الإطار الخطوات المحددة التي سيتم اتخاذها لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين ، أو ضمان أن الأطفال ذوي الإعاقة يمكنهم الذهاب إلى المدرسة والنظر في تكلفة ذلك.

[109] خلال قمة تحويل التعليم في عام 2022 ، أطلقت منظمات المجتمع المدني دعوة للعمل بشأن دمج الإعاقة ، والتي قد تدعم أيضًا جهود المناصرة الوطنية. انظر: https://knowledgehub.sdg4education2030.org/CTAinclusion

- **دور نشطاء التعليم:** تطوير نماذج لتقدير التكاليف، التي يمكن توسيع نطاقها: النظر في المدخلات في إطار العمل ؛ والضغط على البرلمانيين للحصول على موارد مقابل الإطار أو الدفاع عن الموارد المحددة في الإطار.

الخطوة الرابعة: تخصيص الموارد

يجب تخصيص الموارد لمبادرات وبرامج محددة تلبي الاحتياجات والتجارب المحددة للأجناس المختلفة أو الأطفال ذوي الإعاقة ، مثل توفير الموارد والبرامج المستهدفة لزيادة الالتحاق والبقاء ، وتحسين جودة التعليم للفتيات والفتيان ، والحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المدارس ، أو توسيع نطاق مناهج وطرق التدريس الشاملة.

- **دور نشطاء التعليم:** مواصلة الحملة من أجل زيادة الموارد وضمان تحويل الالتزامات إلى أموال ومخصصات.

الخطوة الخامسة: المراقبة والتقييم

رصد وتقييم تنفيذ وتأثيرات الموازنة المراعية للمنظور الجنساني ، والتدابير الشاملة للإعاقة ، وإجراء التعديلات حسب الحاجة للتأكد من أنها تحقق أهدافها المرجوة ولها تأثير إيجابي.

- **دور نشطاء التعليم:** إجراء عمليات تدقيق من قبل المواطنين ؛ وتحديد مواطن الفشل؛ والانظر في استيعاب الميزانية وتحديد العوائق وما إلى ذلك.

الشكل: 16. كيف تعمل الموازنة الشاملة للإعاقة والميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي حول دورة الميزانية؟

ميزانيات عدم المساواة والتعليم: الاستثمار في مستويات مختلفة من التعليم

في العديد من البلدان ، هناك مستويات مختلفة من دخل الأسرة وهي الأهم في تحديد مدى جودة أداء الطفل في المدرسة. يميل الأشخاص ذوو الدخل الأدنى إلى أن يكونوا أولئك الذين يقضون أقل وقت في التعليم - فهم دائمًا أكبر عدداً من السكان خارج المدرسة ومستوى تطورهم أقل - وبالتالي يستهلكون أقل الميزانيات العامة. ويزداد عدم التكافؤ في التمويل تعقيدًا بسبب ارتفاع مستويات التعليم التي تتلقى في كثير من الأحيان تمويلًا أكثر من المستويين الابتدائي والثانوي.

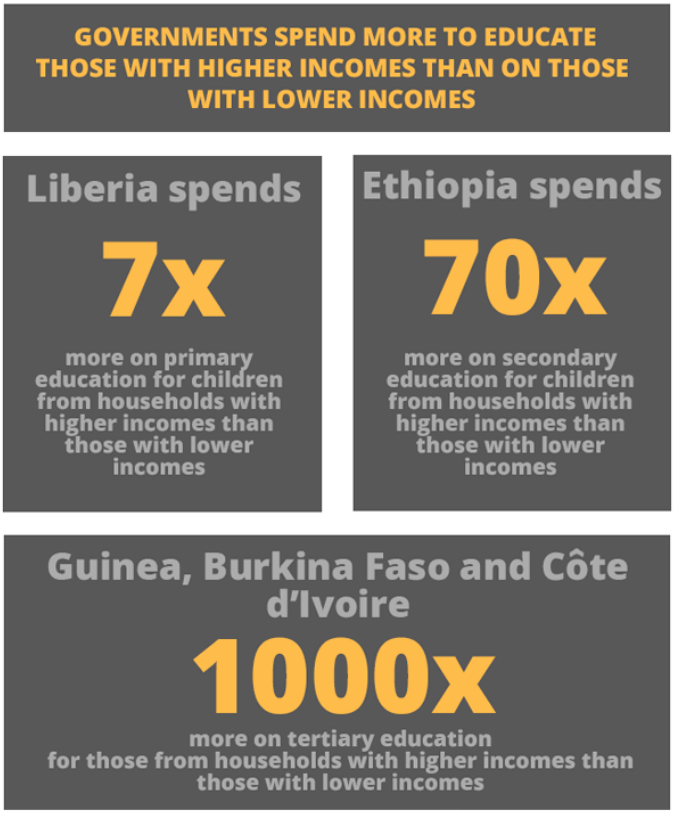

Fig: 17

فعلى سبيل المثال ، يمثل التعليم العالي في إثيوبيا 40٪ من ميزانية التعليم. وهذا يعادل إنفاق الفرد 50 مرة أعلى مما هو عليه في التعليم الابتدائي و 16 مرة أعلى من التعليم الثانوي. في الواقع ، في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، يكون احتمال إنهاء الطفل الذي ينتمي إلى الخمس الأدنى دخلاً أقل بسبع مرات من احتمال إنهاء الطفل من الخمس الأعلى دخلاً.[110] بالإضافة إلى ذلك ، فإن الخُمس الأقل دخلاً لديه فرصة تقريبًا للالتحاق بالجامعة ، والتعليم العالي متاح بشكل حصري تقريبًا لأغنى الأسر. وكما أشارت إحدى الدراسات ، في العديد من البلدان ، يكون الوصول إلى الجامعات "محميًا بالثروة" على مستوى العالم.[111]

حتى في البلدان ذات الدخل المرتفع ، لا يكمل سوى ثلاثة أرباع الأطفال من الأسرة الخمسية ذات الدخل المنخفض تعليمهم الثانوي ، مقارنة بـ 90٪ من أطفال الأسر ذات الدخل المرتفع. وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، يمكن أن تصل فجوة الأداء بين الطلاب من أعلى وأقل الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية إلى ثلاث إلى أربع سنوات من الدراسة.[112]

تؤدي هذه الأنماط إلى توزيع منحرف للغاية للموارد العامة. أشار تقرير عبر البلدان لعام 2023 من اليونيسف ، يبحث في مجموعات البيانات العالمية عبر جميع البلدان من 2010 إلى 2021 ، إلى ما يلي:

- يستفيد الخُمس الأقل دخلاً من المتعلمين من 16٪ فقط من التمويل العام للتعليم ، مقارنةً بالأعلى ، الذين يستفيدون من 28٪.
- 30٪ من البلدان تفشل في إنفاق حتى 15٪ من موارد التعليم العام على المتعلمين من 20٪ من الأسر ذات الدخل المنخفض.
- من بين البلدان منخفضة الدخل ، يذهب 11٪ فقط من تمويل التعليم العام إلى أقل الدارسين دخلاً ، بينما يذهب 42٪ إلى الدارسين الأعلى دخلاً.
- 1 من كل 10 دول ، يتلقى الدارسون من 20٪ من الأسر ذات الدخل المرتفع أربعة أضعاف أو أكثر من الإنفاق على التعليم العام مقارنة بأولئك الذين ينتمون إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. كل هذه البلدان في أفريقيا

[110] مأخوذة من قاعدة البيانات العالمية لعدم المساواة في التعليم من معهد اليونسكو للإحصاء و GEM: https://www.education-inequials.org/indicators
[111] انظر هنا: https://www.timeshighereducation.com/news/university-access-protected-wealth-richest-globally
[112] انظر: https://www.oecd.org/pisa/

Average distribution of public education funding per learner's wealth background, 2022 update

Country income group	Number of countries	% of education resources reaching learners from low income households	% of education resources reaching learners from richest 20% of households
HIGH INCOME	33	17%	23%
UPPER MIDDLE INCOME	23	17%	23%
LOWER MIDDLE INCOME	28	15%	27%
LOW INCOME	18	11%	42%
TOTALS	102	16%	28%

Graph: 12 Sourced from UNICEF report: Transforming Education with Equitable Financing (2023)

تتمثل إحدى طرق تحليل من يستفيدون من الإنفاق في النظر إلى استخدام تحليل نسبة الانتفاع. أ تحليل نسبة الانتفاع هو طريقة مستخدمة لتقييم توزيع فوائد الإنفاق العام على التعليم - من خلال تراكب بيانات الإنفاق العام مع بيانات عن مسوح الأسر لمعرفة من الذي يحصل على الإنفاق (انظر الإطار 11). يؤكد عدد من دراسات تحليل نسبة الانتفاع على مدى سنوات عديدة ما توصلت إليه دراسة اليونيسف: إن إنفاق الحكومات أكثر على التعليم العالي عندما لا يزال التعليم الابتدائي والثانوي غير مكثف ، من المرجح أن يفيد الأطفال من الأسر ذات الدخل المرتفع ، مما يمثل إنفاقًا تنازليًا في معظم البلدان منخفضة الدخل. فعلى سبيل المثال ، كشفت دراسة أجريت في 31 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا عن نمط شامل للإنفاق على التعليم "المؤيد للأثرياء" ، الذي يتزايد مع مستوى التعليم.[113] تشير هذه الأدلة وغيرها إلى أن الإنفاق بشكل عام في العديد من البلدان غالبًا ما يكون تصاعديًا عند مستويات منخفضة وتنازلياً عند مستويات أعلى - وجد مشروع الالتزام بالإنصاف أن هذا شائع في العديد من البلدان.[114]

الإطار 4. تحليل نسبة الانتفاع: من يحصل على ماذا؟

تحليل نسبة الانتفاع هو أسلوب يستخدم لتقييم توزيع فوائد الإنفاق العام على التعليم. فهو يساعد في تحديد من يستفيد بالفعل من استثمار الحكومة في التعليم وإلى أي مدى. من خلال تحليل البيانات المتعلقة بدخل الأسرة ، والتحصيل التعليمي ، والعوامل الأخرى ذات الصلة ، يمكن أن يوفر تحليل حدوث المنافع نظرة ثاقبة حول ما إذا كان الإنفاق العام على التعليم يصل إلى السكان الأكثر حرمانًا ويحسن وصولهم إلى التعليم الجيد. يمكن استخدام هذه المعلومات لإثراء قرارات السياسة ولتحسين استهداف وفعالية الإنفاق على التعليم. يمكن استخدام هذه المعلومات لإثراء قرارات السياسة ولتحسين استهداف وفعالية الإنفاق على التعليم. يأخذ نسبة المنفعة في الاعتبار من (من حيث المجموعات الاجتماعية والاقتصادية) الذي يتلقى الفائدة من التعليم ، باستخدام مجموعات بيانات مسح الأسر المعيشية حول استخدام التعليم ، وبعض مقاييس الحالة الاجتماعية والاقتصادية جنبًا إلى جنب مع تكاليف الوحدة المخصصة لخدمات التعليم. عندما يتم الجمع بين معدلات الاستخدام وتكاليف الوحدة للخدمات المختلفة ، يمكن تقدير توزيع الفوائد من استخدام الخدمات ومقارنتها.

تمويل مختلف مستويات التعليم

يمثل ما ورد أعلاه تحديًا ماليًا صعبًا ، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل التي يتزايد فيها عدد الشباب ، والتي يتعين على وزارات التعليم والمالية التعامل معها في السنوات القادمة. مع استمرار تزايد أعداد الشباب في العديد من البلدان منخفضة الدخل ، سيكون هناك المزيد من الشباب الذين يواصلون تعليمهم حتى المرحلة الثانوية ويرغبون في الوصول إلى التعليم العالي. في الواقع ، يوجد حاليًا حوالي 220 مليون طالب في التعليم العالي في العالم ، ارتفاعًا من 100 مليون في عام 2000. بحلول عام 2025 ، من المرجح أن يكون 70٪ من الطلاب على مستوى العالم من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي

[113] (Ilie، S and Rose، P (2018 من الذي يستفيد من الإنفاق العام على التعليم العالي في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء ؟، قارن: مجلة التربية المقارنة والدولية ، 4 :48 630-647 ، DOI :10.1080 / 03057925.2017.1347870

[114] يمكن العثور على ملخص لعدد من دراسات الدول هنا: https://commitmentoequity.org/

والتنمية. يشير النمو الأخير ، على سبيل المثال ، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، إلى أن عدد الطلاب في برامج التعليم العالي قد تضاعف في العقد الماضي.

للإضافة إلى ذلك ، لا يزال العديد من البلدان بحاجة إلى تركيز الانتباه إلى أسفل لتقديم الدعم لمعادلة التعليم ، إلى السنوات الأولى من التعليم ، حيث غالبًا ما يتم توجيه القليل جدًا من الميزانية العامة - في الواقع ، في العديد من البلدان هناك القليل من المخصصات العامة للتعليم في السنوات الأولى. ومع ذلك ، فقد ظهر الاستثمار في التعليم المبكر ، في مجموعة من البلدان ،[115] ليكون أحد أكثر الإجراءات تكافؤًا لدعم الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض لمواكبة أقرانهم ذوي الدخل المرتفع وتجنب الفجوات اللاحقة التي غالبًا ما تتطور. في الوقت الحالي ، يتم تخصيص 6٪ فقط على مستوى العالم ، وتنخفض إلى 2٪ فقط في البلدان منخفضة الدخل ، للتعليم قبل الابتدائي - وهي نسبة قليلة جدًا وأقل من الاتفاقات المبرمة في إعلان طشقند في عام 2022 (انظر الإطار 12). مما لا شك فيه ، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التمويل على هذا المستوى لضمان أن تمويل التعليم يمكن أن يهيئ ساحة اللعب للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض الذين يبدأون التعليم مع الحرمان الذي يمكن التغلب عليه من خلال الاستثمار في رعاية وتربية الطفولة المبكرة.

يتطلب الحق في التعليم أن تجد الحكومة طرقًا للتمويل على جميع المستويات ، وفي العديد من البلدان ، سيكون من الضروري تحقيق توازن جيد بين المصالح المختلفة لضمان عدم تفاقم التفاوتات الموجودة مسبقًا ، مع النظر أيضًا في كيفية زيادة حجم الميزانية. لتخصيص المستويات الأعلى والأدنى للاستجابة لهذه الاحتياجات المختلفة. يهدف تمرين "خطة العمل" أدناه إلى المساعدة في استكشاف هذه الخيارات السياسية الصعبة.

الإطار 12. يُلزم إعلان طشقند الحكومات بإنفاق ما لا يقل عن 10٪ من ميزانية التعليم على تعليم الطفولة المبكرة

يقر الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بأنه ، إذا تم تطوير الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل جيد ، يمكن أن يكون عملاً هامًا من أعمال التحضير للتعليم الأساسي ووسيلة مهمة لإعمال الحق في التعليم. ويرجع ذلك إلى أن توسيع نطاق الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يعد أحد أكثر العوامل المعادلة فعالية لفرص التعلم مدى الحياة.[116]

ارتفعت المشاركة في التعليم قبل الابتدائي بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية ، حيث ارتفعت من 46٪ في عام 2010 إلى 61٪ في عام 2020. ومع ذلك ، فإن معدلات المشاركة بالكاد تبلغ 20٪ في البلدان منخفضة الدخل ، ولم يكن لدى طفل واحد من كل 4 أطفال دون سن الخامسة أي شكل من أشكال التعليم قبل الابتدائي ، وهو ما يمثل 33 مليونًا من أصل 134 مليونًا.[117]

بشكل عام ، لا يزال نقص التمويل المزمن يمثل مشكلة رئيسية. يتم تخصيص 6.6٪ في المتوسط من ميزانيات التعليم على المستويين الوطني ودون الوطني للتعليم قبل الابتدائي على مستوى العالم. تستثمر البلدان منخفضة الدخل ، في المتوسط ، 2٪ فقط من ميزانيات التعليم في التعليم قبل الابتدائي. وبما أنه في عام 2021 كانت 22٪ فقط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جعلت التعليم قبل الابتدائي إلزاميًا ، ورد أن 45٪ فقط تعمل على توفير سنة واحدة على الأقل من التعليم قبل الابتدائي المجاني. من العقبات الرئيسية التي تحول دون توسيع نطاق الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أيضًا الافتقار إلى المعلمين المؤهلين لمرحلة ما قبل الابتدائي ومقدمي الرعاية. تقدر اليونسكو أن هناك حاجة إلى 9.3 مليون معلم آخر بدوام كامل لجعل التعليم قبل الابتدائي شاملاً بحلول عام 2030. [118]

للتغلب على هذه المشاكل ، أطلق مؤتمر اليونسكو حول رعاية الطفولة المبكرة والتعليم في أوزبكستان في نوفمبر 2022 إعلان طشقند الذي التزمت فيه البلدان باستثمار 10٪ على الأقل من إجمالي الإنفاق على التعليم في التعليم قبل الابتدائي. كما التزم الإعلان بضمان أن تكون رواتب وظروف عمل العاملين في مرحلة ما قبل المدرسة متساوية على الأقل مع رواتب معلمي التعليم الابتدائي ، وأعاد التأكيد على الالتزام بضمان سنة واحدة على الأقل من التعليم قبل الابتدائي المجاني ، بما يتماشى مع الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. .

[115] يوجد ملخص جيد للأدلة في: البنك الدولي (2018). تقرير عن التنمية في العالم 2018: تعلم تحقيق وعد التعليم. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2018

[116] Britto, P. R., Lye, S. J., Proulx, K., Yousafzai, A. K., Matthews, S. G., Vaivada, T., Perez-Escamilla, R., Rao, N., Ip, P., Fernald, L. C. H., MacMillan, H., Hanson, M., Wachs, T. D., Yao, H., Yoshikawa, H., Cerezo, A., Leckman, J. F., Bhutta, Z. A. and the Early Childhood Development Interventions Review Group. 2017. رعاية التنشئة: تعزيز تنمية الطفولة المبكرة. (Nurturing care: promoting early childhood development). The Lancet, Vol 389, No. 10064,

[117] اليونسكو (2022). يبدأ التعليم مبكراً: التقدم والتحديات والفرص ؛ تقرير خلفية المؤتمر. انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000383668

[118] Britto, P. R., Lye, S. J., Proulx, K., Yousafzai, A. K., Matthews, S. G., Vaivada, T., Perez-Escamilla, R., Rao, N., Ip, P., Fernald, L. C. H., MacMillan, H., Hanson, M., Wachs, T. D., Yao, H., Yoshikawa, H., Cerezo, A., Leckman, J. F., Bhutta, Z. A. and the Early Childhood Development Interventions Review Group. 2017. رعاية التنشئة: تعزيز تنمية الطفولة المبكرة. (Nurturing care: promoting early childhood development). The Lancet, Vol 389, No. 10064,

خطة العمل: المساواة في الخيارات السياسية وتمويل مستويات مختلفة من التعليم هنا

الوحدة 4. التدقيق

ملخص الوحدة

تركز الوحدة الرابعة على فهم سبب كون المساءلة عن الموازنة من أقوى الأدوات في توفير الحق في التعليم ، مع استكشاف كيفية مساءلة الحكومات عن التزامات الإنفاق من خلال أعمال تتبع الميزانية ، وضمان وصولها إلى المجتمعات والمدارس المقصودة. - ودق ناقوس الخطر إذا لم يحدث ذلك.

ستدعم الوحدة نشطاء التعليم من أجل:

- التعريف بالدور الحاسم لمنظمات المجتمع المدني ونقابات المعلمين والمجتمعات والأفراد في التدقيق في الإنفاق على التعليم والميزانيات ، لمحاسبة حكوماتهم.
- استكشاف إمكانيات التحقق من النفقات العامة لمختلف مراحل دورة الميزانية وعلى مستويات مختلفة (على سبيل المثال ، الوطنية ، الإقليمية ، المحلية).
- استكشاف المنهجيات والأساليب المختلفة لفحص الميزانيات والإنفاق ، ومحاسبة الحكومات ، مع التركيز بشكل خاص على تتبع الميزانية ، مع مساعدة النشطاء أيضًا على التفكير في العمل مع الآخرين في عمل الموازنة ، وتحديد الشركاء ، وجمع معلومات الموازنة ، إلخ.
- استكشاف إمكانيات التحقق من النفقات العامة لمختلف مستويات التعليم (مثل الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة الابتدائي والثانوي والعالي).

الشكل: 18.

دور المجتمع المدني واتحادات المعلمين في مراقبة الموازنات

في العديد من البلدان لا تتسم الميزانيات الحكومية بالشفافية، وإن عدم الكفاءة والفساد يعنيان أن الأموال لا تصل إلى المدارس المخصصة لها - خاصة في المناطق المحرومة. يمكن أن تساعد المشاركة والتدقيق النشط في عمليات الموازنة إلى جانب المراقبة من قبل المجتمع المدني أو نقابات المعلمين في إنشاء حلقة مساءلة يمكنها تغيير ذلك.

هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تسهيل التحقق من الميزانية من قبل منظمات المجتمع المدني ونقابات المعلمين ، بما في ذلك:

- المطالبة بالشفافية في الموازنات
- التأثير على عملية صنع القرار المتعلقة بالميزانية لتكون أكثر ملاءمة واستجابة للاحتياجات
- زيادة الإنصاف في الإنفاق على مع ذلك ، على سبيل المثال ، تدقيقات الإنصاف والميزنة الجنسانية
- تتبع الميزانية لضمان تأثير مخصصات الميزانية واستخدامها
- تدريب المجتمعات وجمعيات الآباء والمعلمين ولجان إدارة المدارس على المستوى المحلي للمشاركة في أعمال الميزانية ، بما في ذلك ، مع البرلمانيين المحليين الذين لديهم معرفة بالميزانية المكتسبة من التدريب
- إشراك المجتمعات في المراقبة التشاركية ، على سبيل المثال من خلال عمليات التدقيق الاجتماعي وبطاقات أداء المواطنين التي يمكن أن تساعد في تقييم كفاءة وجودة المدارس العامة
- إدانة الحيل مثل المدرسين الوهميين على كشوف المرتبات

دراسة الحالة. المرصد المالي لحملة أمريكا اللاتينية للحق في التعليم: تسهيل العدالة المالية على المستوى الإقليمي

لتسهيل رقابة المجتمع المدني على ميزانيات التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، تقوم حملة أمريكا اللاتينية من أجل الحق في التعليم بتحديث بيانات نظام الرصد الإقليمي لتمويل حق الإنسان في التعليم في المنطقة بشكل منهجي.[119] تم إطلاق المنصة في عام 2017 ، وهي تقدم بيانات وتحليلات

[119] انظر: https://monitoreo.redclade.org/

مقارنة حول تمويل التعليم العام في 20 دولة في المنطقة ، على مدى أكثر من عشرين عامًا ، بين عامي 1998 و 2021. تم تنظيم المؤشرات في ثلاثة أبعاد للتحليل: الجهد المالي العام ، وتوافر الموارد لكل شخص في سن المدرسة ، والوصول العادل إلى المدرسة.

يسلط تقرير عام 2022 الذي يلخص أحدث النتائج ، يسلط الضوء على التحديات التي تواجه المنطقة في "الجهد المالي العام" (يُقاس من خلال تلبية حصة الميزانية البالغة 20٪ أو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي). أولاً ، دولتان فقط تجاوزتا 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2019: كوستاريكا (6.75٪) وكوبا (10.41٪). يرتبط المؤشر الثاني بالإنفاق على التعليم بإجمالي الإنفاق الحكومي ، مع هدف مرجعي تقديري يبلغ 20٪. أربعة بلدان فقط تجاوزت هدف 20٪: كوستاريكا (21.5٪) ، كوبا (26.8٪) ، غواتيمالا (21.1٪) وهندوراس (24.6٪). وبهذا المعنى ، لا يزال الجهد المالي العام بعيداً عن تحقيق أهداف أجندة التعليم لعام 2030.

فيما يتعلق بمؤشر "توافر الموارد" ، يقيس هذا الإنفاق الفردي ، مقابل مرجع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 7،469.60 دولاراً أمريكياً (بأسعار تعادل القوة الشرائية الثابتة لعام 2017). بينما في الفترة ما بين 2000-1998 ، خصصت دول المنطقة ككل ما متوسطه 1،180 دولاراً أمريكياً لكل شخص في سن المدرسة ، ووصل هذا الرقم في 2021-2019 إلى 2،500 دولار أمريكي. بعبارة أخرى ، زاد المبلغ بشكل كبير (أكثر من الضعف) في أكثر من عقدين بقليل ، لكنه لا يزال يمثل نسبة صغيرة جدًا من المخصصات التي قدمتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (حوالي الثلث).
أخيراً ، فيما يتعلق ببعد "الوصول العادل إلى المدرسة" ، هناك اختلافات كبيرة في المنطقة من حيث الوصول إلى التعليم على أساس مستويات الدخل. وبتقييم متوسط القيم لآخر ثلاث سنوات بالبيانات المتاحة (2020-2018) ، فإن متوسط حضور الشريحة الخمسية ذات الدخل الأعلى هو 86٪ من السكان في سن المدرسة ، بينما في الشريحة الخمسية ذات الدخل الأقل كانت 74٪.[120]

المشاركة في دورة الميزانية - فضاءات لمشاركة نشطاء التعليم

نشطاء التعليم لديهم تاريخ طويل في الانخراط في المناصرة حول الميزانية - كما تظهر بعض دراسات الحالة في هذا القسم. تختلف الفرص المتاحة للمجتمع المدني أو نقابات المعلمين للمشاركة في عمليات الموازنة المختلفة على نطاق واسع حسب البلد ، مع وجود مساحة كبيرة لدى البعض والبعض الآخر محدود المساحة. لكن نقاط الدخول موجودة في كل بلد تقريبًا ، ولذلك فمن الضروري أن يكون لدى نشطاء التعليم فهم جيد لتقويم ميزانية حكومتهم. وهذا يشمل النظر في وثائق الموازنة الرسمية المنشورة ، والمساحات المحتملة للمشاركة ، ومدى استجابة الحكومة المحتمل ، والجوانب الحكومية التي يمكن أن تتأثر. من المهم أيضاً معرفة متى (أي في أي مراحل من عملية الموازنة) قد يكون لأنشطة المناصرة المختلفة تأثير.

دورة الميزانية

(تمثل الدوائر الرمادية دورات الميزانية وطرق التأثير الممثلة في الدوائر الصفراء)

[120] حملة أمريكا اللاتينية للحق في التعليم (2022). تمويل حق الإنسان في التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. https://monitoreo.redclade.org/

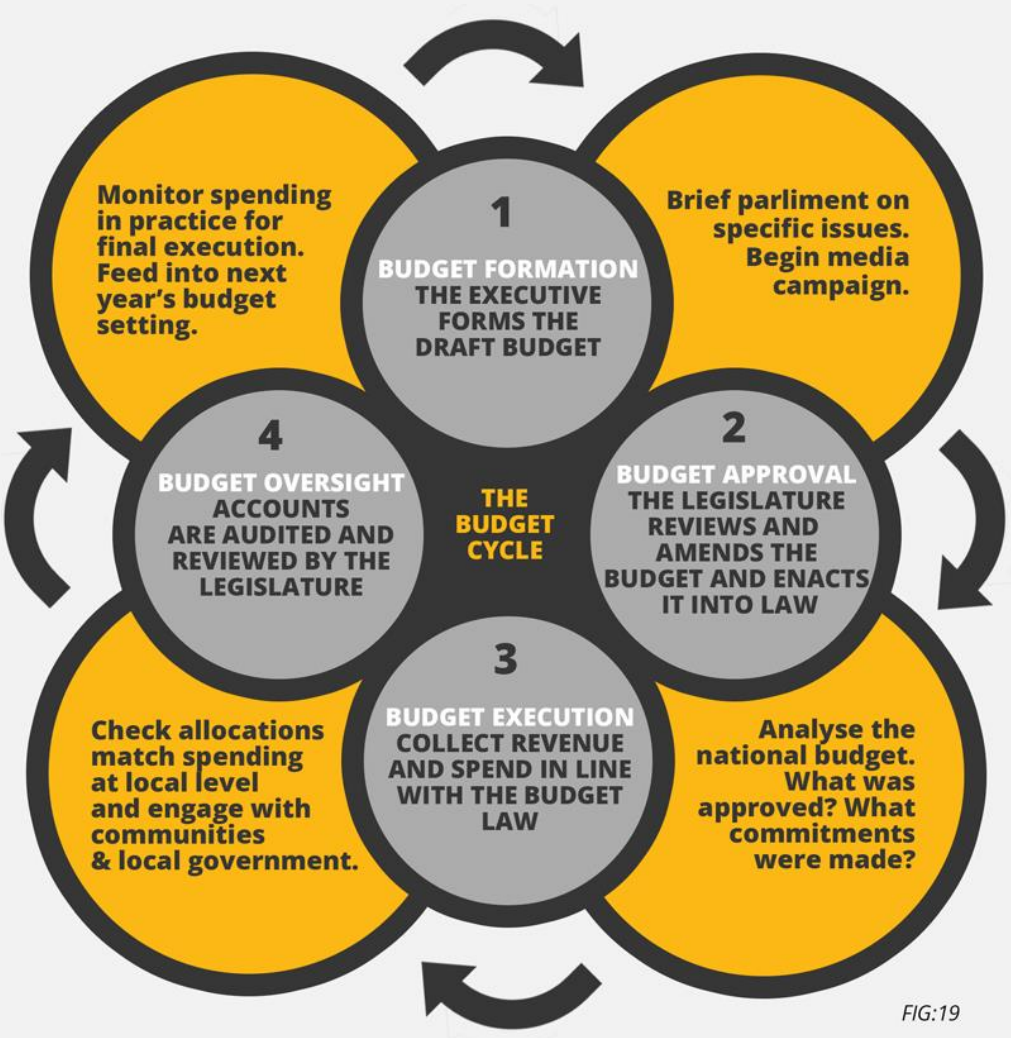

FIG:19

1. صياغة الميزانية

هذا هو الوقت الذي يبدأ فيه الفرع التنفيذي للحكومة في صياغة الميزانية. في هذه المرحلة ، يمكن للناشطين في مجال التعليم إصدار تحليلات على أمل التأثير في عملية صياغة الميزانية. يمكن لنقابات المعلمين على وجه الخصوص الدخول في حوار اجتماعي مع البرلمان / الوزارات على وجه الخصوص ، لا سيما حول الأجور والظروف نتيجة لقرارات الإيرادات / الميزانية.

في البلدان التي تصدر بيان ما قبل الميزانية ، يمكنهم:

- الاستجابة لأولويات الميزانية الحالية لوسائل الإعلام
- الانخراط في حوار ومناقشة حول توقعات الإيرادات التي تدعم الخيارات في الميزانية (أي التأثير على مواقف السلطة التنفيذية بشأن السياسة الضريبية) والعمل مع منظمات المجتمع المدني / النقابات العمالية الأخرى للتساؤل / الطعن في ذلك

2. إجازة الميزانية

هذا هو الوقت الذي قد تتم فيه مناقشة خطة الموازنة وتعديلها والموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية. عادة ما تكون مرحلة إجازة الميزانية عندما يكون اهتمام الجمهور بالميزانية في ذروته. وبالتالي ، فإنه يوفر للناشطين في مجال التعليم فرصة قوية للتأثير على عملية الميزانية. ويمكن أن يتأثر صنع القرار في الهيئة التشريعية بما يلي:

- نشر ملخص نقدي للميزانية
- العمل مع البرلمانيين أو اللجان البرلمانية للتأثير في عمليات إعادة التخصيص أو التغييرات في مقترح الموازنة
- المشاركة مع وسائل الإعلام لتسليط الضوء على مجالات محددة حيث تحتاج الأشياء إلى التغيير على المدى القصير ، وكذلك الاستفادة من التغطية الإعلامية لإجراء تغييرات أكثر صعوبة وطويلة الأجل - أي السياسة الضريبية

3. تنفيذ الميزانية

هذا عندما يتم تنفيذ أولويات الميزانية وتدفق الأموال من خلال النظام. في هذه المرحلة ، يمكن للمجتمع المدني:

- إجراء تحليل تتبع الميزانية
- تنظيم مجموعات المناصرة المحلية للميزانية لتحليل الإنفاق في منطقة ما
- تتبع ما يتم إنفاقه على مستوى المدرسة

4. مراقبة الميزانية

هذا هو الوقت الذي يتم فيه مراجعة وتقييم النفقات الفعلية للميزانية من أجل الفعالية. يمكن للمجتمع المدني الاستفادة من هذه المرحلة من أجل:

- إعادة تجميع البيانات على المستوى الوطني لكشف الفجوات بين ما تم إدراجه في الميزانية والإنفاق الفعلي ، أي أين تصل الأموال وأين لا تصل
- التحقق من أن الأموال قد تم إنفاقها كما هو مخطط ، على سبيل المثال ، البحث في التأثير على مجموعات سكانية محددة (مثل المجتمعات الحضرية والريفية ، أو الأطفال ذوي الإعاقة)
- تحديد الاحتيال / الفساد / الهدر
- استخدام نتائج البيانات / الأبحاث كأساس لجلسات الاستماع العامة وما إلى ذلك للتأثير على مخصصات ميزانية العام المقبل.

خطة العمل: التحقيق في مسؤوليات الإنفاق على المستويات المختلفة هنا

تحليل الميزانية على المستويين الوطني والمحلي

يمكن أن يساعد تحليل الميزانية في تحديد مصدر الإيرادات ، وكيف تنوي الحكومة إنفاق الأموال العامة.

ستعمل العديد من مجموعات المجتمع المدني على تحليل مخصصات الميزانية كل عام لمراقبة الحصة لمعرفة ما إذا كانت تتزايد أم تتناقص. يمكن أن يوضح تحليل الميزانية أيضًا ما إذا كانت مجالات الأولوية للسياسة المحددة يتم تناولها بالفعل ومدى حساسية هذا التخصيص لاحتياجاتهم ، أو إذا كانت الميزانية كافية ومبررة فيما يتعلق بالسياسات الحكومية ، أو ما إذا كانت الميزانية عادلة.

على المستوى الوطني / دون الوطني ، هناك أيضًا دور تلعبه منظمات المجتمع المدني ونقابات المعلمين في إزالة الغموض عن الميزانيات والمطالبة بمزيد من الشفافية عند عدم توفر المعلومات. عندما تكون الحكومات منفتحة وخاضعة للمساءلة ، فهناك فرصة أكبر بكثير لإنفاق الأموال بشكل فعال وكما وعد - وإذا لم يكن الأفراد أو المجتمعات واثقين من أن الميزانيات المخصصة سيتم إنفاقها بشكل صحيح ، أو أن ضرائبهم يتم إنفاقها بشكل مناسب ، فعندئذ يكون الأمر كذلك. من الصعب الدفاع عن المزيد من الموارد. ومع ذلك ، يمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بالميزانيات محدودة في كثير من الأحيان ، ويصعب العثور عليها أو تقديمها بطريقة كثيفة أو معقدة.

على المستوى الوطني ، يعد الدفاع عن السياسات والممارسات التي تعزز الشفافية والمساءلة في الإيرادات والإنفاق الحكومي دورًا مهمًا يمكن أن يلعبه النشطاء في مجال التعليم. هناك أيضًا دور مفيد يمكن لعبه لتبسيط الميزانية حتى يتمكن جميع الأفراد والمجتمعات من فهم ما هي المجموعات ذات الجذور القوية في المجتمعات التي يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في المساعدة على فتح عملية إعداد الميزانية ، وإزالة الغموض عن الميزانيات ، و جعل معلومات الموازنة أكثر سهولة وفهمًا للمواطنين.

الأنشطة المحددة الأخرى التي تدرس الإيرادات كجزء من الدعوة للموازنة:

- تحليل العلاقة بين خدمة الدين وعائدات الضرائب والإنفاق
- إجراء تحليل مستقل للميزانية لتحديد أوجه القصور في تخطيط الميزانية وتخصيصها ، والاختلافات بين الموارد المخصصة وما تم إنفاقه بالفعل
- التدريب على المستوى الوطني أو دون الوطني لمراقبة ومساءلة الحكومة (قد يشمل ذلك إشراك تحالفات أو نقابات خارج قطاعاتك أو حلفائك في مجال مماثل)
- العمل مع اللجان البرلمانية لتزويدها بالتحليل والمعلومات ، بما في ذلك المخصصات للفئات المهمشة من خلال تسليط الضوء على الفجوات أو الاحتياجات الوطنية في ميزانيات التعليم ، أو الدعوة عبر الوزارات لدعم الفئات الأكثر تهميشًا (أي الميزانيات الشاملة للإعاقة)
- إعادة دمج البيانات على المستوى الوطني من تحليل أكثر على المستوى المحلي لكشف الفجوات بين الميزانية والإنفاق الفعلي كل عام في نهاية دورة الميزانية

الإطار 13. تطوير "دليل الشعب لموازنة التعليم"

غالبًا ما تكون تقارير الميزانية طويلة جدًا ومكتوبة بلغة تقنية معقدة ، مما قد يجعل من الصعب على الأفراد أو المجموعات المحلية الصغيرة تحليلها أو حتى فهمها. في عدد من البلدان ، تنتج الحكومات الآن "ميزانيات المواطنين" مبسطة وقصيرة وسهلة القراءة (اقرأ المزيد عنها من مشروع الموازنة الدولية.[121]

[121] انظر: https://internationalbudget.org/publications/citizens-budgets/#:~:text=Citizens%20Budgets%20are%20designed%20to,specialist%20readers%20understand%20the%20information.

عموماً، تركز المراقبة عادة على الميزانية الوطنية وقد لا تحتوي على الكثير من التفاصيل حول ميزانية التعليم أو حول الإنفاق المخطط على المستوى المحلي ومستوى المقاطعات. من الطرق المفيدة لجعل الميزانية أكثر فهمًا للجمهور تطوير "دليل الشعب[122]" لميزانية التعليم.

من الناحية المثالية ، ينبغي أن توفر الحكومة معلومات بسيطة عن الميزانية. وإذا لم يكن هذا متاحًا ، فقد يقرر نشطاء التعليم إصدار دليل بسيط لميزانية التعليم كجزء من عملية تتبع ميزانية التعليم. قد يتضمن ذلك معلومات عن:

- دورة الميزانية
- مقدار الأموال التي سيحصل عليها قطاع التعليم والمقارنة مع القطاعات الأخرى
- مقدار الأموال المخصصة لمستويات التعليم المختلفة (الطفولة المبكرة ، الرعاية والتعليم التنموي ، الابتدائي ، الثانوي ، العالي ، إلخ).
- كم من المال تم تخصيصه للأسر ذات الدخل المنخفض والفئات المهمشة الأخرى
- كيف يتم صرف الأموال
- من هو المسؤول عن الإنفاق على التعليم في مختلف المستويات وفي كل مرحلة

يمكن تقديم الدليل بعدة طرق ، بدءًا من كتيب بسيط يحتوي على صور ورسوم توضيحية ، وحتى تقرير أكثر شمولاً. يمكن أن يؤدي تطوير مثل هذا الدليل إلى تعميق خبرة المنظمة ومعرفتها بعملية الموازنة. سيوفر أيضاً طريقة سهلة للمشاركة مع المنظمات الأخرى والمواطنين المشاركين في عملية تتبع الميزانية (إما كأعضاء في فريق تتبع الميزانية أو كمستجيبين) ، أو مع أفراد من عامة الناس الذين يتأثرون بقرارات الموازنة.

بمجرد إجازة الميزانية الوطنية ، يتم إجراء التحويلات المالية من المستوى الوطني إلى مستوى المقاطعة أو المقاطعة أو المستوى المحلي أو المدرسة. ومع ذلك ، فإن هذه الأموال لا تصل دائمًا إلى المدرسة.

متابعة الأموال من خلال النظام ، من المستوى الوطني إلى مستوى المدرسة يمكن أن يشمل:

- تحليل المخصصات الوطنية والمعلومات المتعلقة بوقت الصرف
- تحديد مدى جودة إنفاق هذا من خلال النظام للمقاطعة / الإقليم / الولاية أو المنطقة ، على سبيل المثال ، من خلال التعامل مع مكتب التعليم في المنطقة
- مراقبة التسليم على مستوى المدرسة ، أي حيث يتم إنفاق الأموال وحيث لا يتم ذلك

في البلدان التي يتم فيها اتخاذ قرارات رئيسية بشأن ميزانيات التعليم على المستوى دون الوطني (عادة على مستوى الولاية أو الإقليم) ، يجب أيضًا التركيز بشكل أكبر على تتبع الإنفاق من هذا المستوى إلى أسفل. تعتبر الإيرادات التي يتم رفعها على المستوى دون الوطني عاملاً متزايدًا في مخصصات الميزانية الإجمالية. في هذه الحالات ، من الضروري التأكد من أن نشطاء التعليم
يتتبعون بالكامل اللأموال المخصصة على مستوى الولاية ، من خلال التحويلات من الدولة إلى الهيئات المحلية ، والإيرادات التي يتم جمعها محليًا.

تتبع الإفراج عن الأموال من المركز

بمجرد إجازة الميزانية ، تفرج الخزانة الوطنية عن التمويل للوزارة أو الإدارة أو الوكالة ذات الصلة. التحويلات ، التي يمكن إجراؤها على شكل دفعات ربع سنوية أو شهرية من صندوق الإيرادات المركزي ، يمكن تتبعها عن طريق أوامر رسمية (نماذج التفويض الحكومية) التي تسمح بالإفراج عن الأموال وتحدد بنود الميزانية التي قد تتحمل الوكالة مقابلها نفقات .

تسمى فترة الاثني عشر شهرًا التي تكون الموازنة خلالها سارية المفعول بالسنة المالية ؛ لا تتزامن بالضرورة مع السنة التقويمية. خلال السنة المالية ، يقوم موظفو المحاسبة أو الموظفون المفوضون بتسجيل جميع معاملات الإيرادات والنفقات التي تم إجراؤها خلال السنة ، وتشكل هذه المعاملات المسجلة الأساس لتقارير الميزانية والمحاسبة خلال العام. في نهاية العام ، بمجرد تسجيل جميع المعاملات ، يقوم مسؤول المحاسبة بإعداد الحسابات الختامية للعمليات المالية للكيان للسنة.

وهذه هي الطريقة التي تعمل بها معظم الدول. يعتمد إمكانية الوصول إلى هذه الميزانيات من عدمها على مستوى الشفافية في النظام. ومع ذلك ، فإن الممارسة الجيدة ستشهد قيام الحكومة بنشر تقارير خلال العام لفحصها ، ثم مشاركة الحسابات النهائية في تقرير نهاية العام. في بعض الحالات ، قد لا تستخدم مبالغ ضخمة من الأموال المخصصة وذلك بسبب المدفوعات المتأخرة. وقد ثبت أن مثل هذه التأخيرات تترك أحيانًا للحكومات المحلية إطارًا زمنيًا قصيرًا للغاية لتنفيذ الأموال بشكل فعال. وبما أن الفساد يمكن أن يكون مشكلة ، فإنه في كثير من الأحيان ليس السبب الوحيد ، مع قضايا الاستيعاب المختلفة التي تعيق الإنفاق.

هناك دور مهم لنقابات المعلمين والمجتمع المدني في المساعدة على استمرار تدفق الأموال بسلاسة ومعالجة العوائق من خلال. يمكنهم ، على سبيل المثال:

- تحديد النقاط التي تكون فيها الاختناقات مصدر قلق.
- المطالبة باتخاذ إجراء لتصحيح أي أخطاء أو تباينات في الإنفاق

[122] لقد استخدمنا "دليل الشعب" هنا لتمييز هذا عن دليل المواطن الذي أصدرته الحكومات و للانتقال أيضًا إلى ما هو أبعد من "المواطن" ليشمل ضمان الحق في التعليم الذي يتجاوز المواطنين إلى طالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية

- أضافة المساءلة عن تنفيذ الالتزامات.
- إثارة القضايا المتعلقة بنقص الإنفاق ، وفضح إساءة استخدام الميزانيات ، وفضح الفساد ، وما إلى ذلك.
- التحقق من أن الأموال قد تم إنفاقها كما هو مخطط من خلال النظر في تقارير المراجعة وتحديد مجالات الإنفاق الناقص (حسب البرامج أو عبر النظام أو جغرافيًا)

دراسة الحالة: تحليل ميزانية مخصصات التعليم الشامل في ملاوي [123]

في مارس 2020 ، تمت الموافقة على الخطة الوطنية للاستثمار في قطاع التعليم (NESIP 2020-2030) ، والتي تلتزم بتقديم التعليم الشامل من خلال تحديد أهداف الشمول الطموحة. أحد مجالات التركيز هو تدريب المعلمين والتطوير المهني المستمر. تقدر الخطة الوطنية للاستثمار في قطاع التعليم بعض الاحتياجات للتحرك نحو التعليم الشامل ، مع نموذج التكلفة المرفق بالخطة. من المرجح أن يكون إجمالي المتطلبات المالية البالغة 22 مليار كواشة على مدى خمس سنوات (ما يقدر بنحو 29 مليون دولار أمريكي في الاستراتيجية - حوالي 8 ملايين دولار أمريكي سنويًا) أقل بكثير من الحاجة الحقيقية. وتؤكد خطة NESIP 2020-30 على الحاجة إلى زيادة مخصصات الميزانية لتقديم التعليم الشامل وتخصيص حوالي 8.6٪ من إجمالي ميزانيتها العشر سنوات لـ "التعليم الشامل والنوع الاجتماعي والقضايا الأخرى الشاملة".

أظهر التحليل الذي أجراه تحالف تعليم المجتمع المدني في ملاوي لخطة التنفيذ الخمسية الأكثر تفصيلاً أن ما مجموعه أقل بقليل من 10 مليار كواشة (13.3 مليون دولار أمريكي) ، أو 0.2 ٪ من إجمالي ميزانية الخمس سنوات ، تم تخصيصه بالفعل لأنواع مختلفة من التدريب ، بما في ذلك طريقة برايل ولغة الإشارة والتدريب على مستوى الشهادة في التعليم الشامل. في حين أن هذا يعد تحسنًا كبيرًا عن السنوات السابقة ، فمن غير المرجح أن يكون كافيًا لأنه ، في بعض الحالات ، تكشف مقارنة مخصصات الميزانية بالأعداد المستهدفة من المعلمين المراد تدريبهم عن مخصصات تبلغ 7650 كواشة فقط (10.21 دولارًا أمريكيًا) للشخص الواحد. وجد التحليل الذي أجراه تحالف تعليم المجتمع المدني في ملاوي أن ميزانية 2018 خصصت ما مجموعه 260 مليار كواشة لـ "تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة" ، ما يقرب من الثلث في المركز (86 مليون كواشة) وثلثيها غير مركزية (174 مليون كواشة) المستوى. وهذا يعني أن حكومة مالاوي تقدم موردًا هزيلًا للفرد يُقدر بنحو 1982.69 كواشة (2.64 دولارًا أمريكيًا) لكل دارس من ذوي الاحتياجات الخاصة سنويًا. منذ إجراء هذا التحليل ، دعا الفريق تحالف تعليم المجتمع المدني إلى تفعيل الالتزامات الواردة في الخطة الوطنية للاستثمار في قطاع التعليم من خلال تخصيص الميزانية والنفقات.

الإطار 14. تحدي أسطورة "القدرة الاستيعابية" وتحرير تدفقات التمويل

هناك العديد من المعوقات التي تعترض طريق وصول الأموال إلى الأغراض المقصودة في التعليم. ثم تعاد هذه الأموال إلى الخزينة.

قد يشمل ذلك:

- محدودية القدرة المؤسسية: يمكن أن يحدث هذا لأسباب مختلفة. قد تفتقر الإدارة إلى القدرة على طرح مشروع ما ، أو قد لا يكون هناك عدد كافٍ من الموظفين لتقديم خدمة معينة.
- نقص الخبرة الفنية: قد يشمل ذلك نقص الموظفين المدربين والمؤهلين لإدارة ميزانيات التعليم وتنفيذ برامج التعليم. على سبيل المثال ، قد يكون هناك أموال للكتب المدرسية ولكن إجراءات الشراء قد تكون طويلة جدًا ، أو قد تعيق سلاسل التوريد الضعيفة الإنفاق.
- الفساد: يمكن أن يكون الفساد أيضاً عائقًا رئيسيًا أمام الاستيعاب الفعال للميزانية في بعض البلدان.
- البنية التحتية غير الكافية أو سلاسل التوريد غير الكافية: يمكن أن تحد البنية التحتية الضعيفة أيضًا من القدرة الاستيعابية ، حيث يمكن أن تجعل من الصعب تقديم خدمات التعليم إلى المجتمعات النائية أو التي يصعب الوصول إليها ، أو قد تكون هناك قدرة قليلة على إنفاق الأموال ، على سبيل المثال ، بناء مدارس جديدة حيث لا يوجد مقاولون من يمكنه البناء وفقًا لمعيار حكومي في مناطق معينة.

لذلك من المفيد أن تلعب منظمات المجتمع المدني ونقابات المعلمين دوراً في المساعدة في تحديد مكان وجود العوائق (أي من خلال تتبع الميزانية) حتى يتمكنوا من المساعدة في التخطيط. لكن يجب على نشطاء التعليم توخي الحذر لعدم ترسيخ "أسطورة الاستيعاب" والوقوع فيها والتي يمكن استخدامها لتقييد التمويل الدولي أو تمويل القطاع - المأخوذ من نفس قواعد اللعبة التي تؤدي إلى فرض تدابير التقشف.

في حين أن "الاستيعاب" يمكن أن يكون مشكلة ، إلا أنه لا يمكن أن يكون ذريعة لقطع أو تقييد التمويل حيث تشتد الحاجة إليه - خاصة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس. علاوة على ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن معدلات تنفيذ الميزانية في التعليم أعلى بكثير من القطاعات الأخرى[124] - مع تراوح هذه المعدلات بانتظام حول / فوق 90٪ ، في جميع أنحاء مجموعات الدخل في البلاد.[125] ومع ذلك ، عندما يتم تقسيم ذلك حسب نوع الإنفاق ، يتضح أن الإنفاق المتكرر على الأجور (أي لأعضاء هيئة التدريس) في البلدان حول العالم يميل إلى التنفيذ الكامل ، ولكن معدلات التنفيذ أقل بكثير على السلع / الخدمات والنفقات الرأسمالية (خاصة في البلدان منخفضة الدخل).[126] يُظهر هذا العديد من الأشياء ، ليس أقلها أن المشتريات (السلع / الخدمات) أو متطلبات

[123] أكشن إيد ، منظمة إديوكيشن إنرناشيونال ، مؤسسة لايت فور ذا ويرلد. 2020. حجر الأساس للشمول: لماذا الاستثمار في القوى العاملة التعليمية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؟ دروس من خمس دول أفريقية

[124] ورقة معلومات أساسية ، تقرير اليونسكو لرصد التعليم للجميع (2015) اتجاهات الإنفاق الحكومي على التعليم العام. انظر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000232476

[125] على سبيل المثال ، أظهرت EFW أن هذه تبلغ حوالي 94 ٪ على مستوى العالم. اليونيسف / اليونسكو / البنك الدولي (2022). مراقبة تمويل التعليم 2022.

[126] على سبيل المثال ، كانت معدلات تنفيذ الميزانية 101٪ في البلدان ذات الدخل المرتفع / البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط و 102٪ في البلدان منخفضة الدخل / البلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2019 بالنسبة للأجور ؛ 87٪ و 79٪ على التوالي للنفقات الرأسمالية ؛ و 86٪ و 79٪ للسلع والخدمات (متكرر)

البناء (رأس المال) قد تكون جزءًا من المشكلة ، وفي البلدان التي تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم التعليم ، قد يشير هذا أيضًا إلى أن المساعدات غير متوافقة بشكل جيد مع خطط قطاعية تجعل من الصعب استيعاب ذلك.[127]

في كثير من الأحيان ، يُقال إن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها مشكلات "الاستيعاب" ، وهذا يصبح سببًا منطقيًا للحد من الإنفاق الإضافي أو المساعدة الإنمائية الرسمية - مع انسجام هذا مع القيود المالية الأوسع التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعبر المانحين الأقوياء ، والتي أقرتها وزارات المالية. كيف يمكن لدولة ما أن تستوعب المزيد من الأموال في التعليم إذا لم تستطع إنفاقها على الشيء الوحيد الذي يمكنها "استيعاب" المزيد من الإنفاق فيه بوضوح؟ وهم المعلمون.

تتبع الميزانية على مستوى المدرسة

على المستوى المحلي ، تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمات في تتبع ميزانيات التعليم لمعرفة الأموال التي من المفترض أن تصل وما الذي يصل بالفعل إلى كل مدرسة. يمكن لقادة المدارس في كثير من الأحيان أن يلعبوا دورًا محوريًا في دعم عمل تتبع الميزانية على مستوى المدرسة.

يشمل ذلك النظر في ما إذا كانت الأموال قد وصلت ، ومقدارها ، ومتى ، وما إذا كان هذا يتفق مع المعلومات التي تم جمعها على مستوى المنطقة. لسوء الحظ ، في كثير من الحالات ، لا تتلقى المدارس تمويلها حتى منتصف الطريق خلال العام الدراسي ، بسبب بطء المدفوعات من المركز في اتجاه المصب. قد يعني هذا أن المدارس تمر لجزء من العام بدون نقود ثم تضطر فجأة إلى إنفاقها بسرعة كبيرة ، وفي هذه الحالة قد لا تكون قادرة على إنفاقها بشكل مناسب أو استيعابها بالكامل. في هذه الحالة ، سيكون الجزء الرئيسي من أي مناصرة هو المساعدة في جعل هذه العملية أكثر سلاسة وسرعة.

إن بناء قدرات لجان إدارة المدرسة وجمعيات الآباء والمعلمين لفهم الميزانيات ودعم التخطيط يمكن أن يساعد حقًا ، مثل نشر ميزانيات المدرسة على لوحات الإعلانات. كلما زاد التدقيق المستقل في الميزانية ، كان من الأسهل إثبات أن الاستثمارات الجديدة في التعليم ستصل إلى حيث تحتاجها وستحدث فرقًا.

يمكن إجراء تتبع الميزانية على مستوى المدرسة للتحقق مما إذا كانت الأموال المخصصة قد وصلت إلى المدرسة وتم إنفاقها وفقًا للخطة ، ولتحديد المساهمات المالية التي قدمها الآباء وغيرهم.

من الناحية المثالية ، ينبغي أن يتم ذلك بطريقة تشاركية مع الآباء والأطفال وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين بنشاط في العملية منذ البداية. في الإطار 15 يوجد مخطط بسيط للمنهجية وقائمة ببعض الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة.

الإطار 15. تتبع الميزانية على مستوى المدرسة: المنهجية

تكوين فريق تتبع الميزانية. يجب أن يشمل ذلك الآباء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين وكذلك الأشخاص الذين لديهم مهارات تتبع الميزانية والمعرفة حول الميزانية المحددة التي يتم تتبعها.

تحديد من يمكن التحدث إليه. قد يشمل المستجيبون الرئيسيون الأطفال ، والآباء ، والمعلمين ، وأعضاء اتحادات أولياء الأمور وأعضاء اللجان الإدارية للمدارس ، وموظفي التعليم في المنطقة ، والمسؤولين الحكوميين المحليين ، وما إلى ذلك.

استخدم مزيجًا من أساليب جمع البيانات للحصول على المعلومات المطلوبة. قد يشمل ذلك:

- مراجعة المواد المكتوبة - الحصول على وثائق الميزانية الرئيسية والخطط المتعلقة بالمدرسة وفحصها.
- المقابلات - إجراء مقابلات مع الأفراد مثل مدير المدرسة الذين لديهم الكثير من المعلومات حول ميزانية المدرسة ونفقاتها
- استبيان - تصميم وتنفيذ مسح بسيط يمكن استخدامه لجمع المعلومات حول مرافق المدرسة والمعلمين والطلاب والميزانية والإنفاق والمساهمات التي قدمها أولياء الأمور ، إلخ.
- مناقشات مجموعة التركيز - جمع مجموعة من أصحاب المصلحة لاستكشاف قضية معينة تتعلق بتخصيص ميزانية المدرسة وإنفاقها
- ورش العمل - جمع مجموعة من أصحاب المصلحة لاستكشاف القضايا المتعلقة بميزانية المدرسة ونفقاتها في إطار ورشة العمل

تلخيص النتائج والتحقق من صحتها ومشاركتها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ثم اتخاذ قرار فيما يجب فعله بعد ذلك ، جنبًا إلى جنب مع أصحاب المصلحة المعنيين.

أسئلة لتتبع ميزانية المدرسة:

- ما هي ميزانية التعليم الحكومية المخصصة للمدرسة؟
- هل تلقت المدرسة من الحكومة كل المخصصات التي كانت مدرجة في الميزانية ؟
- ما هي مصادر التمويل الأخرى التي تلقتها المدرسة؟
- ما هي الأموال التي تم إنفاقها حتى الآن؟ وعلى أي بنود تم إنفاق هذه الأموال؟

[127] في العديد من البلدان ، تُصنف المساعدة الإنمائية الرسمية على أنها "إنفاق رأسمالي" مما يعني أنه في التعليم ، قد تكون بعض معدلات قدرة "الاستيعاب" في التعليم مرتبطة بأموال المانحين غير المتوافقة مع الخطط القطاعية. يميل البنك الدولي وآخرون أيضًا إلى وضع سياسات مشتريات مقيدة للغاية والتي أظهرت أيضًا أنها تبطئ معدلات تنفيذ الميزانية في السلع والخدمات.

- هل أعدت المدرسة خطة لهذا العام؟ هل تم صرف الأموال حسب الخطة؟
- هل تنفق المدرسة أموالاً لا تغطيها موارد حكومية؟ مثلا للكهرباء ، حارس امن ، ماء ، طباعة أوراق الامتحان؟ إذا كان الأمر كذلك ، فمن أين تأتي هذه الأموال؟
- ما الذي كان يتوقعه الآباء بشأن المساهمة فى تكلفة التعليم؟

دراسة الحالة: تحسين ظروف المعلمين في المناطق النائية من غامبيا

في عام 2012 ، وجد اتحاد المعلمين واتحاد ائتمان المعلمين في غامبيا أن المعلمين في بعض المناطق الريفية والتي يصعب الوصول إليها اضطروا للسفر لمسافات طويلة ، غالبًا لعدة أيام وبواسطة وسائل النقل غير الآمنة يعني ، لتحصيل رواتبهم من البنوك المخصصة. في كثير من الأحيان ، كانت المدفوعات تتأخر. كان هذا يعني ضياع أيام التدريس وتثبيط عزيمة المعلمين ، مما جعلهم أكثر إحجامًا عن العمل في المناطق النائية.

أدت المناقشات بين اتحاد المعلمين والحكومة إلى مشاركة اتحاد ائتمان المعلمين في المساعدة على تسهيل دفع الرواتب بطريقة أكثر كفاءة للمعلمين ، مع ضمان الدفع في الوقت المحدد. مكّن اشتراك اتحاد الائتمان من التمويل المسبق للرواتب عندما تأخرت الحكومة في إجرائها ، مما يضمن دفع رواتب المعلمين في الوقت المحدد. بالإضافة إلى ذلك ، ساعد هذا في الكشف عن التناقضات في النظام ، أي حيث كان ما يسمى بـ "المعلمين الوهميين" الذين يتلقون رواتبهم. أدخل اتحاد ائتمان المعلمين أيضًا مشروعاً جديدًا للدراجات النارية أتاح للمدرسين الحصول على الدراجات النارية.

وقد وفر ذلك وسيلة نقل أكثر أمانًا ومكّن المعلمين من الوصول إلى المناطق النائية بطريقة أكثر كفاءة. ونتيجة لذلك ، بدأ المعلمون في تلقي رواتبهم في الوقت المحدد ، وتم تقليل الغياب ، وأصبح المعلمون أكثر حماسًا لقبول التعيينات في المدارس النائية للغاية. يوضح هذا المثال أيضًا الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني ونقابات المعلمين في المشاركة كلاعبين مشتركين وفعالين في المراقبة والحوار اللذين يؤثران على ميزانية التعليم على المستوى المحلي.

المصدر: منظمة إديوكيشن إنرناشيونال (2015) المعلمون الذين يقيمون التعليم للجميع: وجهات نظر من قاعة الدراس.[128]

خطة العمل: خطط لتتبع الميزانية هنا

دراسة الحالة. بنغلاديش: تدريب محللي الميزانية على المستوى المحلي

شاركت منظمة أكشن إيد بنغلاديش في عمل الموازنة لأكثر من 20 عامًا ، ودعم مجموعات مراقبة المدارس لتطوير خطط مدرسية وميزانيات بديلة ، ثم بناء روابط مع الحكومة لتلبية طلبات المجموعات.

مثال على هذا العمل هو العمل مع المجتمعات المحلية لتحليل ميزانية المدرسة ، بما في ذلك هذه الجوانب غير الموجودة في تلك الميزانية ، مثل المعلمين والكتب المدرسية التي تم رصدها في الميزانية بشكل مركزي. نظراً لأن أكبر بنود الإنفاق تتم إدارتها مركزياً ، فإن ميزانية المدرسة غالبًا ما تكون صغيرة جدًا ، وتتألف بشكل أساسي من الأموال التي يتم جمعها من الآباء أو الأوصياء ، ويتم إنفاقها على مدخلات المدرسة الإضافية ، مثل حراس الأمن وحدائق المدارس وصيانة المباني. لذلك قد يكون من المفيد فهم الميزانية من حيث ما يتم إنفاقه على مستوى المدرسة.

ومع ذلك ، فإن هذا النهج يشجع أيضًا المجتمعات المحلية على المناصرة على المستوى الوطني. بدءًا من تحليل ميزانية الأسرة (لتوضيح كيفية ميزانيات كل فرد في حياتهم) ، عمل محللو الميزانية على المستوى المحلي مع أفراد المجتمع لفحص أصول المدرسة (جودة المباني ، والمعلمين ، وحجم الفصول ، وعدد ساعات الاتصال ، وما إلى ذلك) . تبع ذلك تمرين على الرؤية لتمكين أصحاب المصلحة من وصف مدرسة أحلامهم. من خلال مقارنة الأصول الحالية والمدخلات الضرورية لمدرسة أحلامهم ، تمكنت المجموعة من تحديد مكان النقص ووضع خطط لسد الثغرات. من هذا المنطلق ، تمكنت مجموعات مراقبة المدرسة من إعداد خطط سنوية للمدرسة والمطالبة بالميزانية المطلوبة من الحكومة المحلية والوطنية.

وقد تم إحياء فائدة واضحة للجان إدارة المدرسة ومشاركة أكبر بكثير لأولياء الأمور في المدارس. ومع ذلك ، يوضح مثال من مدرسة Chitmorom قيود النهج. هنا تم تحديد الحاجة إلى مدرسين آخرين ، لكن سياسة الحكومة للتعيين والتخصيص المركزيين تعني أنه لا يمكن توظيف هؤلاء المعلمين.

مراجعة الإنفاق العام على مستويات مختلفة وتحديد الثغرات

مراجعة الإنفاق حسب مستويات التعليم هو أيضًا وظيفة مهمة لمنظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال ، لإظهار مقدار ما سيذهب إلى المرحلة الابتدائية مقابل الثانوية ؛ أو النظر فيما إذا كان بلد ما اقترب من تلبية إعلان طشقند 10٪ للتعليم قبل الابتدائي.

[128] انظر: http://download.ei-ie.org/Docs/WebDepot/EI_EFA_Assessment_2015.pdf

سيكون هذا أكثر أو أقل سهولة في القيام به ، اعتمادًا على كيفية تصنيف الدولة لميزانيتها. على سبيل المثال ، سيصنف عدد من البلدان "التعليم العام" بشكل منفصل عن التعليم العالي ، غالبًا مع بنود ميزانية ووزارات منفصلة معنية. دائمًا ما يكون التعليم قبل الابتدائي هو أصعب من حيث بيانات التمويل لتحليلها إذ لا تجمع بعض البلدان هذه البيانات، بينما تدمج البلدان الأخرى التعليم قبل الابتدائي وتنمية الطفولة المبكرة مع التعليم الابتدائي. كما أنها غالبًا ما تنتشر عبر وزارات مختلفة ولا يمكن التأكد منها بشكل كامل. أخيرًا ، تقسم بعض البلدان التكاليف الإدارية الإجمالية للتعليم (بما في ذلك الوزارة المركزية) على مستويات التعليم المختلفة ، في حين أن البعض الآخر لا يفعل ذلك (مع تركها في "أخرى").

من الأهمية بمكان أن يمارس النشطاء في مجال التعليم ضغطًا على حكوماتهم للحصول على صورة واضحة ليس فقط لميزانية التعليم الإجمالية ولكن أيضًا كيف يتم تقسيمها إلى مستويات مختلفة ، والتي يمكن أن تدعم أيضًا في النظر إلى مدى عدالة الميزانية (كما هو موضح في الوحدة 3) ويمكن أن تساعد أيضًا في تحديد الفجوات في المستويات المختلفة (كما توضح دراسة الحالة أدناه).

دراسة الحالة. ما هو الاستثمار المطلوب لتوفير الحق في التعليم بحلول عام 2030 في الأرجنتين؟

أطلقت Fundación SES دراسة لتحليل احتياجات الاستثمار في الأرجنتين من 2020-2030: "الحق في التعليم بالأرقام: ما هو الاستثمار اللازم تحقيقه في السنوات العشر القادمة؟ أهداف الاستثمار لإعمال الحق في التعليم بحلول عام 2030 في الأرجنتين ".[129] كان الغرض من هذه الدراسة هو تحديد الاستثمار المطلوب لتحقيق الأهداف والغايات التي تضمن الحق في التعليم من المستوى قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي في الأرجنتين للفترة 2020-2030.

تقدير تكلفة الأهداف والغايات القائمة على تحقيق "العدالة التعليمية" بما في ذلك: الاستثمار العادل من حيث البنية التحتية والمعلمين المدربين وذوي الأجور الجيدة ؛ وطرق تربوية مناسبة مدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحدثة ؛ فضلاً عن خلق بيئات آمنة وصحية ومراعية للنوع الاجتماعي وشاملة ومجهزة بشكل كافٍ لتسهيل التعلم في الحوار مع سياقها. تتطلب عدالة التعليم أيضاً التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار تحديات الحرمان الاجتماعي خلال مسار تعليمهم.

أخذ نموذج تقدير التكاليف في الاعتبار مرحلتين للحساب: 1) حساب المؤشرات المادية لانسياب التسجيل ، و 2) حساب التكاليف حسب المكون ، بما في ذلك المصروفات حسب البنود.

وخلص التقرير إلى أنه بحلول عام 2030 سيتعين مضاعفة الاستثمار في التعليم. ما لم يحدث هذا ، وإذا استمرت الأمور في الوضع الحالي للاتجاه التنازلي في الاستثمار التعليمي بحلول عام 2030:

- سيتخلف أكثر من مليوني طفل عن ركب التعليم قبل الابتدائي
- في المرحلة الابتدائية ، إذا لم يتم اتخاذ أي تدابير ، فسيتم استبعاد 18،985 طالبًا من النظام كل عام وسيتمكن 14 ٪ فقط من الوصول إلى اليوم الممتد أو بدوام كامل بحلول عام 2030.
- في المرحلة الثانوية ، إظهار معدلات عالية من الرسوب والتسرب كل عام ، الأمر الذي يتطلب إصلاحًا معمقًا في هذا المستوى.

الخلاصة والدعوة إلى العمل

تهدف مجموعة الأدوات هذه إلى مساعدة النشطاء على التفكير في حملاتهم أو أعمال المناصرة الخاصة بهم وتطويرها فيما يتعلق بتمويل التعليم. الأمل هو أن الذين يشتغلونمن خلال وحدة واحدة أو أكثر وما يقابلها من ممارسات التخطيط / العمل ، سيكون ذلك ملهماً للعمل. تهدف أداة "التخطيط للعمل" أدناه أيضًا إلى مساعدة الأفراد والمؤسسات على التفكير في كيفية استخدام الركائز الأربع 4S (المشاركة والحجم والحساسية والتدقيق) أو موضوع محدد ضمن هذه الوحدات ، يتردد صداها بشكل خاص مع التحديات في بلد ما ، أو لتركيز وقدرة المنظمة. لكن مجموعة الأدوات هذه تأمل أيضًا في إلهام النشطاء للالتقاء والقيام بحملات من أجل المزيد من التمويل التقدمي للتعليم العام - المتجذر في العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا النحو ، بقدر ما نعتقد أنه أمر حيوي لنشطاء التعليم لبناء الصوت والتفاهم داخل منظماتهم ، كما يتطلب أيضًا الارتباط بالآخرين الذين لديهم معرفة وخبرة محددة.

تم إطلاق مجموعة الأدوات هذه أيضًا عندما يجتمع مجتمع التعليم معًا من أجل أسبوع العمل العالمي في عام 2023 ، والذي يطلق دعوة حاشدة "لإنهاء استعمار في تمويل التعليم" - في توقيت مثالي للبناء على الزخم من قمة تحويل التعليم. لإنهاء الاستعمار في تمويل التعليم ، يحتاج النشطاء التربويون إلى الخروج من فقاعة التعليم وأخذ قضية الإجراءات التحويلية إلى رؤساء الدول ووزراء المالية. نحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الهيكلية للنقص المزمن في تمويل التعليم الذي يكمن في ديناميات السلطة المشوهة على الصعيدين الوطني والدولي.

هذه الأجندات تتطلب تجاوز الدوائر العادية ، والتواصل مع منظمات المجتمع المدني الأخرى واتحادات القطاع العام (أي عدالة الديون ، وحركات العدالة الضريبية) لبناء دوائر انتخابية واسعة للتغيير / تنظيم الحملات. نحن بحاجة إلى نشطاء تثقيفيين لتوحيد قواهم مع حركات الضرائب والديون ومكافحة التقشف وإيجاد سبب مشترك مع أولئك الذين يعملون في الخدمات العامة الأخرى. في الوقت نفسه ، فإن الأزمات الحالية - في المناخ والاقتصاد وما بعد جائحة كورونا- هي أفضل فرصة لنا في جيل لفرض إعادة التفكير (كل بلد على حدة إذا لزم الأمر) لوضع التقدم في التعليم في مركز استراتيجيات التنمية الوطنية وليس كفكرة متأخرة وإظهار أن النموذج الحالي لم يعد يعمل. فقط من خلال العمل معًا يمكننا تغيير شروط النقاش - وإعطاء الحق في التعليم.

خطة العمل: حدد أي ركيزة من الركائز الأربع يجب أن تركز حملتك / مناصرتك عليها هنا

[129] انظر: https://fundses.org.ar/biblioteca/financiamiento-educativo-como-garante-del-derecho-a-la-educacion/

الملحق الأول: "أساسيات الميزانية"

من الضروري المشاركة في وضع الميزانيات

يجب أن تساعد المعلومات الواردة في هذا الملحق النشطاء الذين يرغبون في الذهاب وتحليل ميزانيات حكوماتهم من خلال تعريفهم بالمعلومات الأساسية للميزانية - والغرض منها دعم النشطاء الذين لم يسبق لهم إجراء أي تحليل للميزانية من قبل.

إن فهم كيفية وضع الميزانيات ومن يتحكم في التخطيط أو الإنفاق هو مفتاح نجاح المناصرة ومحاسبة الحكومات. الميزانية عبارة عن وثيقة عامة تصدرها الحكومة تعبر عن التزامات سياسة الإنفاق والضرائب من أجل توفير الحق في التعليم (وحقوق أخرى).

عمليات الميزانية سياسية وكذلك فنية. من الناحية المثالية ، يجب أن تخضع الميزانية الوطنية لتدقيق ومناقشة على نطاق واسع. تلعب منظمات المجتمع المدني ونقابات المعلمين دورًا حيويًا في ضمان وجود رقابة مستقلة على الميزانيات الحكومية والعوائد التي تدفع مقابلها ؛ من خلال العمل بالتعاون مع المشرعين والمراجعين ووسائل الإعلام والجمهور الأوسع ، يمكنهم أيضًا لعب دور مهم في مساءلة السلطة التنفيذية عن كيفية استخدامها للموارد العامة.

لذلك ، من الضروري فهم كيفية عمل الحكومة على مستويات مختلفة (على المستوى الوطني والإقليمي ومستوى المقاطعة والمدرسة) ، وكيف ترتبط هذه ببعضها البعض ، وعلى أي مستويات يتم اتخاذ القرارات ؛ كيفية الوصول إلى الميزانيات ، وكيفية قراءة الميزانيات. بمعنى آخر ، نقطة البداية هي فهم "أساسيات الميزانية".

الأسئلة الرئيسية للإجابة عند بدء عمل الميزانية

ما هي أولويات الحكومة لتحسين التعليم؟
ما هي الإجراءات أو السياسات التي التزمت بها الحكومة؟ ما هي الأولويات الرئيسية؟ هل هناك أي التزامات تعاني من نقص التمويل بشكل خاص؟

من الذي يضع ميزانية التعليم؟
من الذي يضع جدول أعمال التعليم والميزانيات؟ هل يضع وزير المالية سقوف القطاع؟ أي وزارة تشرف على كل جانب من جوانب ميزانية التعليم؟ هل يضعون الميزانية ، ومع أي أجزاء أخرى من الحكومة؟ على المستوى دون الوطني ، من الذي يضع الميزانيات والخطط؟ ما هي العمليات في البرلمانات لتحديد الميزانيات؟ ما هي مساحات النقاش وصنع القرار المضمونة للمشاركة؟

من ينفق الميزانية؟
ما هي الجهات المسؤولة عن إنفاق ميزانية التعليم؟ على أي مستوى حكومي هم؟ من ينفق الأموال على المستوى المحلي؟ من يراقب إنفاق الميزانية ويعالج التغييرات التي يجب إجراؤها؟ ما هي المساحات والإجراءات الموجودة لرصد وفحص نفقات الميزانية؟ هل هذه حكومية فقط؟ كيف ومتى يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة؟

الأنظمة المركزية واللامركزية

من المهم فهم الفرق بين النظام المركزي أو اللامركزي. في العديد من البلدان ، ترافقت عملية التحول الديمقراطي مع عملية اللامركزية ، التي جعلت الميزانية أقرب إلى المجتمعات.

في **النظام المركزي** تتركز السلطة في الوزارة المركزية أو الوطنية ، والتي تقرر كيفية استخدام الموارد على طول الطريق من خلال النظام وصولاً إلى مستوى المنشأة. التأثير الوحيد الذي يمكن أن يتمتع به المجتمع المدني على المستوى المحلي هو ضمان إنفاق الأموال بشكل جيد. في هذه الحالة ، يجب القيام بالدعوة لتحسين مخصصات الميزانية ، أو لزيادة برامج محددة ، على المستوى الوطني.

أما في النظام **اللامركزي** ، فيتم نقل السلطة من المركز إلى المناطق أو المقاطعات ، بهدف خلق قدر أكبر من الحكم الذاتي. بعض البلدان ذات طابع فيدرالي حيث يتم تقسيم صنع القرار بين المركز والمحافظات. بلدان أخرى لديها قرارات تخصيص تتخذ على المستوى المركزي ، مع مسؤولية التنفيذ لامركزياً فقط.

يمكن أن تنشأ مشاكل الإنفاق على التعليم على المستويات اللامركزية. يمكن أن يحدث هذا حتى إذا كان التخطيط والإنفاق على المستوى الوطني فعالين ، حيث تفتقر السلطات المحلية أحيانًا إلى القدرة على إنفاق الأموال بشكل فعال. من المرجح أن تحدث حالات الفساد على المستوى المحلي. ومع ذلك ، في حين أن اللامركزية يمكن أن تعقد مراقبة الميزانيات على الصعيد الوطني ، فإنها قد تخلق فرصاً للمشاركة التشريعية المحلية ، ومشاركة أكبر للمواطنين.

يعتمد مدى مشاركة المجتمع المدني مع الفاعلين الرئيسيين على مختلف المستويات على مستوى اللامركزية الحكومية داخل الدولة ، ومن يمتلك السلطة على مستويات مختلفة من نظام الميزنة والإنفاق. هذا هو السبب في أنه من المهم فهم مسؤولية الجهات الفاعلة المختلفة على مختلف المستويات. عندما تكون الإدارة لا مركزية بدرجة كبيرة ، خاصة إذا كانت الميزانية تتم على المستوى دون الوطني ، سيكون من الأكثر أهمية الانخراط في عمليات إعداد الميزانية الحكومية المحلية لأن هذا سيزيد من فرص التأثير المباشر.

خطة العمل: تحقق من ميزانية حكومتك هنا

دورة الميزانية *(انظر: الشكل 17 في الوحدة 4 للتمثيل المرئي لهذه الدورة)*

تتميز عملية الموازنة في كل دولة بسماتها الفريدة ، والتي تعكس تنظيم السلطة التنفيذية ، وصلاحيات السلطة التشريعية ، واستقلالية وفعالية مؤسسات الرقابة.

هناك أربع مراحل في عملية الموازنة تميل جميع الحكومات إلى الالتزام بها (على الأقل إلى حد ما).

المرحلة 1: صياغة الميزانية

المرحلة الأولى من دورة الميزانية هي عندما تضع السلطة التنفيذية سقوف الإنفاق ، وتحدد المبلغ الإجمالي للأموال المتاحة للحكومة للموازنة في ذلك العام. وفي الوقت نفسه ، ينسق مكتب داخل وزارة المالية ويدير مقترحات واحتياجات الإدارات المتنافسة.

المرحلة 2: إجازة الميزانية

تحدث المرحلة الثانية من دورة الميزانية عندما تتم مناقشة ميزانية السلطة التنفيذية في المجلس التشريعي ، وبالتالي يتم سنها لتصبح قانونًا. خلال مرحلة التشريع ، تقوم الهيئات التشريعية بمراجعة وتعديل واعتماد الموازنة. يختلف مدى المشاركة التشريعية عبر البلدان (أي إذا كان النظام برلمانيًا أو رئاسيًا) ، وصلاحيات الهيئة التشريعية بموجب الدستور. في العديد من البلدان ، يكون للهيئة التشريعية تأثير أقل على الإيرادات من تأثير الإنفاق.

المرحلة 3: تنفيذ الميزانية{ut1

أثناء مرحلة التنفيذ ، تصدر العديد من الحكومات تقارير سنوية حول النفقات والإيرادات ، لإظهار التقدم المحرز نحو أهداف الميزانية. يختلف مستوى التفاصيل وحسن توقيت المعلومات المقدمة من بلد إلى آخر. تقدم السلطة التنفيذية في كثير من الأحيان ميزانية تكميلية إلى الهيئة التشريعية ، وتقترح تعديلات على الميزانية التي تم إقرارها خلال العام ، وتنتج أرقام نفقات الميزانية المنقحة. ومع ذلك ، نادراً ما يتم تعديل سياسات الإيرادات في منتصف العام.

المرحلة 4: مراقبة الميزانية

تتضمن المرحلة الأخيرة من دورة الموازنة عددًا من الأنشطة الحكومية لتقييم كيفية إنفاق الميزانية. وهذا يمثل فرصة قيّمة لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات الموازنة للحصول على معلومات حول فعالية مبادرات الموازنة ، فضلاً عن تعزيز المساءلة من خلال التأكد مما إذا كانت السلطات التشريعية والسلطات التنفيذية تستجيب بشكل مناسب لنتائج تقارير التدقيق. تخلق كل مرحلة من مراحل دورة الميزانية فرصًا مختلفة لمشاركة المجتمع المدني. وقد تم استكشاف ذلكفي الوحدة على رقابة المواطنين على الميزانية.

وثائق الميزانية

توصي الممارسات الدولية الجيدة بأن تنشر الحكومات ثمانية تقارير موازنة في نقاط مختلفة من دورة الميزانية. تتعلق أربعة من تقارير الميزانية الرئيسية الثمانية بمراحل الصياغة والموافقة لعملية الموازنة:

- بيان ما قبل الميزانية
- اقتراح الميزانية للسلطة التنفيذية
- الميزانية المقررة
- ميزانية المواطنين

التقارير المتبقية تتعلق بتنفيذ الحكومة للموازنة ومراقبتها:

- التقارير السنوية
- مراجعة منتصف العام
- تقرير نهاية العام
- تقرير المراجعة

في بعض الحالات ، قد يكون الوصول إلى المستندات أمرًا صعبًا. لا يتعلق الأمر فقط بما إذا كانت الحكومات تنشر وثائق الموازنة أو تتيح المشاركة العامة في عمليات الموازنة ، ولكن أيضًا حول مدى سهولة الوصول إلى المعلومات وقراءتها ومدى وضوح تقسيم الميزانية. في كثير من الأحيان ، لا تقدم الحكومات معلومات كافية لتمكين الجمهور من إجراء الاتصالات بين المدخلات والمخرجات ، والتي تعتبر ضرورية لتتبع الإنفاق بشكل فعال. على سبيل المثال ، قد يكون هناك نقص في المعلومات حول كيفية تقسيم الإنفاق فيما يتعلق بمجموعات مختلفة أو مواقع جغرافية.

تصنيفات الميزانية

تصنيف الميزانية له تأثير مباشر على شفافية وتماسك الميزانية ، حيث أنه يحدد الطريقة التي يتم بها تسجيل الميزانية وعرضها والإبلاغ عنها. التصنيف الصحيح للميزانية مهم من أجل:

- صياغة السياسات وتحليل الأداء
- تخصيص الموارد بكفاءة بين القطاعات
- ضمان الامتثال لموارد الميزانية (المعتمدة من قبل الهيئة التشريعية)

هناك أربعة أنواع من تصنيفات الميزانية:

1. التصنيف **الإداري**، ويحدد الكيان المسؤول عن إدارة الأموال العامة المعنية ، مثل وزارة التربية والتعليم أو ، على مستوى أدنى ، إدارات التعليم الابتدائي ، وحتى المدارس ذات المستوى الأدنى.
2. التصنيف **الوظيفي** ينظم الأنشطة الحكومية وفقًا للأغراض والأهداف العامة التي يقصد منها (مثل التعليم). وهي مستقلة عن الهيكل الإداري أو التنظيمي للحكومة. مثل هذا التصنيف مفيد بشكل خاص في تحليل تخصيص الموارد بين القطاعات.
3. التصنيف **الاقتصادي** يحدد نوع النفقات المتكبدة ، على سبيل المثال ، الرواتب والسلع والخدمات والتحويلات ومدفوعات الفائدة أو الإنفاق الرأسمالي.
4. التصنيف **البرنامجي** يقتضي من الميزانية أن تنتظم حول مجموعة من البرامج والبرامج الفرعية ، مع أهداف سياسة واضحة وتركز على النتائج والمخرجات. هذا النوع من نظام التصنيف أصبح شائعًا بشكل متزايد 62لأنه يربط التمويل بالنتائج بدلاً من المدخلات.

الملحق الثاني: الاختصارات

AAI - منظمة أكشن إيد الدولية

ACEA - الحملة العربية للتعليم للجميع

ANCEFA - حملة شبكة إفريقيا للتعليم للجميع

ASPBAE - رابطة آسيا وجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار

CLADE - Campaña Latinoamericana por el Derecho a la Educación (حملة أمريكا اللاتينية من أجل الحق في التعليم)

CSEC - ائتلاف تعليم المجتمع المدني (ملاوي)

CSO - منظمة المجتمع المدني

DSSI - مبادرة تعليق خدمة الديون

EI - التعليم الدولي

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

GCE - التحالف العالمي للتعليم

GPE - الشراكة العالمية للتعليم

الناتج المحلي الإجمالي- الناتج المحلي الإجمالي

GTU - اتحاد المعلمين الغامبيين

GTUCCU - اتحاد ائتمان المعلمين الغامبيين

البلدان المرتفعة الدخل - بلد الدخل المرتفع

IFIs - مؤسسة مالية دولية

IMF - صندوق النقد الدولي

JDC - حملة ديون اليوبيل

LIC - بلد منخفض الدخل

LMICs- دولة ذات جخل منخفض متوسط

MICs - دولة ذات دخل متوسط

NGOs- منظمة غير حكومية

ODA - المساعدة الإنمائية الرسمية

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

PPP- شراكات بين القطاعين العام والخاص

PSI - الخدمات العامة الدولية

رابطة الآباء والمعلمين PTA

SDG - أهداف التنمية المستدامة

SDG - هدف التنمية المستدامة

SMC - لجنة إدارة المدرسة

UDHR - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

UNCRC - اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

UNDP - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

UNESCO- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

UNICEF- منظمة الأمم المتحدة للطفولة

VAT - ضريبة القيمة المضافة